www.kassioun.org

1273

الاثنين 13 نيسان 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«موازنة المواطن 2026»: هندسة الأرقام المتفائلة في مواجهة بؤس السوريين

[16]

الافتتاحية

حول «بدنا ناكل... بدنا نعيش»!

تكشف الأسابيع الأخيرة عن تنام تدريجي للنضالات المطلبية التي يقوم بها سوريون في مختلف مناطق البلاد، وفي العديد من القطاعات الاقتصادية؛ من المعلمين إلى سائقي التكاسي وأصحاب البسطات، ومرورا بنضالات أهالي جوبر والقابون للحفاظ على حقوقهم وملكياتهم، إضافة إلى الاحتجاجات ضد رفع معدلات الجباية ورفع أسعار الخدمات ورفع الدعم عنها، وخاصة الكهرباء والاتصالات، والتلويح بخصخصة القطاع الصحي، وليس انتهاءً بالموظفين المفصولين، أو أولئك الذين على رأس عملهم ويتعرضون لاقتطاعات من أجورهم، أو تأخير متكرر في استلامها.

إن توسع النضالات المطلبية، أفقيا وعموديا، هو أمر طبيعي ومتوقع نتيجة للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الكارثية التي تعيشها الغالبية العظمى من السوريين، ونتيجة ليس فقط للأوضاع الإقليمية المستجدة، بل وأيضا وبشكل أساسي للسياسات الاقتصادية المتبعة، والتي تشكل في جوهرها استمرارا للسياسات السابقة المنحازة إلى قلة قليلة، هم أصحاب الأرباح «الذين لا يشكلون أكثر من 5% من السوريين، وينتمون لكل القوميات والأديان والطوائف»، وبالضد من مصالح الشعب السوري، أي بالضد من أصحاب الأجور الذين يشكلون 95% من السوريين، والمنتمين أيضا لكل القوميات والأديان والطوائف.

إن تطور النضالات المطلبية ليس أمرا متوقعا وطبيعيا فحسب، بل وهو أمر إيجابي أيضا؛ لأنه يسهم بشكل مباشر في توحيد السوريين حول مصالحهم الحقيقية، بعيدا عن الانتماءات الضيقة التي لا تخدم إلا أصحاب الأرباح، وأمراء الحروب والقوى الخارجية المعادية، وعلى رأسها «إسرائيل».

ولذلك، فإن من واجب الوطنيين السوريين، أيا تكن مواقعهم، أو اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، أن يعملوا على حماية هذه النضالات ودعمها، وفتح الطريق أمامها لتتطور بشكل طبيعي باتجاه توحيد الشعب السوري على أساس مصالحه الحقيقية...

وضمنا، فإنه ينبغي حماية النضالات المطلبية من خطرين واضحين:

أولا: ينبغي حمايتها من محاولات قسمها وتفتيتها على أسس طائفية ودينية وقومية، أي ينبغي حمايتها من محاولات ضرب المعترين، أبناء الـ95%، ببعضهم البعض، وينبغي ضمنا حمايتها من محاولات دفعها نحو ثنائيات قاتلة معدة مسبقا، على طريقة «نظام–معارضة» و«علماني–متدين» و«أكثرية–أقليات» وإلخ... ما يجمع المعترين في هذا البلد أنهم هم الأكثرية المطلقة، هم الشعب كله عمليا، الذي يعيش تحت خط الفقر، ويرى بعينه البطر الذي تعيشه قلة قليلة من كل الأطراف، داخل وخارج البلاد... وهذا ما ينبغي أن يوحد النضالات المطلبية للسوريين، وعبرهم يوحد الشعب السوري، ويوحد سورية حقا وفعلا.

ثانيا: ينبغي حمايتها من محاولات إجهاضها التي تجري بشكل أساسي عبر العمل لتركيب قيادات فوقها بشكل قسري ودون استشارتها. ورغم أن الأمور ما تزال في بدايتها، إلا أن هنالك مؤشرات على محاولات من قوى وشخصيات خارج البلاد، لتنصيب نفسها قائدة للناس، لامتطاء نضالاتها ودفعها بالضد تماما من مصلحة الناس ومصلحة البلاد. ما يعني بشكل عملي، أنه ينبغي للناس التي تعلمت بتجربتها المرة، أن تنظم صفوفها أكثر فأكثر، وأن تصنع وتختار قياداتها بنفسها. وبالتوازي، فإن على القوى السياسية، التي ما تزال بعيدة إلى حد بعيد عن نبض الناس، أن تنخرط في هذه النضالات، وأن تقدم ما تعلمته بتجربتها بين يدي الناس، وأن تطلب موافقتهم على المشاركة في تمثيلها، وأن تتخلى عن عقلية الجنرال الذي يوجه الجماهير من عل، ويخطط لها متى تناضل، وأين، وأي شعارات ترفع!

إن تصاعد الحراك المطلبي للشعب السوري، ينبغي أن يتم التعامل معه من كل الوطنيين السوريين، أيا تكن مواقعهم، على أنه بشارة خير، ومقدمة لطور جديد من الحركة الشعبية السورية، لاستكمال تحقيق أهداف الشعب السوري، بعد التخلص من سلطة الأسد، في بناء نظام جديد، عادل اقتصاديا–اجتماعيا، وحر وديمقراطي وموحد وسيد لنفسه، وتصان فيه كرامة الوطن، وكرامة المواطن، على حد سواء...

شؤون عمالية

لقمة العيش ستوحّد الشعب السوري والطبقة العاملة تعي مصالحها

02

ملف «سورية 2026»

النص الكامل للتقرير السياسي المقدم لاجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

06

شؤون محلية

كهرباء للأغنياء فقط

12

شؤون عربية ودولية

أحلاهما مرّ لواشنطن: قبول شروط إيران... أو استمرار الحرب!

21

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

لقمة العيش ستوحّد الشعب السوري، والطبقة العاملة تعي مصالحها

ليس صعبا التقاط تصاعد الاستياء الشعبي من الوضع الحالي على عدة أصعدة، وأهمها والأكثر تأثيرا تلك المتعلقة بالحياة المعيشية المباشرة، سواء كانت قضايا خدمية أو معيشية أو قانونية. وكان للتحرك العمالي المبكر – الذي أخذ عدة أشكال وتطورات – دوره في فتح الطريق أمام عودة الحياة للشارع عبر الاحتجاج المطلبي. فرجال إطفاء دمشق الذين اعتصموا بساحة يوسف العظمة «المحافظة» منذ الأيام الأولى لاستلام حكومة الإنقاذ أوصلوا رسائل مفادها أن الغالبية العظمى من السوريين مُصِرّة على عدم الركون والتساهل عن حقهم بالتغيير المنشود المؤدي لنتائج حقيقية ملموسة، وأن الانكفاء الظاهري هو مؤقت ومرهون بمجريات الأمور. وهذا ما رأيناه في التحركات العمالية المتواصلة والتي اتسمت بالعفوية حينا والتنظيم أحيانا، وشملت عدة محافظات ومدن، في محاولة جادة منها للوقوف في وجه قرارات الفصل والتسريح التعسفي وغيرها من القضايا المشابهة. ولم تتوقف هذه الموجة الأولى حتى أحداث الساحل السوري في آذار 2025 وما تلاها، ولكن رغم ذلك فإن تأثيرها لم يتلاش بعد خروجها من الشارع، بل أعادت له هيبته وأهميته البالغة قبل الانكفاء. وإلى اليوم ما زلنا نشهد العديد من التحركات العمالية المتفرقة في بعض القطاعات، وهذا مؤشر على بقائها رغم خسارتها للزخم الأول وتخامُده النسبي. ومع ظهور قضايا أخرى جديدة تمس الطبقة العاملة بشكل مباشر وغير مباشر، ناتجة عن استمرار التخبط الحكومي والارتجال وعدم الدراية والاستخفاف بالمسؤولية، وفي ظل غياب أي أفق يوحي بمسير صحيح، لم تتوقف حركة الاحتجاجات ضد قرار هنا وإجراء هناك. وكان آخرها احتجاجات ضد أسعار الكهرباء التي أكدت على ازدياد حجم الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة وخروجها من الخاص إلى العام. يجري الحديث عن دعوات للمشاركة في اعتصام جديد تحت شعار «بدنا نعيش»، وهو أحد الشعارات الأساسية الذي رفعته احتجاجات أصحاب البسطات وسائقي السيارات العمومية لاحقا، وهو الذي لم يغب عن الاحتجاجات العمالية طوال الوقت، كونه فعليا يعبّر عن الأغلبية السورية المنهوبة والمنكوبة، وعلى رأسها الطبقة العاملة بأسرها، سواء كانوا في القطاع الخاص أو العام، سواء كانوا موظفين أو مُسرَّحين أو متقاعدين، أو المعطّلين عن العمل أو الباحثين عنه. وكما وحّد قرار رفع أسعار الكهرباء الشعب السوري، ها هو مطلب لقمة العيش ينبئ بوحدة أخرى، مطلبية في ظاهرها مصيرية في جوهرها. وكما تعلمنا وقرأنا في تاريخنا السوري، فإن كل التحركات الشعبية التي نجحت ما كانت لتصل إلى ذلك لولا أن الطبقة العاملة كانت جزءاً أساسيا منها، تعي مصالحها الوطنية والسياسية والمعيشية دون تكلف أو تنظير.

إضرابات عمالية مع بداية شهر نيسان في محافظة الحسكة

أمام سوء الأوضاع المعيشية والأزمات المتلاحقة والتدهور المستمر في معظم المجالات والمؤسسات، وفي ظل غياب أي أفق لحلول جدية تُذكر، بل وتدفق سيل من الفقاعات الدخانية الإعلامية التي يراد منها إضعاف الرؤية وتشتيت الانتباه وتسخيف الحقائق الملموسة، يعود العمال والموظفون للتأكيد على حقهم في الدفاع عن مطالبهم، وخاصة بعد أن أوصلهم التدهور المستمر في الأوضاع إلى حافة الجوع. لتشهد الجزيرة السورية سلسلة من التحركات المطلبية والإضرابات العمالية عن العمل في العديد من المؤسسات، من بوابة محافظة الحسكة هذه المرة وبمختلف نواحيها ومناطقها، أولها إضراب جامعة قرطبة في القامشلي.

■ مراسل قاسيون

تعود ملكية جامعة قرطبة الخاصة في مدينة القامشلي إلى نقابة المهندسين، التي أصدرت مجموعة من القرارات المجحفة بحق موظفي الجامعة، والذين أضربوا عن العمل بتاريخ 3 نيسان الحالي احتجاجا على تخفيض الرواتب الأساسية وإلغاء تعويض نهاية الخدمة وإلغاء الدفعات السنوية التي كان يحصل عليها الموظفون كل عام بنسبة 9%. كما طالب الموظفون بتحسين الأجور وتصحيح الأوضاع الإدارية ومنع المحسوبيات وإلغاء الفروقات غير العادلة في الأجور بين الموظفين.

مدارس ريف الحسكة

جرت مجموعة من الاعتصامات والإضرابات بين معلمي مدارس ريف الحسكة بشكل جزئي بسبب تأخر الرواتب. وبتاريخ 25 آذار الماضي، شمل الإضراب جميع معلمي نواحي الشدادي ومركدة والعريشة والهول وتل حميس وتل براك بسبب عدم صرف وزارة التربية والتعليم السورية لرواتبهم. كما طالب المعلمون بالتثبيت ضمن ملاك الوزارة ومنع التسريح التعسفي والإسراع بعملية دمج المعلمين في ريف الحسكة وصرف رواتبهم المتأخرة عن ثلاثة أشهر، رغم وعود وزير التربية بصرفها خلال جولات قام بها إلى المنطقة.

بيان معلمي ناحية تل براك

رفع معلمو الشدادي وتل براك عدة شعارات منها: «تثبيت المعلم حق وليس مكرمة»، «كرامة المعلم فوق كل اعتبار». وجاء في بيان المعلمين في ناحية تل براك:

«يأتي هذا القرار بعد مرور ثلاثة أشهر متتالية دون استلام رواتبنا، وفي ظل غياب أي توضيح رسمي بشأن وضعنا الوظيفي أو مصير مستحقاتنا، مما أدى إلى تفاقم معاناتنا المعيشية وأثر بشكل مباشر على قدرتنا على الاستمرار في أداء واجبنا التربوي. وعليه، فإننا نطالب بما يلي:

1- توضيح عاجل وشفاف لوضعنا الوظيفي.

2- صرف مستحقاتنا المالية المتأخرة بأسرع وقت ممكن.

3- اتخاذ إجراءات منصفة تكفل حقوق المعلمين وتضمن استقرارهم.

4- إن هذا الإضراب هو خطوة اضطرارية بعد استنفاد كافة السبل، ونؤكد في الوقت ذاته حرصنا على مصلحة طلابنا واستمرار العملية التعليمية، إلا أن ضمان كرامة المعلم وحقوقه يبقى أمرا لا يمكن التغاضي عنه».

الفرن الآلي في رأس العين

أضرب قسم من عمال الفرن الآلي في مدينة رأس العين لمدة يوم كامل بتاريخ 1 نيسان الحالي. وفي اتصال مراسل قاسيون مع العمال، أكدوا على مطالبهم المتمثلة في تثبيت العمال «لأن نصفهم مؤقتون»، بالإضافة إلى صرف الرواتب المتأخرة ورواتب الدمج. وصرح العمال لوسائل الإعلام: «عندنا عوائل ما نقدر نعيشهم، وين بدنا نروح نشتغل؟»

وقد عاد العمال إلى العمل بعد تلقيهم وعودا بتحسين أوضاعهم المعيشية وصرف الرواتب ودمج العمال ضمن الملاك الوظيفي.

ماذا بعد؟

تعيش محافظة الحسكة مثل باقي محافظات البلاد أوضاعا اقتصادية سيئة، وتتفاعل فيها النتائج اليومية للأزمات المختلفة التي يدفع المنهوبون ثمنها كل يوم. وما يحدث في الحسكة هو جزء صغير فقط مما يحدث في باقي أنحاء البلاد. لذلك يجب تلبية مطالب العمال والموظفين والمعلمين سريعا، في جميع محافظات البلاد، صونا لكرامتهم ومعيشتهم اليومية.

ما الغاية من الزيادات النوعية للأجور لبعض القطاعات دون غيرها؟

تعتمد السلطات السورية الحالية في زيادة الرواتب أسلوب الزيادات النوعية لبعض فئات الموظفين باختصاصات معينة دون بقية الموظفين، وهذا الأسلوب جديد على القطاع العام في سوريا، بينما ينص قانون العاملين الأساسي في الدولة على أن أي زيادة تصدر بموجب مراسيم جمهورية تشمل جميع الموظفين دون استثناء وتشمل جميع قطاعات الدولة ومؤسساتها.

■ قاسيون

وإذا كانت تصريحات وزير المالية تفيد بأن الزيادات تستهدف الموظفين حسب طبيعة عملهم، فهذا يفتح الباب على سؤال: من يحدد طبيعة العمل داخل المديريات؟ وبالتالي قد يفتح باب الوساطات والمحسوبيات، ويترك لإدارة كل مؤسسة على حدة تحديد من يستفيد من هذه الزيادات ومن لا يستفيد، دون رقابة أو معايير يمكن تتبعها والتدقيق بها والرقابة عليها وضمان نزاهتها وأحقيتها في الوقت عينه.

تساوي الحد الأدنى للأجور والحد الضروري للمعيشة أولاً

إن التفكير بأي زيادة رواتب لفئة محددة من الموظفين دون غيرها في سوريا لا يمكن النظر إليه كإجراء اقتصادي معزول، بل هو مسألة تمس جوهر العدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي. ففي ظل واقع اقتصادي متدهور يتسم بارتفاع حاد في الأسعار «وخصوصاً في المواد الغذائية» وتآكل القدرة الشرائية للجميع دون استثناء، يصبح التمييز في الرواتب عملاً إضافياً لتفكيك التوازن الاجتماعي بدلاً من إصلاحه. ولا يمكن الحديث بذلك قبل تحقيق شرط التساوي بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للمعيشة، ولاحقاً يمكن قوننة مجموعة من الأفكار التي تمايز بين القطاعات بأعمالها وأجورها.

أول ما يبرز هو أن جميع الموظفين بمختلف قطاعاتهم يعيشون ضمن البيئة الاقتصادية نفسها من حيث: أسعار الغذاء، وتكاليف السكن، وأعباء النقل والخدمات. وبالتالي فإن تخصيص زيادات لفئة دون أخرى يخلق فجوة غير مبررة بين أشخاص يتشاركون المعاناة اليومية نفسها. هذه الفجوة لا تعكس فروقاً حقيقية في الحاجة أو مستوى المعيشة، بل تبدو أقرب إلى تمييز شرائحي أو فئوي يضعف الإحساس بالإنصاف والعدالة، علماً أن القوانين لحظت بعض تلك الضرورات في الكثير من المواضع وعالجتها بنسبة تعويض طبيعة العمل.

من جهة أخرى يؤدي هذا التفاوت إلى شعور عميق بالغبن لدى الفئات المستثناة. فالموظف الذي لم تشمله الزيادة يرى أن دخله يتآكل يوماً بعد يوم، بينما يتحسن دخل زميله جزئياً، رغم أن كليهما يواجه الضغوط نفسها. هذا الشعور لا يبقى ضمن إطار نفسي فقط بل ينعكس على الإنتاجية والانتماء الوظيفي، حيث يفقد العامل الدافع للعمل في ظل إحساسه بأن جهده غير مقدَّر أو أن النظام غير عادل، وهذا يغذي تناقضات ليس لها داع في مثل هذه الظروف، فما زالت الرواتب لا تؤدي غاية الكفاف والستر.

كما أن هذه السياسات تعزز الانقسام داخل الجهاز الوظيفي نفسه. فبدلاً من أن يكون هناك تضامن بين الموظفين في مواجهة الأزمة الاقتصادية، تتشكل طبقات داخلية: محسَّنة نسبياً وأخرى متروكة، ما يخلق احتقاناً اجتماعياً صامتاً قد يتطور إلى صراعات أو توترات داخل المؤسسات.

تصنيف جديد بين من يعاني ومن يعاني أكثر

الأخطر من ذلك كله أن هذه الزيادات النوعية والجزئية لا تعالج أصل المشكلة بل تفاقمها. فعندما ترتفع رواتب شريحة معينة دون زيادة الإنتاج أو ضبط الأسواق، غالباً ما ينعكس ذلك على الأسعار، ما يؤدي إلى موجة تضخمية جديدة تلتهم هذه الزيادات بسرعة وتضر أكثر بالفئات التي لم تحصل على أي تحسين. وهكذا تصبح الزيادة المحدودة عاملاً إضافياً في تسريع تدهور القوة الشرائية العامة.

من منظور العدالة الاجتماعية، فإن أي سياسة رواتب يجب أن تقوم على مبدأين أساسيين: الشمول النسبي، وربط الأجور بتكاليف المعيشة الفعلية. وأي تحسين للدخل يجب أن يستهدف جميع العاملين بشكل متوازن مع مراعاة الفروقات الوظيفية المعقولة، وليس خلق فجوات حادة بينهم. كما يجب أن يكون جزءاً من رؤية اقتصادية أوسع تشمل ضبط الأسعار ودعم السلع الأساسية وتحفيز الإنتاج.

غير أن السؤال الأكثر إلحاحاً الذي يفرض نفسه في سياق هذه الزيادات النوعية هو: من أين يتم تمويلها؟ ففي ظل عجز مالي مزمن، وتراجع الإيرادات العامة للدولة نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي وتآكل القاعدة الضريبية، لا تبدو مصادر التمويل واضحة أو مستدامة. فإذا كانت هذه الزيادات تموَّل من خلال إعادة توزيع داخلية للموازنة، فهذا يعني عملياً اقتطاع الموارد من بنود أخرى قد تكون خدمية أو استثمارية، ما ينعكس سلباً على مجمل الاقتصاد والخدمات العامة.

أما إذا جرى تمويلها عبر التوسع في الإصدار النقدي، فإن ذلك يحمل مخاطر تضخمية مباشرة، تؤدي إلى تآكل قيمة الزيادة نفسها خلال فترة قصيرة، وتفاقم الأعباء على جميع المواطنين، وخصوصاً الفئات غير المشمولة بأي تحسين. وفي حال كان التمويل قائماً على زيادة الرسوم أو الضرائب، فإن العبء سينتقل بشكل غير مباشر إلى المجتمع ككل، بما في ذلك الفئات التي لم تستفد أصلاً من هذه الزيادات. وعليه، فإن غياب الشفافية في توضيح مصادر التمويل لا يقل خطورة عن غياب العدالة في توزيع الزيادات نفسها، إذ يجعل هذه السياسات عرضة للتشكيك في جدواها واستدامتها، ويعزز الانطباع بأنها حلول مؤقتة ترحِّل الأزمة بدلاً من معالجتها.

في النهاية يمكن القول إن زيادة رواتب فئة دون أخرى في وضع مثل الذي في سوريا لا تعتبر حلاً، بل هي إعادة توزيع للمعاناة نفسها. فهي لا ترفع مستوى المعيشة فعلياً، بل تعيد ترتيب من يعاني أكثر ومن يعاني أقل، دون أن تمس جذور الأزمة الاقتصادية التي تطال الجميع.

التنظيم النقابي يكتفي بالمراسلة والاستفسار والتساؤل والقطاع العام في خطر

نشرت صفحة «صوت عمالي في الجمهورية العربية السورية» خبراً نقتطف منه: «عقد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال اجتماعاً مع معاون وزير الطاقة لشؤون الكهرباء، المهندس عمر شقروق، وبحضور رئيس الاتحاد المهني للكهرباء ورئيس اتحاد عمال دمشق وريفها وأمين السر ورئيس نقابة عمال كهرباء دمشق وريفها.

■ قاسيون

أكد الأحمد خلال اللقاء على ضرورة المتابعة الجادة لملف إعادة العمال المفصولين جراء الأحداث، كما شدد على وجوب إعادة النظر بقرارات إنهاء عقود العمال من ذوي الإعاقة، مؤكداً على أولوية تأمين الحماية الاجتماعية اللازمة لهم بما يضمن استقرارهم المعيشي. واستعرض المجتمعون تداعيات المرسوم رقم 45 لعام 2026 القاضي بإحداث «الشركة السورية للكهرباء SEC» كشركة عامة قابضة بديلة لمؤسسات التوليد والنقل والتوزيع. وفي هذا الصدد، استفسر الجانب النقابي عن مصير العاملين وضمان نقلهم جميعاً إلى الشركة الجديدة، مع المطالبة الصريحة بتمثيل التنظيم النقابي في اللجنة المختصة بوضع التعليمات التنفيذية للمرسوم كضمانة أساسية لحقوق العمال». انتهى الاقتباس.

نلاحظ في الخبر المنشور بعض النقاط التي لا بد من الوقوف عندها والتساؤل عن محتواها وتقدير مؤشراتها:

أولاً: اقتصر مطلب التنظيم النقابي على إعادة العمال المفصولين جراء الأحداث، وهذا حسب فهمنا ووفق الخطاب الاعتيادي هو المسمى الآخر لمصطلح «المفصولين من النظام السابق لأسباب ثورية»، وتم اختيار المصطلح البديل «للمغمغة» تفادياً للتعليق ولكي لا يسأل أحدهم «ونحن منهم»: لماذا لا نطالب بالمفصولين كافة؟

ثانياً: تم طلب إعادة النظر «وليس إلغاء أو شطب، فقط إعادة نظر» بقرارات إنهاء عقود الموظفين من أصحاب الإعاقة «يقصد محرر الخبر: ذوي الاحتياجات الخاصة». وهنا أيضاً نطالب فقط بهؤلاء دون غيرهم من العمال الذين أنهيت عقودهم وقطعت أرزاقهم بجرة قلم. وإن كنا نرى أن تجزئة الملف والمطالب يعني بالضرورة القبول بحلول جزئية لا تحمي حقوق العمال كلهم.

ثالثاً: قام التنظيم بالاستفسار فقط عن وضع عمال الكهرباء ومصيرهم وضمان نقلهم إلى الشركة، دون تحديد موقفه المبدئي من مجمل عقلية «انتهاء الدور الأبوي للدولة» والتشاركية والخصخصة، وكأنه غير معني بذلك، واقتصار دوره على المطالبة بلملمة الأضرار وإحصائها التي تنتج عن الأداء الحكومي المضر بمصالح الطبقة العاملة والكادحين وسائر الأغلبية الطبقية المنهوبة.

ما زلنا نرى كيف تتعاطى المنظمة النقابية مع الملفات والقضايا الأساسية في البلاد، ومعظمها مصيري الطابع، شديد الخطورة، ليس على الطبقة العاملة بل على البلاد بأسرها. وهذا ليس مقبولاً بأي شكل. فمن يتصدى لمثل هذه المسؤولية عليه أن يعيها ويعي دوره وحجم تمثيله. والمفترض أن تكون المنظمة النقابية هي الرادع الأول والسد المنيع بوجه أي حكومة تنتهج سياسات مفقرة وهدّامة، وأن تعدّ الحكومة للعشرةَ بل للألف قبل أن تأخذ قرارات من هذا النوع. وغير ذلك ستكون المنظمة مجرد مؤسسة تجمع اشتراكات العمال وتحضر المؤتمرات الشكلية وتطلق الندوات والاحتفالات وتصدر البيانات والتبريكات، والبلد «حيروح بخبر كان».

العمال الأكثر ضعفاً: من يدفع الثمن الأكبر في الأزمة؟

في كل أزمة اقتصادية لا تتوزع الخسائر بالتوازي، فبينما تمتلك بعض الفئات القدرة على التكيف أو امتصاص الصدمات، تجد فئات أخرى نفسها في مواجهة مباشرة مع تداعيات قاسية تتجاوز حدود الاحتمال.

■ ميلاد شوقي

وفي الحالة السورية تبدو هذه الحقيقة أكثر وضوحا، حيث تتركز الأعباء الأكبر على كاهل العمال الأكثر هشاشة، أولئك الذين يعملون في ظروف غير مستقرة أو يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

هؤلاء العمال لا يشكلون فئة واحدة متجانسة، بل طيفا واسعا يضم عمال المياومة والنساء العاملات والأطفال والعاملين في القطاع غير المنظم، يجمع بينهم عامل أساسي: غياب الأمان الاقتصادي والقانوني، ما يجعلهم أول المتضررين من أي اهتزاز في السوق، وآخر من يستفيد من أي تحسن محتمل.

عمال المياومة: العمل على حافة الغياب

يُعد عمال المياومة من أكثر فئات العمال عرضة للهشاشة، فهم يعملون دون عقود ثابتة وغالبا دون أجر مضمون أو ساعات عمل محددة. يوم العمل بالنسبة لهم ليس حقا، بل فرصة قد تأتي أو لا تأتي. وفي ظل تراجع النشاط الاقتصادي تصبح هذه الفرص أكثر ندرة، ما يعني ببساطة انقطاع الدخل.

الأجر الذي يتقاضاه عامل المياومة، حتى عندما يتوفر العمل، لا يوازي الجهد المبذول ولا يقترب من تغطية الاحتياجات الأساسية.

كما أن غياب أي تأمين صحي أو تعويض عن إصابات العمل يجعل من كل يوم عمل مغامرة محفوفة بالمخاطر، فإصابة واحدة قد تعني الخروج النهائي من سوق العمل دون أي شبكة أمان.

النساء العاملات: عبء مزدوج وأجر أقل

في ظل الأزمة ازداد دخول النساء إلى سوق العمل، ليس كخيار بل كضرورة اقتصادية، لكن هذا الدخول لم يأت مصحوبا بتحسن في شروط العمل، بل غالبا العكس. فالنساء يتركزن في قطاعات منخفضة الأجر مثل الخياطة والخدمات والعمل المنزلي حيث تغيب العقود الرسمية وتضعف الرقابة.

تعاني المرأة من فجوة واضحة في الأجور مقارنة بالرجال، حتى عند أداء العمل نفسه. يُضاف إلى ذلك عبء العمل المنزلي غير المأجور، ما يجعل يومها العملي أطول وأكثر إجهادا. وفي كثير من الحالات تواجه النساء أيضا أشكالا مختلفة من الاستغلال قد تكون اقتصادية أو اجتماعية في ظل ضعف آليات الحماية.

الأطفال في سوق العمل: الطفولة المؤجلة

من أخطر انعكاسات الأزمة الاقتصادية تزايد ظاهرة عمالة الأطفال. فمع عجز الأسر عن تأمين احتياجاتها يصبح دفع الأطفال إلى سوق العمل خيارا اضطراريا. يعمل هؤلاء في مهن شاقة وخطرة وبأجور متدنية وفي ظروف تفتقر إلى أبسط معايير السلامة.

لكن المشكلة لا تتوقف عند الجانب الاقتصادي بل تمتد إلى آثار بعيدة المدى. فالطفل الذي يخرج من المدرسة إلى العمل يخسر فرصته في التعليم، ما يكرس دورة الفقر عبر الأجيال. كما أن التعرض المبكر لبيئات عمل قاسية يترك آثارا نفسية واجتماعية يصعب تجاوزها لاحقا.

القطاع غير المنظم: اتساع الظل

مع تراجع فرص العمل النظامي توسَّع ما يعرف بالقطاع غير المنظم، ليشمل نسبة متزايدة من القوة العاملة. هذا القطاع، رغم دوره في توفير فرص العمل، إلا أنه يقوم على هشاشة بنيوية: غياب العقود وانعدام الضمانات وغياب أي رقابة فعلية.

العامل في هذا القطاع قد يُفصل في أي لحظة دون تعويض، وقد يعمل لساعات طويلة دون أجر إضافي ودون إجازات أو حقوق واضحة. كما أن هذا النمط من العمل يحرم الدولة نفسها من القدرة على تنظيم السوق أو تحصيل الإيرادات، ما يعمق الأزمة بدلا من حلها.

حين يصبح العمل نفسه هشّاً

ما يجمع هذه الفئات ليس فقط ضعف الدخل، بل هشاشة العلاقة مع العمل ذاته. فغياب الاستقرار يجعل من التخطيط للمستقبل أمرا شبه مستحيل، فالعامل لا يعرف إن كان سيعمل غدا أو إن كان أجره سيكفي لأيام قليلة أو إن كان سيحتفظ بوظيفته أصلاً.

هذه الهشاشة تنعكس أيضا على البنية الاجتماعية، فالأسر التي تعتمد على دخل غير مستقر تعيش حالة دائمة من القلق، ما يؤثر على الصحة النفسية وعلى العلاقات داخل الأسرة. كما أن اضطرار أفراد إضافيين للعمل، بمن فيهم الأطفال، يغير من أدوارهم الاجتماعية ويعيد تشكيل بنية الأسرة نفسها.

غياب الحماية: أين تكمن المشكلة؟

لا يمكن فهم وضع العمال الأكثر ضعفا دون التوقف عند مسألة الحماية الاجتماعية. فغياب أنظمة فعالة للتأمين الصحي أو دعم البطالة أو الحد الأدنى المضمون للدخل يجعل العامل مكشوفا تماما أمام تقلبات السوق.

كما أن ضعف القوانين «إن وجدت» يفتح الباب أمام ممارسات استغلالية يصعب ضبطها. فالقانون مهما كان متقدما نظريا يفقد قيمته إذا لم يُطبَّق فعليا، خاصة في ظل اقتصاد يعاني من ضغوط متعددة.

من يدفع الثمن؟

في النهاية يمكن القول إن العمال الأكثر ضعفا هم من يدفعون الثمن الأكبر للأزمة، ليس فقط لأنهم الأقل دخلاً بل لأنهم الأقل قدرة على الحماية. فهم يتحملون عبء ارتفاع الأسعار وانعدام الاستقرار وغياب الأمان دون أن يمتلكوا أدوات المواجهة.

لكن الأخطر من ذلك أن استمرار هذا الواقع لا يهدد هذه الفئات وحدها بل ينعكس على المجتمع ككل. فاقتصاد يقوم على عمل هش لا يمكن أن يكون مستقرا، ومجتمع تتسع فيه الفجوات يصبح أكثر عرضة للتوترات.

خلاصة

ليست المشكلة في وجود فئات ضعيفة، فهذا موجود في كل المجتمعات، بل في اتساع هذه الفئات وغياب السياسات القادرة على حمايتها. فحين يصبح الضعف هو القاعدة لا الاستثناء، نكون أمام خلل عميق يتطلب معالجة جذرية لا حلولاً مؤقتة.

إن تحسين أوضاع العمال الأكثر هشاشة ليس مجرد مسألة عدالة اجتماعية، بل شرط أساسي لأي تعاف اقتصادي حقيقي. فهؤلاء، رغم ضعفهم، يشكّلون جزءاً أساسيا من قوة العمل، وأي إهمال لهم يعني إضعاف المجتمع بأكمله.

إن العمال الأكثر ضعفاً هم من يدفعون الثمن الأكبر للأزمة ليس فقط لأنهم الأقل دخلاً بل لأنهم الأقل قدرة على الحماية

«حركة المنصات» وسؤال التنظيم والسياسة

من الأسئلة الملحّة التي تواجه أي حركة سياسية حيّة هي قضية تنظيم الحركة الاجتماعية وتأطيرها في فعل سياسي. وهذا السؤال يشتدّ إلحاحاً في مرحلة مصيرية تشهد تفككاً متزايداً في البنى الاجتماعية وتراجعاً في هوامش الحركة اليومية للأفراد، في مرحلة شديدة السيولة والتسارع، فيها وزنٌ الوعي عالٍ «كما الحرب عليه»، بعد عقود من غياب العمل السياسي. إنها قضية التنظيم السياسي في العصر الراهن.

■ د. محمد المعوش

السبب العملي والوظيفي: اتجاهات عامة

ينبع السؤال حول التنظيم مع كل تفكير في مصير الصراع السياسي وتطوير الفعالية، ومن خلال ملاحظة الحركة في تطورها العفوي نسبياً التي تحاول أن تجيب فيه عن سؤالها السياسي. والوقائع العملية تقول باتجاهات عامة تفرض مسألة التفكير بأشكال للتنظيم تتلاءم مع ضرورات ووقائع المرحلة الراهنة.

أولاً، هناك الاتجاه المتزايد في عولمة وأممية الحركة وترابطها الشديد كملمح لهذه المرحلة التي تتميز بالترابط الشديد مما يجعل الحركة السياسية تنحو نحو الوحدة أكثر فأكثر.

ثانياً، هناك اتجاه آخر وهو غياب الاستقرار النسبي وانفتاح العالم على أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وعسكرية انطلاقاً من كون المرحلة لها موقعها التاريخي النوعي، في كونها تقطع مع تاريخ المجتمع الطبقي ككل والرأسمالي ضمناً، مما يجعل الحرب حالة عضوية فيها، ما عظّم من حالات الهجرة والنزوح والإفقار تحت حالة عامة من عدم الثبات وتراجع «رفاهية» العمل السياسي.

ثالثاً، المستوى المعرفي، أي عدم التناسب «نسبياً» في فضاء الوعي بين تعقيد المرحلة وحاجاتها المعرفية وبين ما هو مهيمن بين القوى الاجتماعية وبين فضاء النخب بشكل خاص بعد عقود من التراجع الفكري وتراجع العمل السياسي «إلى حد توقفه»، والحرب على الوعي والانحطاط في مستوى التفكير العام.

رابعاً، التفكك في البنى التقليدية السياسية دولاً وأحزاباً وتنظيمات في كونها لم تعد معبّرة عن حاجات التطور التاريخية.

اتجاه آخر هو توسع مساحة الوعي في المرحلة الراهنة نتيجة التحولات في القرن الماضي، وخاصة مع ارتفاع دور العمل الذهني والاستقرار النسبي وارتفاع مستوى الحياة نسبياً، والدور الكبير للتكنولوجيا، دون النظر إلى شكل التحول بين المجتمعات. هذا التعاظم في الوزن الروحي فرضه بالضرورة اتجاه الليبرالية واقتصاد الاستهلاك و«المتعة».

هناك اتجاه آخر مرتبط بأن حدة التناقضات الراهنة تفرض نفسها على الواقع التجريبي مما يجعل من أي قوة حيَّة فردا أو تنظيما أو دولة تحاول التفكير في حل هذه التناقضات ويجعلها تسلك مسلكاً ضرورياً بمعزل عن خلفياتها النظرية، وهي في ذلك تتحرك ضمن قطبي التطرّف والتوليف، والتوليف يفترض الاتجاه بالضد من الرأسمالية والإمبريالية خاصة. هذه الاتجاهات العامة ليست حصرية ولكنها كافية للتفكير في صعوبات الواقع التنظيمي للحركة الاجتماعية وما يمكن القيام به من أجل تطويره.

مؤشرات من الإعلام

الواقع أعلاه يفرض صعوبات تنظيمية كبرى لتأطير الحركة الاجتماعية وتحويلها إلى قوة سياسية فاعلة من أجل التصدّي للمهام الكبرى، وخاصة على المستوى الداخلي لأي دولة في ظل حرب هجينة تقتضي حلًّا للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والروحية والثقافية التي تشكل مداخل للتدمير. هنا يبرز شكل جديد من الحركة التنظيمية العفوية والذي يبدو أنها تعبّر عن الاتجاهات السابقة المذكورة. هذا الشكل الجديد هو دور الإعلام «البديل» وخاصة شكل المنصات التي تحصل بمبادرات «فردية» أو على هوامش الحركات السياسية التقليدية أو مما انبثق عنها من بقايا حيّة لم تستطع التشكّل في حركة تنظيمية جديدة. هذا المستوى المتعاظم من الحركة، والذي ازداد حضوره مع تصاعد التوتر عالمياً، لا يمكن إلا أن يُلحَظ في كونه محاولة لحل المشاكل الناتجة عن الصعوبات في العمل السياسي التقليدي. ولا ننفي هنا وجود العمل السياسي التقليدي ولكننا نؤشر لحالة تزداد في حضورها وتأثيرها. وما يمكن ملاحظته بشكل خاص هو أن هذا النوع من الفعل يلعب دوراً معرفياً عالمياً وإقليمياً وداخلياً، من خلال تحويل هذه المنصات إلى مساحة جامعة للنخب السياسية والفكرية والثقافية والفنية المشتتة بشكل عابر للحدود والتنظيمات. وهذا الدور المعرفي هو بالتحديد قاعدة للتأطير السياسي الذي يحصل بشكل عفوي مع ما يطرحه من إجابات ومهام ويضبط إيقاع الحركة إلى هذا الحد أو ذاك. وما يمكن ملاحظته أيضاً هو التلاقي العام في اتجاه هذه المنصات والقنوات لناحية إطارها السياسي والفكري العام وهذا ما تظهره سرديتها ولغتها ومفاهيمها ونظرتها على الرغم من الاختلاف في العمق فيما بينها.

هذا النوع من الفعل يلعب دوراً معرفياً عالمياً وإقليمياً وداخلياً من خلال تحويل هذه المنصات إلى مساحة جامعة للنخب السياسية والفكرية والثقافية والفنية المشتتة بشكل عابر للحدود والتنظيمات

نحو تجاوز العفوية

هذا المستوى من الحركة، إلى جانب كونه يظهر ارتفاع المبادرة الضرورية، يؤشر إلى أن الحاجات التنظيمية تحتاج إلى أدوات تتجاوز الصعوبات التي تفرضها اتجاهات المرحلة الراهنة. ولا نقول بأن ما يحصل هو الإجابة الكاملة والوحيدة عن تلك الصعوبات، إلا أنه يعبر عن تطور عام عفوي للحركة يجب لحْظه ويمكن العمل على تطويره. وهذا يحتاج إلى مبادرات واعية به وبإمكاناته. من الاحتمالات على ذلك هو الدفع لتوحيد الجهود ليس فقط لناحية تقارب المهام وتنظيمها من قبل تلك المنصات، بل أيضاً لتحويلها إلى مساحة لحل القضايا المطروحة والبحث فيها وترتيب أولوياتها. فالخلاصة لا تفترض حصراً إضافة منصات جديدة «وإن كان ذلك ضرورياً أو مطلوباً»، بل التوجه نحو هذه المساحة وهذا المستوى من الحركة ككل والتعامل معه كشكل جديد من الحركة السياسية العفوية.

ما سبق ليس إجابة عن المسألة التنظيمية بقدر ما هو طرح لاحتمالية لها قاعدتها الموضوعية والتي يمكن العمل على تطويرها. والمراجعة التاريخية تقول بأن أشكالاً جامعة للحركة والتنظيم تفرض نفسها في لحظات الأزمات الكبرى، كمجالس السلام العالمي أو أطر مواجهة الفاشية. هذا التوجه الجامع له قاعدة تاريخية أكبر اليوم في ظل الخطر على البشرية الذي تتلمسه القوى الاجتماعية بشكل أكبر كل يوم. وهذا مثلاً ما كان تنبأ به زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي بالميرو توليياتي حول ضرورة التوحيد الأوسع للقوى الاجتماعية أمام الخطر الوجودي المهدّد للبشرية. إن تطوير هذه المساحة من تنظيم الحركة الاجتماعية وتأطيرها السياسي يجب التفكير في وضعها على جدول الأعمال كنوع من العمل الإبداعي.

النص الكامل للتقرير السياسي المقدم

عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية اجتماعه الدوري يوم السبت 11 نيسان 2026، وخلاله قدم د. قدري جميل، رئيس الهيئة الاستشارية العليا، تقريراً سياسياً عن المرحلة بين اجتماعين. وقرر الاجتماع نشره كاملاً، وفيما يلي نص التقرير.

«أكد مؤتمرنا العام الحادي عشر «الثاني بعد التأسيس» أن «**كل التوترات في العالم والمنطقة سببها مخاض الانتقال المعقد إلى عالم جديد. وهذا الانتقال يجري بشكل متسارع سنرى نتائجه خلال السنوات القريبة القادمة**» 2026/1/16.

منذ ثلاثة أشهر، كررنا تأكيدنا على هذا الاستنتاج. وما يجري اليوم، منذ أوائل آذار، يوضح كعين الشمس صحة هذا الأمر، الذي سيستمر إلى حين انتهاء عملية الانتقال إلى نظام عالمي جديد.

العدوان الثنائي على إيران

كيف نفهم ارتباط العدوان على إيران بهذا الاستنتاج، وما هي تبعاته؟

أولاً: نفط الخليج هو ضمانة لاستمرار البترودولار الذي أصبح بعد عام 1973 عملياً المعادل الجديد للدولار عوضاً عن الذهب، الذي انفك ارتباطه بالذهب رسمياً عام 1971.

ثانياً: إغلاق مضيق هرمز الذي يمر بالمياه الإقليمية الإيرانية، بسبب العدوان الأمريكي، أوقف تصدير النفط؛ أي أوقف إنتاج الدولارات التي يباع بها ذلك النفط، والتي يذهب جزء هام منها لشراء سندات الخزينة الأمريكية، وللاستثمارات بمختلف أشكالها في الولايات المتحدة، وهذان الأمران هما القاعدة الأساسية والسند الأساسي المغذي لهرم الدين العام الأمريكي، الذي بلغ حوالي 39 تريليون دولار «حوالي 34% من إجمالي الناتج العالمي».

ثالثاً: استمرار الإغلاق، أو إعادة هيكلة المرور من هرمز، سيؤدي إلى سلسلة تفاعلات كارثية على وضع الدولار كعملة تبادل واحتياط أولى في العالم؛ خاصة أن نسبة 20% من تجارة النفط العالمية تمر عبر هذا المضيق، بغض النظر عن الجهة التي يذهب إليها. ما يعني أننا نشهد تسارع عملية إنهاء الدولار كعملة احتياط، وكأداة نهب كونية.

إذا، المعركة الحالية التي بدأتها الإمبريالية الأمريكية، قد ألحقت بها ضربة في الصميم، ستؤثر على مجمل التطور اللاحق اقتصادياً ومالياً.

رابعاً: بعد حرب السويس 56، فقدت الإمبريالية البريطانية هيمنتها على كل الأصعدة الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسية، وأصبح الجنيه الذي كان الأول عالمياً، عملة كباقي العملات الأساسية.

يمكن القول: إن شيئاً مشابهاً يجري الآن؛ فإذا كانت السويس قد وضعت نقطة النهاية لعملية أفول الإمبراطورية البريطانية، فهرمز يمكن أن يؤذن بأفول الإمبراطورية الأمريكية النهائي، في حال تمت إدارة ما تبقى من المعركة، بحكمة وصلابة واتزان.

الشعب المصري ومقاومته لعبا الدور الأساسي في إنتاج السويس، ولكن الموقف السوفييتي والأمريكي في حينه قد ساهما جدياً في حسم الموضوع. واليوم، فإن الشعب الإيراني كما يظهر، يلعب دوراً هاماً في الصمود في وجه العدوان، لكن الموقف الروسي والصيني سيكون لهما شأن كبير في حسم النتيجة النهائية ضد العدوان الثنائي.

خامساً: في هذه الغزوة الأمريكية «الإسرائيلية»، تبين بوضوح فقدانهما لميزة التفوق النسبي التكنولوجي، فصواريخ باليستية دقيقة ومسيرات متطورة، جعلت من حاملات الطائرات وأنظمة الدفاع الجوي خردة من مخلفات القرن الماضي؛ انتصرت عليها عملياً أسلحة أكثر تقدماً بالمعنى التكنولوجي، وأرخص كلفة بما لا يقاس؛ فالتكنولوجيا المدمجة ضمن المسيرات والصواريخ الباليستية، لا تتعلق بالكيان الفيزيائي لها فقط، بل وبالقاعدة التقنية الواسعة التي تستند إليها، من أقمار صناعية وبرمجيات وقاعدة صناعية ضخمة، ومنطق جديد كلياً في إدارة الحروب، منطق القرن 21 بمقابل منطق القرن العشرين... هذه الأمور بمجموعها شكلت منصة معرفية وصناعية متقدمة لا تمثل إيران وحدها، بل ومجمل القوى الصاعدة عالمياً... وقد صدق من قال: إن غزو الأوربيين للقارة الأمريكية في القرن السادس عشر، وفره البارود في مواجهة السيف والرمح. واليوم تفعل المسيرات والصواريخ فعل البارود نفسه آنذاك. وهذه الأنماط الجديدة ليست فقط أقل كلفة، بل هي أيضاً أعلى إنتاجية بما لا يقاس.

سادساً: خلال هذه المواجهة، جرى تفكك واضح في المنظومة الغربية سياسياً وعسكرياً. رفض الأوربيون المشاركة في فتح مضيق هرمز، وأدى ذلك إلى توتر شديد مع ترامب، مما وضع الحلف الأطلسي «الناتو» على مفترق طريق: أن يبقى، أو لا يبقى.

> **سعي الصهيونية العالمية لتحويل «إسرائيل» إلى مركز أول للرأسمال العالمي بديلاً عن المركز الأمريكي الحالي الذي تحيط به كثير من الشكوك حول قدرته على لعب دوره السابق منذ 1945 وكذلك لاحقاً**

لماذا خاض الأمريكيون المغامرة؟

السؤال الآن، بعد استعراض العدوان الأخير، واستنتاج مؤتمرنا حول حتمية التوترات هنا وهناك، هو: **ما الدافع المباشر لما جرى؟** نستعرض أهم دافعين:

الأزمة الرأسمالية العالمية المتعمقة باستمرار، وضرورة السيطرة على أكبر حجم من مصادر الطاقة بشكل مباشر، في ظل التراجع العام لقواها في مواجهة المنافسين الصاعدين «جهود السيطرة على فنزويلا مثالاً»، وخاصة بعد ثبات منحنى حصة الصين والولايات المتحدة من الناتج العالمي خلال السنوات الأخيرة؛ حيث انخفضت حصة الولايات المتحدة من أكثر من 30% من الناتج العالمي **الاسمي** «أي وفقاً للحسابات المكررة المضخمة» في عام 2000 إلى أقل من 25% في عام 2025. أما الصين فقد حققت قفزة هائلة، حيث ارتفعت حصتها من 4% عام 2000 إلى حوالي 20% 2025. أما إذا أخذنا معياراً أقرب للحقيقة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهو الناتج محسوباً بمعادل القوة الشرائية، فقد كانت قيمته العام الماضي في الصين حوالي 40 تريليون، بينما الولايات المتحدة أكثر من 30 تريليون بقليل، الهند 17 تريليون، روسيا أكثر من 7 تريليون، ثم اليابان أقل من 7 تريليون.

الدافع الذي لا يقل أهمية عن الأول، هو سعي الصهيونية العالمية لتحويل «إسرائيل» إلى مركز أول للرأسمال العالمي، بديلاً عن المركز

لاجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

الأمريكي الحالي الذي تحيط به كثير من الشكوك حول قدرته على لعب دوره السابق منذ 1945 وكذلك لاحقاً، وهناك الكثير من عدم اليقين حول استقرار وضعه الداخلي نتيجة تفسخ نخبه وصراعاتها، وكذلك مستوى عدم الرضا المتصاعد لدى الأوساط الشعبية الأمريكية، نتيجة الميل الثابت للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية باتجاه التدهور، نتيجة الأزمة التي تجتازها بلادهم على مختلف الصعد، وكذلك الدعم العلني والمبالغ به والمكلف لـ«إسرائيل»، والذي يغضب الشارع الأمريكي أكثر فأكثر.

إن هذا السعي لتعديل جذري في دور «إسرائيل»، مرتبطٌ بالانتقال العلني من هدف «**إسرائيل الكبرى**» إلى هدف «**إسرائيل العظمى**» الذي باتوا يتحدثون عنه صراحة في خريطة الشرق الأوسط الجديد؛ فلم تعد رواية من الفرات إلى النيل كافية للعب دورها الوظيفي المنشود، بل اتسعت لتضم أراضي إضافية من السعودية والعراق، إضافة إلى للمخطط السابق الذي يضم أراض من مصر وسورية ولبنان والأردن. كذلك لا بد لهم من إزالة عقبتين جيوسياسيتين من أمامهم، **الأولى:** إيران. **الثانية:** تركيا، وهذا يفسر السلوك «الإسرائيلي» التحريضي ضد إيران إلى حد كبير، وها قد بدأت النبرة التحريضية ضد تركيا بالارتفاع مؤخراً بشكل ملحوظ.

بغض النظر عن مآل المعركة الحالية ومدتها، يمكن القول: إن قوتي العدوان الثنائي، الأمريكية و«الإسرائيلية» قد خسرتاها سياسياً، أما نسبة الخسارة على الصعد الأخرى فستتبين مع كيفية إنهاء المعركة سياسياً، وهي تخص الملفات التالية: «هرمز– التخصيب – الصواريخ – مصير القواعد الأمريكية – حلفاء إيران».

الانعكاسات الإقليمية

لقد كان انعكاس هذه الأزمة على الوضع الإقليمي ضخماً... فمن جهة، أدت المخططات التوسعية «الإسرائيلية» والتصريحات المرافقة لها، إلى إثارة مخاوف دول الإقليم: مصر، السعودية، العراق، وتركيا. وبدأت تتشكل ملامح تفاهمات بينها، ودخلت باكستان على الخط مؤخراً أيضاً. ولكن من جهة أخرى، أدى الهجوم على إيران والاستهداف الإيراني للقواعد الأمريكية في المنطقة، إلى إثارة الحساسيات والمخاوف التي لم تكن قد دُفنت بشكل نهائي.

لذلك نشأ وضع متناقض مؤقتاً، ونعتقد أن انتهاء الحرب وإمكانية وصول جميع دول الخليج بما في ذلك إيران، إلى اتفاق أمني مشترك، بعيداً عن أي تدخل أجنبي، يمكن أن يزيل كل الآثار السلبية التي رافقت العدوان الأمريكي على العلاقات الإيرانية/ الخليجية. ورغم التعقيدات التي طرأت على العلاقات السعودية الإيرانية مؤخراً، إلى أنها لم تصل إلى نقطة اللاعودة، والأرجح، أن المصلحة المشتركة للبلدين ستجمعهما للتغلب على المصاعب، بعد انكشاف الدور الأمريكي «الإسرائيلي» المعادي لهما معاً في نهاية المطاف.

إن إحدى أهم نتائج الحرب بعد الوصول إلى اتفاق هش لوقف إطلاق النار، هو ازدياد التوحش «الإسرائيلي» عبر المجازر التي ارتكبها ويرتكبها في لبنان. وهي دليل على إحباط وشعور بالهزيمة نتيجة الاتفاق الحاصلّ الذي يرافقه الإصرار على تنفيذ هدف بعيد المدى، بغض النظر عن النتائج الآنية.

إن حجم العدوان على لبنان هو تعبير عن عجز من جهة، ومحاولة يائسة وبائسة للحصول على مكسب ما، بعد الحرب على إيران.

الانعكاسات على بلدنا

لا يمكن لهذه الأوضاع إلا أن تترك آثارها على بلادنا:

جاء في برنامج حزبنا المقر في المؤتمر الأخير 2026/1/16 في فقرة الرؤية البند 12: «يؤدي تفاقم الأزمة الرأسمالية في المركز واشتقاقاتها الليبرالية في الأطراف، إلى قفزة نوعية في حالة عدم الرضا الاجتماعي التي تقاس عملياً كمحصلة لثلاث إحداثيات: هي الانعكاسات الاجتماعية لموقف السلطة الحاكمة «الوطني، الاقتصادي/ الاجتماعي، الديمقراطي». ويشهد التاريخ الحديث على أن الحراك الشعبي يرتبط بحالة الرضا أو عدمه سالفة الذكر، ويمر بنوبات متعاقبة من الحركة والسكون؛ فحين تصل حالة عدم الرضا الاجتماعي إلى مستويات محددة تدخل الجماهير حالة فاعلة ونشيطة تستمر عقوداً إلى أن تتحقق التغيرات اللازمة لاستعادة حالة الرضا، ومن ثم تدخل في حالة سكون تمتد هي الأخرى عقوداً إلى حين تجدد عدم الرضا بدرجات عالية». لقد شهد التاريخ الحديث في بلادنا مؤخراً أمثلة تنطبق على هذه الحالة؛ فحتى أوائل القرن الحالي كانت حالة الرضا عن المواقف الوطنية أعلى مستوىً من حالة عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية. ومنذ بداية تطبيق السياسات الليبرالية في أوائل القرن، ارتفع منسوب عدم الرضا الاجتماعي، حتى أصبح أعلى من منسوب الرضا عن السياسة الوطنية العامة، مما أدى إلى الانفجار الذي حدث في 2011. والآن، وبعد سقوط السلطة البائدة، كان منسوب الرضا على الأوضاع المستجدة أعلى من منسوب عدم الرضا والقلق من الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بعد عام من السقوط بدأ منسوب عدم الرضا عن الوضع الداخلي يتزايد، والخطر حين يصبح أعلى من منسوب الرضا عن سقوط السلطة السابقة.

منذ اجتماع المجلس المركزي الأخير بعد المؤتمر، يمكن القول: إن مستوى عدم الرضا في المجتمع عن الأوضاع المعيشية هو في ارتفاع مطرد، وإذا كان عدم الرضا هذا يعكس درجة معينة من الاستياء، فإن هذه الدرجة اليوم بلغت مستوى معينا من النشاط في المجتمع.

لا شك أن الاتفاق مع قسد في 1/29 كان إيجابياً، وساهم في دفع مخطط تقسيم سورية خطوة إلى الوراء، ولكن كي يصل إلى نقطة اللاعودة يجب الاستمرار في تنفيذ بنوده التي تسير ببطء حتى الآن. إن هذا الاتفاق، في حال نجاحه، سيساهم إيجابياً في وضع أحد أسس الحل السياسي الشامل للوضع السوري.

كما أن حال عدم الاستقرار في السويداء ما يزال يثير القلق، وخاصة بعض الممارسات الاستفزازية من قوى مدعومة من الخارج بشكل علني. وقد أثار استياءً كبيراً ما جرى يوم الاحتفال بذكرى سلطان باشا الأطرش، حيث تم توقيف بعض المشاركين، وإطلاق سراحهم لاحقاً.

صدر مرسوم زيادة الأجور خلال الفترة الماضية، وتناسى رواتب المتقاعدين. وبغض النظر عن أن هذه الزيادات لا تغطي تكاليف المعيشة الدنيا والوسطى، فسعر صرف الليرة يتدهور يومياً منذ فترة، مما يعني أن هذه الزيادة تتآكل قبل استلامها، والأسعار ترتفع بوتيرة أسرع حتى من تغير سعر الصرف.

ولا يغيب عن ذهننا أن التعويل على أي تدفقات مالية من الخارج، قد أصبح في خبر كان بعد العدوان الثنائي، والأوضاع الصعبة التي تعيشها دول الخليج. مما يجعلنا نتوقع تدهوراً أسرع لسعر الصرف، واستمراراً لارتفاع الاسعار.

مع الأسف، لا يجري توجيه الجهود الأساسية للحكومة نحو الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تخفف من وطأة الوضع الاقتصادي، وليست هنالك أي خطوة أو توجه واضح في هذا الاتجاه؛ بل تحظى مشاريع سياحية ببعض الاهتمام عوضاً عن التركيز على إعادة الاعمار، ويتم الاهتمام بالجباية أكثر من الاهتمام بزيادة الدخل الوطني ودخول المواطنين، ومثال الكهرباء وأسعار الخدمات المختلفة دليل على ذلك.

والأسوأ، أن تتحول بعض مشاريع إعادة الإعمار، مثل: جوبر والقابون، إلى مشاريع تجارية تديرها شركات خارجية على حساب مصلحة سكان هذه المناطق. كما أن بعض القرارات التي يمكن تسميتها بالارتجالية بأحسن الأحوال، تساهم في رفع درجات التوتر «مثال: قرار محافظة دمشق».

كل ذلك أدى إلى ازدياد الحركات الاحتجاجية المطلبية العفوية «معلمون – سائقو تاكسي– أصحاب البسطات».

التقييم العام للمرحلة السابقة بين اجتماعين، يسمح بالاستنتاج، أن الميل العام سيكون نحو ازدياد هذا الشكل من الاحتجاجات، والهام هو إنجاحها لقطع دابر التعبئة الطائفية والمناطقية التي يسعى إليها البعض بشكل واع، وكذلك قطع الطريق على بعض القوى في الخارج، التي تحاول الاستثمار في هذا الاستياء الشعبي. وقد عالج برنامجنا هذه القضية بوضوح، وسلحنا بفهم عميق لها في البند 16 من فصل الرؤية حيث قال حرفياً: «**عملت وتعمل قوى الثورة المضادة التي تنتمي بطبيعتها إلى الفضاء السياسي القديم على حماية نفسها عبر حرف الصراع الحقيقي باتجاه أشكال ثانوية تفقده طاقته وتدميه... ولتحقيق ذلك تحفر خنادق وهمية تحشر الجماهير ضمنها، ليس أقلها خطراً الخنادق الطائفية، التي إلى جانبها تحفز صراعات ثانوية من نمط «علماني/متدين – ليبرالي/ إسلامي – معارض/ موالي– نظام/ معارضة»**».

في الوقت الذي تؤكد فيه الحياة، أن خط الفصل الحقيقي هو بين 95% من الفقراء والمعترين و5% من الحرامية والناهبين.

التعويل على أي تدفقات مالية من الخارج قد أصبح في خبر كان بعد العدوان الثنائي والأوضاع الصعبة التي تعيشها دول الخليج

لا حل إلا الحل السياسي الشامل

أكدت التجربة والحياة خلال 15 سنة الماضية، أن الحل الوحيد هو الحل السياسي الشامل من خلال مؤتمر وطني عام، هو مكان حوار السوريين الوحيد للوصول إلى توافقات تصون الوحدة الوطنية ووحدة البلاد، وتفشل مخططات التقسيم، وتصيغ مستقبل سورية من خلال نموذج سياسي واقتصادي جديد.

وأكدنا مؤخراً، عبر عدة افتتاحيات من قاسيون، على ضرورة حكومة وحدة وطنية تكون مهمتها الأولى تشكيل المؤتمر الوطني العام، وتوجهنا بهذا الطرح إلى الشعب السوري وقواه السياسية المختلفة، وقوبلت هذه الفكرة بردود فعل متباينة، مما دفعنا إلى معالجتها عدة مرات في افتتاحيات الجريدة.

والآن يمكن قول التالي:

حكومة الوحدة الوطنية تطبيق إبداعي لجوهر قرار مجلس الأمن 2254 في الظروف الجديدة، والقائل بجسم انتقالي، وليست خروجاً عنه.

حكومة الوحدة الوطنية هي موقف مبدئي يمكن النيل منه بأنه غير عملي حالياً، ولكن المهم أنه مبدئي. وفي الظروف الملموسة لاحقاً، سيتحدد شكل تطبيق الفكرة عملياً.

راهنية الفكرة وجديتها، أنها غير موجهة لأحد بشكل خاص، وغير آتية من قبل أحد تحديداً، بل هي موقف تمليه المسؤولية الوطنية وتستدعي العمل عليه و «إن أصبنا فلنا أجران».

الرفيقات والرفاق:

مسؤوليات كبيرة تواجهنا أمام المخاطر الجسيمة تجاه بلادنا والمنطقة. المطلوب: الجرأة والجرأة ثم الجرأة، في الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن.

اسمعوا ما يقوله الإعلام

قبل ستة أسابيع، عندما بدأت الحرب «الإسرائيلية»-الأمريكية على إيران، خرج مسؤولو الدولتين المعتديتين واعدين جماهيرهم، والعالم بأسره، بانتصار سريع وحاسم، وإسقاط للنظام الإيراني و«استسلام كامل». إلا أن الحرب قالت كلاماً آخر، بدأت الهدنة –التي ما تزال شديدة الهشاشة- تترجمه إلى ما هو قريب من اعتراف علني بالفشل؛ فبعد أسابيع من التصعيد، انتهى العدوان مؤقتاً بـ «وقف إطلاق نار»، وبتراجع أمريكي، وتآكل في قدرة الردع «الإسرائيلية». وعلى الرغم من محاولات حثيثة لتغطية الخسائر، إلا أن معظم المحللين، وحتى بعض المسؤولين في هاتين الدولتين، تسود خطابهم نبرة أقرب إلى اعتراف صريح بالهزيمة.

■ريم عيسى

تتناول هذه المادة بعض التصريحات والمقالات في إعلام الكيان والإعلام الأمريكي والغربي، والتي من خلالها يمكن تقييم ثلاثة أنواع من الخسائر التي تكبدتها أمريكا و«إسرائيل»، والتي يتم الاعتراف بها: الخسائر المباشرة من الحرب، الخسائر السياسية والاستراتيجية، والخسائر طويلة المدى.

أولًا: الخسائر المباشرة

الخطوة الأولى في تقييم الخسائر المباشرة، تتطلب التذكير بالأهداف المعلنة للحرب، وهي كما في معظم حروبهم، كانت إسقاط النظام الإيراني. إلا أن النتيجة كانت أن النظام بقي، بل خرج من الحرب أكثر ثباتا وأكثر شعبية وفقاً للتقييمات الغربية، ما أظهر فجوة صارخة بين خطاب ما قبل الحرب ونتائجها.

نشرت صحيفة «معاريف» في 11 نيسان الجاري مقالة، بعنوان «لا تزال إيران تشكل تهديداً للشرق الأوسط، بينما نحن نتحدث عن النصر»، يسرد فيها الكاتب «الإنجازات» التي حققتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» في حربهما على إيران. يقول الكاتب: «في مكان بعيد، في البيت الأبيض، قرر دونالد ذو الشعر الأحمر أنه قد انتصر. إن الكلام الفارغ الذي أطلقه ذو الشعر الأحمر خلال أربعين يوماً من القتال أشبه بنبع متدفق يتطلب بحثاً نفسياً معمقاً وشاملاً، سيشرح للبشرية في غضون سنوات قليلة ما كان يجري بالضبط. كيف وقع رجل في الثمانين من عمره، تَوَّج خبيرا في إدارة الصفقات، ضحية لنزوات منتحل شخصية تشرشل «أي نتنياهو». وفقا لتلك النزوات، سينهار النظام الإيراني، وسيحدث انقلاب، وسيتم استخراج اليورانيوم من إيران، وسيتم تدمير صناعة الصواريخ الباليستية، وسينهار نظام الحرس الثوري، وستتم هزيمة وكلاء حزب الله على الأراضي اللبنانية، وسيسود السلام الإقليمي في الشرق الأوسط. لم يحدث هذا، بل على العكس تماما».

وأضاف، ضمن ما قاله: إن «إيران كانت لديها استراتيجية»، وهذا ما جعلها في وضع أفضل من الولايات المتحدة و«إسرائيل». كما تحدث حول ظاهرة الأشخاص المتعاطفين مع إيران، حتى داخل الكيان.

يصبُّ أيضا في الخسائر المباشرة، تغيّر المقاربة خلال الحرب، حيث تحولت صيغة الحرب من الهجوم إلى البحث عن مخرج، ومخرج سريع. في بداية الحرب، قال ترامب في تغريدة له على منصته «Truth Social»: «لن يكون هناك أي اتفاق مع إيران سوى الاستسلام غير المشروط!»، إلا أنه، وبحسب مقالة نشرتها «Financial Times»، في 8 نيسان الجاري، فإن البيت الأبيض ضغط على باكستان للتوسط في هدنة مؤقتة مع إيران؛ في الوقت نفسه الذي كان ترامب ينشر تغريدته التي قال فيها مهدداً، بأن «حضارة بأكملها سيتم تدميرها الليلة، ولن تعود أبدا».

ونوه تقرير نشرته «رويترز» في 10 نيسان إلى ذلك التحول: «أعلن ترامب في نهاية المطاف عن وقف إطلاق النار في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي قبل ساعات فقط من الموعد النهائي مساء الثلاثاء، والذي كان قد هدد بأنه بعد ذلك سيقوم بتدمير الحضارة الإيرانية بأكملها. كان هذا التراجع أحد أكثر التحولات المفاجئة في زمن الحرب التي قام بها أي رئيس أمريكي». هذا التحول في خطاب ترامب نفسه، من الاستسلام غير المشروط، ثم التهديد بتدمير إيران وحضارتها، إلى البحث عن مخرج تفاوضي سريع، يشكّل اعترافا ضمنيا بالعجز عن الحسم، ولا يدل على أن من قام به يعتبر نفسه منتصرا، أو أنه يستطيع الانتصار، وفقاً للتقرير.

التردد وغياب الثقة في نهاية الحرب والتي لم تكن النهاية المرجوة ولكن التردد بحد ذاته يدل على أنه حتى هذه النهاية لم تكن قابلة للتسويق السياسي

ويقول التقرير ذاته: إن ترامب أراد أن يلقي «خطابا متلفزا على الصعيد الوطني يوم الثلاثاء بشأن اتفاق وقف إطلاق النار مع إيران، لكنه قرر عدم القيام بذلك، حيث أعرب بعض المساعدين والمستشارين سرا عن قلقهم من احتمال المبالغة في الترويج للاتفاق الذي لا يزال في مراحله الأولى... وقال أحد المصادر: إن ترامب كان مصمما على إلقاء الخطاب... وقالت المصادر: إن كبار مستشاري ترامب كانوا يدرسون بنود الاتفاق، ولم يعتقدوا أن لديهم وضوحا كافيا ليتمكن الرئيس من مخاطبة الأمة». هذا التردد وغياب الثقة في نهاية الحرب، والتي لم تكن النهاية المرجوة، ولكن التردد بحد ذاته يدل على أنه حتى هذه النهاية لم تكن قابلة للتسويق السياسي.

خلال مقابلة مع نائب الرئيس الأمريكي، في 10 نيسان، قبل توجهه إلى باكستان للمفاوضات مع الإيرانيين، قال: «أعتقد أن الأمور ستكون إيجابية... وكما قال رئيس الولايات المتحدة: إذا كان الإيرانيون مستعدين للتفاوض بحسن نية، فنحن بالتأكيد على استعداد لتقديم المساعدة. لذا سنحاول إجراء مفاوضات إيجابية».

إحدى الخسائر المباشرة التي تكبدتها «إسرائيل»، كانت تآكل قدرتها على الردع، والتي كانت على مدى عقود سياستها في الحروب مع محيطها، أي الضرب الاستباقي في أراضي الدول الأخرى، ونقل ساحة المعركة إليها، لضمان عدم تعرضها للهجمات، الأمر الذي بدأ بالتآكل منذ 7 تشرين الأول 2023، ولكن تجلى بشكل واضح وصارخ في هذه الحرب. من أهم ما حصل في هذا الصدد، كان قدرة إيران على ضرب الداخل «الإسرائيلي» بصواريخ مباشرة، أوقعت قتلى وجرحى، وأدت إلى دمار لم تشهده «إسرائيل» من قبل. كما تم إغلاق المجال الجوي «الإسرائيلي»، الأمر الذي نادرا ما حدث من قبل، نتيجة قوة الردع التي مارسها الكيان على مدى عقود.

نشر أحد مراكز الدراسات «الإسرائيلية»، وهو «مركز ألما للبحوث والتعليم»، في 9 نيسان الجاري، في تقريره اليومي حول الحرب، أن «الحملة بين إيران وإسرائيل اتسمت بنمط ثابت من موجات الهجمات المتواصلة، حيث تم رصد 479 موجة هجوم إيرانية بين 28 شباط و8 نيسان 2026، نُفذت في المقام الأول باستخدام صواريخ باليستية. وخلال هذه الهجمات، قتل 21 شخصا وأصيب أكثر من 7433 آخرين».

نشرت صحيفة «هآرتس» في 8 نيسان الجاري، مقالة بعنوان «من «النصر الكامل» إلى الفشل الاستراتيجي: وقف إطلاق النار يُضعف إسرائيل ويقوي إيران». يقول الكاتب: «تدهور وضع إسرائيل بشكل لا يمكن تقديره. ضحايا، جرحى، مبان مدمرة، صفارات إنذار وملاجئ متفجرة بشكل روتيني، اقتصاد مُنهار، نظام تعليمي مُعلق، ومطار بن غوريون مُغلق. ولماذا كل هذا؟ ناهيك عن الضربة القاسية التي تلقاها الشمال وسكانه، الذين كانوا قد بدأوا للتو في لملمة شتات الحرب

الأمريكي و«الإسرائيلي»: «فشلنا»!

السابقة، ليكتشفوا أن حزب الله لم «يتبخر» أو «يتراجع لسنوات»، بل على العكس، أعيد بناؤه».

رافق كل ذلك، خسائر ميدانية وارتباك عسكري واضح، من خلال الخسائر العسكرية والهزائم الميدانية التي لم تتمكن أمريكا بالأخص من إخفائها، رغم محاولاتها التغطية عليها. تشمل هذه الخسائر إسقاطا لطائرات أمريكية داخل إيران، تبعها عمليات إنقاذ للطيارَين اللذين كانا على متنها، حيث شارك عدد كبير من الطيارات بهذه العمليات المحفوفة بالمخاطر، نتج عنها إنقاذ واحد من الطيارين اللذين فقدا نتيجة إسقاط الطيارات.

ما تم الاعتراف به من خسائر كان 15 قتيلاً من الأفراد العسكريين، وأكثر من 350 جريحا، إضافة إلى أضرار في المعدات، بينها ما يقارب 20 طائرة عسكرية متنوعة، وأضرار لحاملة الطائرات «يو إس إس جيرالد آر فورد»، وأضرار في 17 موقع أمريكي على الأقل في المنطقة بما فيها أنظمة الرادار ومحطات الأقمار الصناعية.

أما التكلفة المالية، فوفق صحيفة واشنطن بوست، أطلقت الولايات المتحدة أكثر من 850 صاروخ توماهوك، بتكلفة 3,5 مليون دولار للصاروخ الواحد، خلال الأسابيع الأربعة الأولى من النزاع.

كما خسرت الولايات المتحدة ثلاث طائرات من طراز «إف–15 إي سترايك إيغل»، تبلغ قيمة كل منها 31 مليون دولار، في الأول من آذار، بعد أن «أسقطتها الكويت عن طريق الخطأ». وفقدت طائرة رابعة يوم الجمعة، مما استدعى عملية إنقاذ واسعة النطاق شاركت فيها عشرات الطائرات الأمريكية، ومئات من القوات الخاصة لاستعادة خبير أسلحة كان عالقاً خلف خطوط العدو، «علماً أن الأرقام والمعلومات السابقة، رغم ضخامتها، إلا أنها أقل من الوقائع بكثير نتيجة الرقابة العسكرية على الإعلام، ونتيجة تأليف روايات يزداد الحديث عن عدم صحتها، كما هو الأمر في إسقاط الكويت للطائرات، وفي «عملية الإنقاذ» المفترضة».

وأفادت صحيفة وول ستريت جورنال، بأن الولايات المتحدة «اضطرت» إلى تدمير طائرتين من طراز «MC–130»، تبلغ قيمة كل منهما أكثر من 100 مليون دولار، خلال مهمة إنقاذ، بعد تعرضهما لأعطال ميكانيكية داخل إيران. وفي سياق منفصل، زعمت إيران أنها دمرت مروحيتين أمريكيتين من طراز «بلاك هوك»، تبلغ قيمة كل منهما 21 مليون دولار. وتعرضت حاملة الطائرات «يو إس إس جيرالد آر فورد»، التي تبلغ تكلفتها 13 مليار دولار، لحريق منفصل في 12 مارس، واضطرت للعودة إلى اليونان لإجراء الإصلاحات.

وبحسب بعض المصادر، بلغت تكلفة الأيام الستة الأولى من الحرب وحدها ما يقدر بنحو 12,7 مليار دولار، كما طلب البنتاغون 200 مليار دولار كتمويل إضافي لاستبدال الأنظمة والذخائر المتضررة. وأطلقت القوات الأمريكية في الشهر الأول أكثر من 850 صاروخ «توماهوك»، وتكلفة كل صاروخ 3,5 مليون دولار.

ثانياً: الخسائر السياسية والاستراتيجية

هذا النوع من الخسائر لا يمكن التقليل منه أو الاستهانة به، لما له من أثر على المدى البعيد على علاقات الدول مع أمريكا، وأكثر من ذلك، مع «إسرائيل»، وبالمحصلة مع إيران أيضا. ضمن هذه الخسائر يمكن لمس زيادة العزلة وتراجع الدعم الدولي، بالأخص لـ «إسرائيل»، والذي عمّق العزلة التي بدأت منذ حربها الأخيرة على غزة. إحدى تجليات الخسائر الاستراتيجية هي صورة «الحرب العبثية» في الإعلام الغربي، وهو فعليا خطاب يعكس حالة من الهلع، ما يصب أيضا في انتقاص شرعية الحرب.

قد تكون الخسائر السياسية الأوضح لهذه الحرب هي تصدع الثقة بالقيادة في الولايات المتحدة وبشكل أوضح في الكيان

وزيرة خارجية المملكة المتحدة، يافيت كوبير، قالت في مؤتمر صحفي في 10 نيسان الجاري، «لقد استخلصنا العبر من الماضي القريب، وخاصة من العراق. ومهما كانت الضغوط من جهات أو دول أخرى، فإننا لا نعتقد أنه من الصواب تفويض سياستنا الخارجية لأي جهة... لذا لم نلجأ إلى أي عمل هجومي... ولا يزال أمامنا الكثير من العمل لبناء تسوية مستدامة، تُحقق الأمن للمنطقة، وأود أن أؤكد بوضوح، يجب أن تشمل لبنان».

بابا الفاتيكان، ليو الرابع عشر، وهو أول أمريكي يتم انتخابه لهذا المنصب، قال في منشور له على منصة «X» يوم الجمعة 10 نيسان: «الله لا يبارك أي صراع. كل من هو تلميذ للمسيح، أمير السلام، لا يقف أبدا في صف من حملوا السيف يوما ويرمون القنابل اليوم. لن يخلق العمل العسكري مجالا للحرية أو أوقاتا من السلام، الذي لا يتحقق إلا بالصبر والصبر في تعزيز التعايش والحوار بين الشعوب». ومن الجدير بالذكر بأن البابا سبق وانتقد سياسات ترامب، حيث تكلم في خطاب «حالة العالم» في 9 كانون الثاني الماضي عن الآثار السلبية للحروب التي تشنها الولايات المتحدة ضد دول، مثل: فنزويلا وإيران وكوبا. وبحسب مقالة نشرها موقع «Common Dreams»، فإنه بعد ذلك الخطاب، «استدعى وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للسياسة إلبريدج كولبي الكاردينال كريستوف بيير، الممثل الدبلوماسي للفاتيكان في الولايات المتحدة، إلى واشنطن، وقال له: إن الولايات المتحدة «تمتلك القوة العسكرية لفعل ما تشاء في العالم»، وقال... «من الأفضل للكنيسة الكاثوليكية أن تنحاز إلى جانبها»». واعتبر الفاتيكان هذا تهديداً باستخدام القوة العسكرية ضدها، ومنذ ذلك الحين، أدلى البابا بالعديد من التصريحات بشكل غير مباشر، ولكنها واضحة ضد الحروب التي تشنها أمريكا في العالم، ومنها التغريدة أعلاه قبل يومين، وبالأخص للرد على إشارات إدارة ترامب المتكررة إلى الله أثناء الحرب على إيران. وعند الأخذ بعين الاعتبار مكانة البابا لدى شريحة كبيرة من الناس في كافة أنحاء العالم، فإن هذه التصريحات تقوّض الشرعية الأخلاقية والدينية للحرب لدى مئات الملايين من البشر.

قد تكون الخسائر السياسية الأوضح لهذه الحرب هي تصدع الثقة بالقيادة، في الولايات المتحدة، وبشكل أوضح في الكيان، حيث ظهرت انتقادات مباشرة لنتنياهو بسبب سوء التقدير الاستراتيجي. وما حصل في المحصلة، هو أن الحرب التي تم تقديمها للجمهور، لا سيما في الكيان، كضرورة وجودية، تحولت إلى عبءٍ سياسي داخلي، قد تكون له تبعات ليس علىٰ نتنياهو فقط، بل وعلى الكيان وعلى الرأي العام تجاهه.

نشرت صحيفة «معاريف» في 11 نيسان الجاري، مقالة بعنوان «شكرا بيبي: الجيل الشاب في أمريكا ينظر إلينا ويشعر بالغثيان»، يقول الكاتب فيها: «إن علاقتنا مع أمريكا هي بمثابة كنز ثمين لنا. يجب الحفاظ عليها، وعدم المساس بها، وعدم زعزعتها، وعدم تعريضها للخطر. يجب معاملتها كأقدس الأقداس. وهذا معاكس تماما لسلوك نتنياهو المتوحش في السنوات الأخيرة. والآن، كل ذلك في خطر حقيقي»، ويضيف، «أظهر استطلاع رأي حديث أجرته مؤسسة بيو في الولايات المتحدة، بيانات صادمة ومثيرة للقلق حول وضعنا بين الناخبين الأمريكيين: فللمرة الأولى على الإطلاق، يحمل 60% من الأمريكيين رأيا سلبيا تجاه إسرائيل، بينما يحمل 37% فقط رأيا إيجابيا. في عهد حكومة

بينيت–لابيد، كانت النسبة 55% إيجابية و41% سلبية. يسود النفور من إسرائيل بين الديمقراطيين، ولكنه موجود أيضا ويتزايد بين الجمهوريين. في كلا الحزبين، غالبية الناخبين دون سن الخمسين ضدنا. يصعب استيعاب هذه الأرقام. نحن عمليا نتبادل الأدوار مع الفلسطينيين... لا يمكن إعفاء نتنياهو وحكومته من المسؤولية المباشرة. بدأ الأمر بالفظاظة التي انتهك بها نتنياهو المبدأ المقدس المتمثل في عدم التدخل في السياسة الأمريكية الداخلية، والحفاظ على الدعم الحزبي لإسرائيل مهما كلف الأمر... علينا أن نأمل في كبح هذا الانحدار. تكمن المشكلة في أن نتنياهو لا يتعلم من أخطائه، فهو وغد متمرس».

قال يائير لابيد، زعيم المعارضة الرئيسي في «إسرائيل»، في مؤتمر صحفي في 8 نيسان الجاري: «ما حدث هنا كارثة دبلوماسية لم أشهد مثيلاً لها من قبل. هذه المرة اتضح جليا: القوة العسكرية دون خطة سياسية لا تؤدي إلى النصر. لقد قادنا نتنياهو إلى انهيار استراتيجي لا يقل خطورة... لقد ألحقنا ضررا بالغا بإيران. ولهذا السبب تحديدا، يبرز الفشل الذريع بشكل أكبر. للرئيس ترامب وفريقه اعتباراتهم الخاصة... لكن من وجهة نظر إسرائيل، هذه ليست النتيجة المرجوة».

ثالثاً: الخسائر طويلة المدى

الخسائر المباشرة والخسائر السياسية والاستراتيجية، تؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر على المدى البعيد، والتي ستظهر لاحقا وسيكون لها تأثير على أمريكا والكيان، وتموضعهما الدولي، ولكن كذلك على الداخل في كل منهما. إضافة إلى الآثار المترتبة على ذلك في المنطقة والعلاقات البينية لدول المنطقة ومع محيطها الدولي.

إحدى هذه الخسائر، من وجهة نظر الأمريكي و«الإسرائيلي»، هي النتيجة المعاكسة تماما لما أرادوا أن يحققوه، او بكلام آخر، تم تعزيز موقع إيران بدل إضعافها. فالحرب لم تحقق إسقاط النظام الإيراني، أو تغير سلوكه، وفي هذه الحالة، يشكل بقاء النظام بعد حرب واسعة انتصارا استراتيجيا.

كما يمكن القول: إن الحرب سينتج عنها استنزاف طويل الأمد للكيان، حيث بدأ الحديث «الإسرائيلي» عن حرب طويلة، أو حرب دائمة مع إيران، وهذا الانتقال من حرب «خاطفة» إلى حرب «بلا نهاية»، هو فعليا استنزاف على المدى البعيد، ويدرك «الإسرائيليون» أن ذلك يشكّل تهديدا وجوديا لم يسبق لهم مواجهته. علاوة على ذلك، فإن هذه الحرب أظهرت وبشكل واضح تراجع مصداقية الردع الأمريكي، والتراجع الأمريكي بشكل عام.

عودة إلى المقالة أعلاه التي نشرتها «هآرتس» في 8 نيسان بعنوان «من «النصر الكامل» إلى الفشل الاستراتيجي: وقف إطلاق النار يضعف إسرائيل ويقوي إيران». يقول الكاتب: «لقد تعززت مكانة إيران. إذ صمدت أمام هجوم مشترك شنه «الشيطان الصغير» و«الشيطان الكبير»، وتغلبت عليهما على الرغم من تفوقهما عليها عسكريا وجويا». ويضيف الكاتب عن نتنياهو، «كانت استراتيجية الدفاع التي تبناها ديفيد بن غوريون وأتباعه قائمة على حروب خاطفة، ونقل المعارك إلى أراضي العدو، وتحقيق انتصارات سريعة تترجم إلى إنجازات دبلوماسية. أما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو... فقد رسَّخ مفهوما مختلفا: حروب طويلة الأمد، تلوح بها إسرائيل على الجبهة الداخلية، لا تنتهي بالنصر، ولا تسهم في التوصل إلى اتفاقيات مستدامة. لقد ألحق هذا الرجل الفاشل، الذي لا يطاق، بإسرائيل، في أقل من ثلاث سنوات، أسوأ هزائم استراتيجية في تاريخها. مجزرة السابع من أكتوبر، والحرب التي استمرت عامين في غزة وشمال البلاد، والتي انتهت دون هزيمة حماس وحزب الله، والآن، جرّ ترامب لإيران إلى حرب مشتركة أثارت دهشة العالم واستياءه، بما في ذلك غالبية الشعب الأمريكي. سيُقدَّم حساب للانتقام لإسرائيل ولليهود في جميع أنحاء العالم».

نشر «معهد دراسات الأمن القومي» في 9 نيسان، تحليلا من عدة أشخاص حول الحرب، ويقول أحد المحللين: «يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه إدارة ترامب حاليا في تحويل وقف إطلاق النار الهش إلى اتفاق مستقر، على الرغم من الخلافات العميقة مع إيران حول قضايا، مثل: التخصيب، ومضيق هرمز، والصلة بين الساحة الإيرانية والساحة اللبنانية. ويأتي هذا في وقت لم يحقق فيه ترامب بعدُ صورة النصر الواضحة والحاسمة، التي يحتاجها لتقديم إنجاز استراتيجي مميز للرأي العام الأمريكي والعالم. بعبارة أخرى، يجب على ترامب أن يثبت أن الانتقال من الحملة العسكرية إلى طاولة المفاوضات لا يُنظر إليه على أنه تراجع أمريكي أو تنازل لإيران، مع إدارة العملية في الوقت نفسه بطريقة تُفضي إلى اتفاق يمنع الولايات المتحدة من الانجرار مجددا إلى مواجهة مع إيران». ضمنا، هذا يعني، أن هذا الانتقال السريع من الحرب إلى المفاوضات هو فعليا تراجع أمريكي، يستوجب الوصول إلى اتفاق وعدم الدخول في حرب أخرى مع إيران، لأنها غير مجدية.

نشرت صحيفة «Wall Street Journal» في 8 نيسان مقالة بعنوان «لماذا تعتقد إيران أنها انتصرت في الحرب رغم الخسائر العسكرية الفادحة؟»، يقول فيها الكاتب: «خرجت طهران من حرب دامت 38 يوما ضد الولايات المتحدة وإسرائيل محققة ليس فقط هدفها الأساسي– وهو بقاؤها على قيد الحياة– ولكن أيضا مكسبين استراتيجيين محتملين: السيطرة على مضيق هرمز وردع جديد ضد الهجمات واسعة النطاق من قبل خصومها القدامى... كانت تكتيكات طهران غير المتناظرة مُخططة بعناية لموازنة التفوق العسكري الأمريكي والإسرائيلي، مما زاد الضغط على ترامب لوقف الصراع. ودخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ دون أن تحقق الولايات المتحدة وإسرائيل أهدافا بعيدة المدى كإسقاط النظام، والقضاء على البرنامج النووي الإيراني».

ويضيف نقلاً عن أحد الباحثين في معهد الشرق الأوسط قوله: «ما فعلته إيران، بشكل منهجي ومتعمد، هو إلحاق الضرر بالاقتصاد الأمريكي... لقد حرصوا على أن يكون تأثير الحرب محسوسا في الولايات المتحدة... لا أعتقد أن ترامب سيحاول ذلك مرة أخرى».

ويقول نقلاً عن خبير سابق في وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون إيران وعضو فريق التفاوض مع طهران في إدارة أوباما: «أي اتفاق يتوصل إليه ترامب الآن أسوأ من الاتفاق الذي كان مطروحا عندما قرر تفجير الأمور».

نشرت صحيفة «معاريف» في 10 نيسان الجاري، مقالة بعنوان «شعور مرير: الحقيقة المرّة حول وقف إطلاق النار»، يقول فيها الكاتب: «ثمة شيءٌ يكاد يكون غير معقول في الواقع الذي نعيشه. أكثر من شهر من الفوضى في الشرق الأوسط: بلدٌ مشلول، مواطنون على حافة التأهب، جنود احتياط منهكون، وجبهات قتال نشطة من جميع الجهات. روتين انهار، أعصاب مكشوفة، شعورٌ دائم بالخطر. ثم، في لحظة، وقف إطلاق النار. دون تفسير، دون مشاركة، دون شعور بالنهاية. كما لو أن أحدهم ضغط زر «إيقاف» من أعلى، ونحن نقف على اللوح، ننتظر التعليمات التالية. لكن الحقيقة المُرّة، هي أن الآخرين لم يكونوا وحدهم من أوصلونا إلى هذه الحالة. لقد تلاعبنا بأنفسنا لنصل إلى هذا الوضع. سنوات من التبعية، والمماطلة المُتعمّدة، والاعتقاد بأن غيرنا سيسهل الأمور نيابة عنا. اعتدنا على الاستسلام، وتأجيل القرارات، مُؤمنين بأن الوقت في صالحنا. وعندما يحين وقت الخروج الذي يناسب القوة العظمى، نكتشف أننا لا نملك السيطرة على لحظة النهاية، ولا على كيفية حدوثها».

الانتقال السريع من الحرب إلى المفاوضات هو فعلياً تراجع أمريكي يستوجب الوصول إلى اتفاق وعدم الدخول في حرب أخرى مع إيران لأنها غير مجدية

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» مقالة في 11 نيسان، بعنوان «قرار ترامب بقبول وقف إطلاق النار كارثي»، يقول فيها الكاتب: «هذا ما حدث قبل أيام. قرر زعيم الإمبراطورية الأمريكية، في نوبة جنون، قبول عرض باكستان، وأعلن وقف إطلاق النار، والسلام العالمي، وعودة إيران... إن قرار ترامب بقبول وقف إطلاق النار، وتصريحاته بشأن «السلام العالمي وعودة إيران إلى سابق عهدها»، أمر مدمر وخطير علينا. يميل بعض المعلقين إلى تجاهل هذه الحقائق الأساسية، ويحتفلون بوقف إطلاق النار باعتباره ضربة قاضية لنتنياهو. وهذا خطأ فادح. ليس لدي ما أقوله من خير عن نتنياهو وتحالفه الدموي. فهم أيضا يشكلون تهديدا وجوديا لحياتنا... ولكن، في هذه الجبهة، في مواجهة النظام الإيراني... نقف جميعا صفا واحدا».

الخلاصة

الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة مع «إسرائيل» على إيران قبل ستة أسابيع، توقفت مؤقتا قبل أيام، بالمعنى العسكري، بوقف إطلاق نار هشّ، وعودة إلى المفاوضات. انتهت الحرب دون نصر واضح بالمعنى العسكري المباشر، وبهذا المعنى، تكبّدت إيران الكثير من الخسائر نتيجة القصف الهمجي الذي طال بنى تحتية عسكرية ومدنية. إلا أن الهزيمة لا تقاس فقط بالخسائر المادية المباشرة، بل بالفشل في تحقيق الأهداف، وتآكل الردع، والانكشاف السياسي، وهذا ما ستكون له آثار أكبر على المدى البعيد، بما في ذلك في إعادة تشكيل التحالفات والتموضعات ضمن الإقليم، بالضد تماما من رسمات «الاتفاقات الأبراهيمية» و«الناتو العربي» وما شابهها، وباتجاه تقارب أكبر بين شعوب المنطقة بمختلف قومياتها وأديانها وطوائفها، في إطار دفاع مشترك ضد الجنون «الإسرائيلي»... كما سيعزز تموضع دول المنطقة على الضفة الصاعدة من التاريخ، أي على الضفة الصينية–الروسية...

سيلفي والشعب خلفي!

يشهد الشارع السوري خلال الأسابيع الأخيرة، تصاعداً ملحوظاً في النضالات ذات الطابع المطلبي المباشر؛ من احتجاجات المعلمين إلى أصحاب البسطات إلى سائقي التكاسي، إلى النشاطات التي يقوم بها أهالي جوبر والقابون للدفاع عن ملكياتهم، وتلك التي يقوم بها الموظفون المفصولون تعسفياً للمطالبة برفع الجور عنهم، وغيرها وغيرها...

■ مهند دليقان

يعكس هذا النشاط المتصاعد للناس، مجموعة من الأمور والحقائق؛ فمن جهة، تزداد القناعة لدى قطاعات واسعة من الشعب السوري، وبالتحديد من أبناء الـ95% المفقرين والمعترين والمنهوبين، أنه لن يدافع أحد عن مصالحهم ما لم يدافعوا هم أنفسهم عنها، وأن السبيل الأفضل للقيام بذلك، هو أن ينظموا أنفسهم ويعملوا بشكل جماعي وسلمي. من جهة أخرى، يبدو واضحاً أن خبرة السنوات الـ14 الماضية، لم تذهب هدراً، والناس تعرف بالتجربة المرة، أنها ينبغي أن تتمسك بسلميتها حتى الرمق الأخير، وألا تسمح لأي جهة كانت بامتطاء حراكها، لمحاولة توظيفه ضدها.

يضاف إلى ذلك أن فئة الـ95% من السوريين، الذين يحصلون على أقل من 10% من إجمالي الثروة المنتجة بالبلاد، يتعلمون بتجربتهم اليومية أن انتماءهم الأساسي هو الانتماء إلى هذه الفئة تحديداً، أي فئة الـ95% الذين «تحت»، وهي فئة عابرة للقوميات والأديان والطوائف، وعابرة لما يسمى «أكثرية» و«أقليات»؛ ببساطة لأنهم هم الأكثرية الحقيقية، هم عملياً الشعب السوري... كما أن انتماءهم هذا، عابرٌ حتى للتصنيفات السياسية التي يجري العمل على تكريسها من جديد بين «مؤيد» و«معارض»، و «شبيح» و«فلول» وإلخ...

كما يعكس تصاعد الحركة الشعبية مجدداً، حقيقة أن الأزمة بعمقها الاقتصادي والسياسي ما تزال قائمة وتحتاج إلى حل، وأن الاتجاه الاقتصادي الساري «أي الليبرالية المتوحشة المعتمدة على تطبيق وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، بما في ذلك سياسات رفع الدعم والخصخصة، والتوجه غرباً، وضرب الصناعة والزراعة عبر فتح الأسواق للبضائع الأجنبية وإلخ»، ما يزال هو نفسه كما كان سابقاً، وما يزال يصب في مصلحة قلة قليلة مستفيدة وبالضد من مصالح عموم السوريين. هذه الوقائع بمجموعها، مضافاً إليها غياب العدالة الذي يراه الشعب السوري بأم عينه، «فالشعب السوري يعرف أن الأوضاع صعبة، ولن يكون من السهل تحسينها في غمضة عين، ولكنه حين يرى حالات البطر والفساد لا يمكن أن يقبل بتحمل الجور والحرمان» ... هذه الوقائع بمجموعها، تجعل من المنطقي والطبيعي، أن تتصاعد حركة المتضررين الاحتجاجية شيئاً فشيئاً للدفاع عن مصالحهم، ويجعل من المتوقع أن تتطور هذه الحركة مع الوقت من مستواها المطلبي إلى مستواها السياسي.

> **وظيفة القوى السياسية التي تريد الحياة فعلاً ليس أن تنصب نفسها جنرالات فوق رأس الناس بل أن تساعدهم بما تملكه من خبرة تاريخية وأن تتعلم منهم أيضاً**

جنرالات يبحثون عن عساكر!

إن كان كل ما ذكرناه سابقاً أموراً طبيعية ومنطقية، فإن الأمر غير المنطقي وغير المقبول، هو محاولات بعض الشخصيات وأحياناً بعض الأحزاب التي لا يتجاوز عدد أفرادها أصابع اليدين، تنصيب نفسها جنرالات على الحراك الشعبي الصاعد. والملفت في هؤلاء الجنرالات أن القسم الأعظم منهم موجود بشكل دائم خارج البلاد، سواء في أمريكا أو أوروبا أو غيرهما، وبعضهم ينتمي إلى فئة «المؤثرين»؛ أي أولئك الذين لديهم عدد كبير نسبياً من المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي.

هذا النوع من الجنرالات، عن جهل أو تعمد، يغفل الحقائق التالية:

أولاً: عاش الشعب السوري 14 عاماً من المأساة كان أحد أهم معالمها وجود «جنرالات» في الخارج، يمتطون حراك الناس ويحاولون توجيهه بالشكل الذي يناسبهم، «وفي أحيان غير قليلة، بشكل يناسب مصالح الدول التي يعملون معها»... وإن كان عدد كبير من السوريين قد قبل بهذه المعادلة سابقاً، فلأن تجربته السياسية كانت ما تزال غضة، وافترض حسن النية وسلم قياده في مفاصل عديدة لأولئك الذين يرسمون الشعارات والاتجاهات من الخارج... أما اليوم، وبعد كل ما جرى، فالناس لن تسلم قيادها لأحد، وستصنع هي قياداتها، وستطور عملها المطلبي نحو المستوى السياسي عبر تجربتها، وعبر اختبارها لمختلف القوى، لطروحات تلك القوى ولسلوكها الملموس.

ثانياً: الوصفة التي تتعامل مع الناس بوصفهم عساكر بحاجة إلى جنرالات، هي عادة وصفة «ثورة مضادة» أو «ثورة ملونة»، يمكنها بأحسن الأحوال أن تبدل سلطة بسلطة، لا أن تغير النظام السياسي جذرياً باتجاه نظام أكثر عدالة يخدم الناس ويخدم مصالحها. ويمكنها بأسوأ الأحوال أن تدخل البلاد في دوامة جديدة من العنف والاقتتال على أسس سياسية شكلياً، وبالعمق قومية ودينية وطائفية...

ثالثاً: الناس بتجربتها أيضاً، باتت تستطيع بسهولة تمييز أولئك الجنرالات الذين يتعاملون بتعال وفوقية معها، على مبدأ «سيلفي والشعب خلفي» ... ويستطيعون التمييز بين الحراكات التي ينتجها الناس انطلاقاً من مصالحهم المباشرة، وينظمون أنفسهم ضمنها، وبين تلك التي تنزل عليهم بالبراشوت، سواء من الخارج أو من الداخل...

تنظموا... تنظموا!

هل يعني ذلك أن الحركة ينبغي أن تبقى في إطارها المطلبي، وألا تتحول إلى المستوى السياسي؟ قطعاً لا. الحركة بتطورها الطبيعي ستجد أن تحقيق المطالب الحياتية المباشرة غير ممكن ضمن حدود النضال المطلبي، إلا بشكل جزئي جداً وغير مستدام. ولذا ستنتقل نحو النشاط السياسي المنظم.

وما معنى انتقالها إلى حراك سياسي منظم؟ معناه أن الحركة التي تبدأ مطلبية في فروع مشتتة ومتنوعة تبدأ بتجميع ومقاطعة مطالبها على المستوى المحلي، ثم على المستوى الوطني العام؛ وحين يصبح المطلبي وطنياً عاماً، يكون قد بات سياسياً.

وظيفة القوى السياسية التي تريد الحياة فعلاً، ليس أن تنصب نفسها جنرالات فوق رأس الناس، بل أن تساعدهم بما تملكه من خبرة تاريخية، وأن تتعلم منهم أيضاً، لأن الأشكال الإبداعية التي يخترعها الناس في الدفاع عن مصالحهم هي دائماً أشكال جديدة ومتنوعة، حتى وإن بدت مكررة.

وظيفة القوى السياسية أن تسير إلى جانب الناس، وأن تتقدمهم بخطوة إن استطاعت، وإن قبلت الناس ذلك... فدور أي قوة سياسية يأتي من امتلاكها توصيفاً صحيحاً للواقع، وبرنامجاً لتجاوزه نحو الأفضل، ويأتي من ممارستها ومراكمة الثقة بصحة ما تقوله وتفعله بين الناس...

كهرباء للأغنياء فقط

لم يعد ما يجري في قطاع الكهرباء في سورية مجرد «إصلاح إداري» كما يُسوَّق له، بل هو تحول صريح وقاسٍ يعيد تعريف الكهرباء من خدمة عامة إلى سلعة تُمنح لمن يستطيع الدفع فقط. مرسوم إنشاء شركة قابضة مملوكة بالكامل للدولة يبدو في ظاهره خطوة تنظيمية، لكنه في جوهره يفتح الباب على مصراعيه أمام إدخال منطق السوق إلى قطاع يُفترض أنه شريان حياة لكل مواطن، لا مجال فيه للمساومة أو الحسابات الربحية الضيقة.

فحين تتحول مؤسسة الكهرباء إلى شركة قابضة، فإن اللغة نفسها تتغير. لم يعد الحديث عن خدمة عامة، بل عن «إدارة أصول»، و«كفاءة مالية»، و«جذب استثمارات». هذه المفاهيم، مهما بدت حديثة وتقنية، تحمل في عمقها انقلاباً على الفكرة الأساسية للخدمات العامة. فالكهرباء لم تعد حقاً مضموناً، بل أصبحت نشاطاً اقتصادياً يُدار وفق معايير الربح والخسارة. وهذا التحول لا يحدث فجأة، بل يبدأ تدريجياً عبر إعادة الهيكلة، ثم إنشاء شركات تابعة، ثم فتح الباب أمام الشراكات، وصولاً إلى إدخال المستثمرين بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهنا تكمن النقطة الأخطر، الدولة تبقى مالكة «بالاسم»، لكن السيطرة الفعلية تبدأ بالانتقال تدريجياً إلى من يملك التمويل. فالشركات التابعة يمكن طرحها، أو إشراك القطاع الخاص فيها، أو منحها امتيازات تشغيل، وكل ذلك تحت عناوين براقة مثل «التطوير» و«التحديث». لكن الحقيقة أبسط من ذلك بكثير، المستثمر لا يدخل ليخدم، بل ليحقق الربح، والربح في قطاع الكهرباء لا يأتي إلا من جيب المستهلك. أي إن المواطن، الذي عانى أصلاً من ضعف الخدمة، سيجد نفسه ممولاً أساسياً لما يسمى بالإصلاح.

ولأن هذا التحول يحتاج إلى أدوات لضبطه، ستأتي العدادات الذكية مسبقة الدفع كجزء مكمل للصورة. هذه العدادات لا تمثل مجرد تحديث تقني، بل تعكس فلسفة كاملة في التعامل مع المواطن. لم يعد هناك فاتورة تُدفع لاحقاً، ولا مجال للتأجيل أو التراكم. العلاقة أصبحت مباشرة وقاسية، ادفع أولاً، ثم استهلك. ينتهي الرصيد، تنتهي الكهرباء. بهذه البساطة التي لا تترك أي هامش للظروف أو للأزمات أو حتى للخطأ. إنها علاقة نقدية بحتة، تُختزل فيها الخدمة إلى عملية شراء فورية، بلا أي بعد اجتماعي.

هذا التحول يتزامن مع ارتفاع كبير في أسعار الكهرباء، حيث تقترب التعرفة تدريجياً من الكلفة الحقيقية، ويتراجع الدعم الذي كان يشكل، رغم كل مشكلاته، صمام أمان اجتماعي. ومع كل زيادة في الأسعار، يتكرر الخطاب ذاته، «ضرورة الإصلاح- تقليل الخسائر- تحسين الكفاءة». لكن ما لا يُقال بوضوح هو أن هذا «الإصلاح» يُموَّل مباشرة من جيب المواطن، الذي يُطلب منه أن يدفع أكثر، وبشكل أسرع، وبلا ضمانات حقيقية لتحسن يتناسب مع ما يدفعه.

وهنا تتكشف الصورة الحقيقية، فنحن لا نتجه نحو تحسين قطاع الكهرباء، بل نحو إعادة ترتيب المجتمع نفسه على أساس القدرة على الدفع. فئة قادرة ستتكيف بسرعة، تشحن عداداتها بلا قلق، وربما تستفيد من خدمات أفضل أو مشاريع خاصة. هذه الفئة ستعيش في عالم من الاستقرار الكهربائي، حيث تصبح الكهرباء أمراً بديهياً لا يُفكَّر فيه. في المقابل، فئة أوسع ستبدأ بالتقنين الذاتي القسري، تخفف استهلاكها إلى الحد الأدنى، تراقب رصيدها بشكل يومي، وتعيد تنظيم حياتها بالكامل حول ما تستطيع دفعه. أما الفئات الأضعف، فستكون خارج المعادلة تقريباً، تعيش في ظلام لا تفرضه الأعطال، بل يفرضه العجز عن الشحن.

تحت عنوان «الإصلاح» يجري نقل العبء تدريجياً إلى المواطن بينما تنسحب الدولة خطوة إلى الخلف تاركة المجال لقوى السوق لتحدد من يحصل على الخدمة ومن يُحرم منها

المفارقة القاسية أن المواطن الذي تحمّل سنوات طويلة من التقنين وسوء الخدمة، يجد نفسه اليوم مطالباً بدفع ثمن الإصلاح أيضاً. لم يكن هو من أهدر الموارد، ولا من أدار القطاع، ولا من تسبب بالخسائر، لكنه الطرف الوحيد الذي يُطلب منه الآن أن يدفع الكلفة كاملة. يدفع أكثر، ويدفع مسبقاً، ويدفع بلا خيار. وكأن المشكلة لم تكن يوماً في الإدارة أو البنية التحتية، بل في جيب المواطن نفسه.

الأخطر من كل ذلك هو التحول الصامت في دور الدولة. فالدولة، في معناها الأساسي، ليست شركة، ولا يفترض بها أن تتصرف كوسيط بين المواطن والسوق. دورها المفترض الدائم يجب أن يكون رعائياً، يقوم على ضمان الحد الأدنى من العدالة وتوفير الخدمات الأساسية بغض النظر عن القدرة المالية. الكهرباء، كالماء والتعليم والصحة، تُعد من الحقوق التي يجب ألا تُترك لمنطق الربح. لكن ما نشهده اليوم يوحي بتراجع واضح عن هذا الدور، حيث تتقدم لغة الاستثمار والجدوى الاقتصادية على حساب فكرة الخدمة العامة.

تحت عنوان «الإصلاح»، يجري نقل العبء تدريجياً إلى المواطن، بينما تنسحب الدولة خطوة إلى الخلف، تاركة المجال لقوى السوق لتحدد من يحصل على الخدمة ومن يُحرم منها. لا يحدث هذا بشكل فج، بل عبر سلسلة من الإجراءات، «إعادة هيكلة- إدخال شركات- رفع أسعار- فرض عدادات مسبقة الدفع». كل خطوة تبدو «مبررة ذرائعياً» بحد ذاتها، لكن مجموعها يرسم مساراً واضحاً نحو تقليص الدور الاجتماعي للدولة.

المشكلة هنا ليست في مبدأ الإصلاح بحد ذاته، فإصلاح قطاع الكهرباء ضرورة لا يمكن إنكارها، لكن الخلل يكمن في غياب التوازن. فحين يتحول الإصلاح إلى أداة لرفع المسؤولية بدلاً من إعادة توزيعها بعدالة، فإنه يفقد معناه الاجتماعي، ويصبح مجرد عملية نقل للكلفة من الدولة إلى المواطن. وعندها، لا يعود السؤال كيف نطوّر القطاع، بل لمن يعمل هذا التطوير، ومن سيدفع ثمنه الحقيقي؟

في هذا المسار، تبدو الكهرباء وكأنها لم تعد خدمة عامة للجميع، بل تصبح امتيازاً يُشترى، وحقاً يُقاس بالقدرة على الدفع. ومع كل خطوة في هذا الاتجاه، يتعمق الشعور بأن ما يجري ليس مجرد تحديث تقني أو إداري، بل إعادة تعريف للعلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تتراجع فكرة الرعاية لصالح منطق السوق، ويتحول المواطن من صاحب حق إلى زبون، ومن شريك في الدولة إلى ممول لها.

وهكذا، لا يعود الظلام مجرد نتيجة لانقطاع التيار، بل يصبح انعكاساً لفجوة اجتماعية تتسع، حيث ينقسم المجتمع إلى من يستطيع أن يبقى في النور... ومن لا يستطيع، العاجز، الذي سيعيش العتمة.

عن أزمة المحروقات الأخيرة في الجزيرة السورية

دخلت أزمة المحروقات أسبوعها الثالث في الجزيرة السورية / محافظة الحسكة، وأصبح الحصول على المحروقات —غاز منزلي، مازوت، بنزين- صعباً بشق الأنفس في المحافظة المنتجة للثروة النفطية! وحملت الأزمة الأخيرة نتائج سيئة على معيشة الناس اليومية بسبب ما رافقها من ارتفاعات كبيرة في الأسعار.

■ مراسل قاسيون

السوق السوداء تعمل بنشاط

الغاز مفقود وفق السعر الرسمي 10 دولارات أو 130 ألف ليرة، ولكنه موجود بكثرة في السوق السوداء بسعر 170 ألف حتى 200 ألف. والمازوت مفقود وفق السعر الرسمي 5500 ليرة، ولكنه موجود بكثرة في السوق السوداء بسعر ثمانية آلاف، وقد رفعت محطات الوقود أسعارها لتطابق أسعار السوق السوداء أيضا.

أما الحصول على المحروقات في الوقت الحالي، فهي رحلة عذاب شاقة، إذ يقف السائقون منذ ساعات الفجر على الدور أمام كل محطة لمدة ساعات متواصلة، وتقف طوابير من مئات السيارات على أبوب كل محطة يوميا من الفجر حتى منتصف الظهر وأكثر، حسب ما شاهده مراسل قاسيون في القامشلي. وعاد تسجيل دور الغاز مرة أخرى، والذي مهد لظهور غاز ما تحت الطاولة مجددا! فالسوق السوداء تعمل بنشاط كبير ولا أحد يحاسبها. بينما يدفع الناس ثمن هذه الأزمة أيضا من أجورهم الهزيلة ومن واقعهم المفقر منذ عقود طويلة ومنذ أزمات متتالية لا تتوقف.

موجة من ارتفاع الأسعار

ارتفعت أجور النقل داخل المدن بشكل ملحوظ، فعلى خطوط التكسي السرفيس في مدينة القامشلي، ارتفعت الأجور بشكل غير رسمي من 2000 ليرة حتى 3000–4000 ليرة حسب الخط.

أما أجور النقل بين مدن وبلدات المحافظة فارتفعت هي الأخرى منذ إضراب سائقي المكروباص بشكل جزئي في كراجات القامشلي يوم الأحد 5 نيسان الحالي، الذي تلاه تراجع عن قرار زيادة السعر، الذي تم إجهاضه مرة أخرى، مع دعوة مجددة للإضراب للمرة الثانية، ترافق مع توقف خطوط النقل بين مدن وبلدات المحافظة بشكل جزئي بسبب صعوبة الحصول على المازوت وارتفاع سعره ومطالبة السائقين بتعديل التسعيرة، فارتفعت أجور النقل بين القامشلي وديريك من 12 ألف ليرة حتى 15 ألف ليرة. بينما ارتفعت أجور التكسي بشكل جزئي وفي بعض الأحيان من 20 ألف إلى 35 ألف وسطيا.

وشهدت كهرباء الأمبيرات هي الأخرى ارتفاعا في الأسعار؛ الخدمي الجزئي من 12 ألف إلى 15 ألف. 24 ساعة من 100 ألف إلى 110 آلاف. وارتفعت أسعار المواد الغذائية وبعض الأدوية وأسعار الخضار والفواكه حتى أصبح سعر كيلو غرام البندورة والموز متقاربا.

متى تنتهي الأزمات المعيشية؟

تعاني محافظة الحسكة في الوقت الحالي موجة واسعة من ارتفاعات الأسعار، وهناك إشاعات عن ارتفاعات كبيرة مرتقبة ستصل نسبتها إلى 100% بعد ارتفاع أسعار الشحن والجمرك. إنه حكم السوق الذي يسرح ويمرح ولا أحد يأخذ بعين الاعتبار كل الأوضاع المأساوية التي تمر بها البلاد منذ سنوات. فهل سنصل إلى توقف مفاجئ للحركة الاقتصادية والتجارية وانتشار الجوع؟ أم إن هذه الأزمة مجرد موجة عابرة سيجري حلها من قبل القائمين على الأمر اليوم؟

وهل ستنتهي الأزمات المعيشية التي تنهش من لحم أهالي محافظة الحسكة كل عام؟ أم إننا أمام أزمات مستقبلية أكثر شدة؟

عودة على أنقاض الغياب... أهالي رأس العين يواجهون الخراب بعد سبع سنوات من التهجير

بعد سبع سنوات من التهجير القسري، بدأ عدد من أهالي مدينة رأس العين/سري كانيه بريف الحسكة بالعودة إلى ديارهم، في مشهد يحمل من التناقض بقدر ما يحمل من الألم؛ عودة طال انتظارها، لكنها تأتي في ظل غياب أي ترتيبات فعلية تضمن الحد الأدنى من مقومات الحياة، لتتحول إلى رحلة مواجهة مباشرة مع آثار الخراب الواسع الذي طال المدينة وريفها.

■ مراسل قاسيون

ورغم الحديث المتكرر في الآونة الأخيرة عن التوصل إلى تفاهمات لفتح الطريق أمام عودة الأهالي، إلا أن الواقع على الأرض يعكس صورة مختلفة تماما، حيث تتم العودة بشكل فردي وغير منظم، دون وجود أي آلية واضحة أو ضمانات حقيقية لسلامة العائدين أو تأمين احتياجاتهم الأساسية. هذا الواقع يضع العائدين أمام تحديات مضاعفة، تبدأ من الطريق ولا تنتهي عند حدود منازلهم المدمرة.

العائدون، الذين حملوا معهم آمال استعادة حياتهم، يصطدمون منذ اللحظة الأولى بحقيقة قاسية؛ منازلهم لم تعد كما تركوها. إذ تحولت الكثير من البيوت إلى «أشباه منازل»، بعد أن تعرضت لعمليات نهب واسعة ومنهجية طالت كل ما يمكن سرقته. الأثاث اختفى بالكامل، وكابلات الكهرباء اقتلعت من الجدران، فيما جرى نزع البلاط والسيراميك من الأرضيات، في مشهد يعكس حجم الفوضى التي سادت خلال سنوات الغياب.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ أدت عمليات سرقة حديد التسليح وأخشاب البناء إلى إضعاف البنية الإنشائية للعديد من المنازل، ما تسبب بانهيار أجزاء منها أو تهدمها بشكل كامل، سواء في مركز المدينة أو في القرى المحيطة بها. وهو ما يجعل عودة الأهالي محفوفة بالمخاطر، في ظل غياب أي أعمال ترميم أو تدخلات إنسانية تذكر.

وفي ظل هذا الواقع، يجد العائدون أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مر: إما البقاء في منازل غير صالحة للسكن، أو النزوح مجددا بحثا عن مأوى آمن، في وقت تغيب فيه أي استجابة جدية من الجهات المعنية لمعالجة هذه الكارثة الإنسانية المتفاقمة.

وتطرح هذه العودة، التي تجري خارج أي إطار منظم، تساؤلات جدية حول جدوى الحديث عن «اتفاقات» لا تنعكس على حياة الناس، وحول مسؤولية الأطراف المعنية في تأمين شروط العودة الآمنة والكريمة، التي لا تقتصر على فتح الطرق فحسب، بل تشمل إعادة تأهيل البنية التحتية، وضمان حماية الممتلكات، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.

ما يجري اليوم في رأس العين ليس مجرد عودة، بل هو كشف مؤلم لحجم الدمار الذي خلفته سنوات الحرب والفوضى، ودليل إضافي على أن غياب الحلول الجذرية سيبقي معاناة الأهالي مفتوحة على احتمالات أكثر قسوة، في ظل استمرار تجاهل معاناتهم وحقوقهم المشروعة في العيش بكرامة وأمان.

كيوان... ظل العاصمة المُباع مع نهرها... بيئة مهددة وغضب يتسع

في قلب دمشق، تمتد أرض كيوان كواحدة من أكثر الملفات العمرانية تعقيداً وحساسية، أرضٌ استُملكت منذ أكثر من خمسين عاماً وبقيت معلّقة بين قانون لم يُنفذ بالكامل وواقع لم يُنصف أحداً. ومع كل مرحلة مرت على البلاد، كانت هذه الأرض تعود إلى الواجهة بوصفها وعداً مؤجلاً أو مشروعاً لم يكتمل، فيما بقي سكانها في حالة استقرار هشّ، يعيشون على أرض لا يعرفون إن كانت ستبقى لهم أم ستُنتزع منهم يوماً باسم التنظيم أو الاستثمار.

بعد سقوط سلطة الأسد، دخلت البلاد مرحلة انتقالية جديدة، رافقها خطاب واسع عن إعادة فتح الملفات العالقة وردّ الحقوق ومعالجة مظالم عمرانية امتدت إلى عقود. في هذا السياق، كان كثير من سكان كيوان يأملون أن يكون الملف أولى بوابات العدالة، وأن يُعاد النظر في استملاك قديم طال أكثر مما ينبغي دون تنفيذ فعلي، أو على الأقل أن يُصار إلى حل يوازن بين حق الناس وحق المدينة.

لكن ما حدث لاحقاً حمل مساراً مختلفاً. فقد تحركت وزارة السياحة نحو توقيع عقد استثماري مع شركة «بومنت»، لإطلاق مشروع سياحي ضخم في المنطقة. هذا التوقيع لم يكن مجرد إجراء إداري، بل لحظة مفصلية في نظر السكان، إذ بدا وكأنه إغلاق نهائي لمسار آخر كان مطروحاً بقوة في السابق: تحويل كيوان إلى حديقة بيئية عامة، تكون رئة خضراء لمدينة تختنق يوماً بعد يوم تحت ضغط الإسمنت والازدحام والتلوث.

ذلك المشروع البيئي لم يكن تفصيلاً ثانوياً، بل كان يمثل رؤية مختلفة تماماً لدمشق، رؤية تعتبر أن المدينة لا تحتاج مزيداً من المشاريع الاستثمارية بقدر ما تحتاج مساحة تتنفس فيها. لكن هذه الرؤية تراجعت تدريجياً أمام منطق الاستثمار، إلى أن تم عملياً طيّها لصالح مشروع بومنت، الذي يُسوق اليوم كتنمية سياحية، بينما يراه كثيرون بداية مسار جديد من الضغط العمراني والبيئي في واحدة من أكثر مناطق العاصمة حساسية.

وتزداد حساسية الملف تعقيداً لأن المنطقة لا تقف وحدها جغرافياً، بل يمر فيها أو بمحاذاتها نهر بردى، شريان دمشق التاريخي ورمز توازنها البيئي الهش. هذا الوجود ليس تفصيلاً جمالياً، بل عنصر بيئي بالغ الأهمية، لأن أي تدخل عمراني كثيف في محيط سرير النهر يعني بالضرورة تغييراً في توازنه الطبيعي، سواء من حيث الجريان أو التلوث أو الضغط على مجراه. ومع مشروع بحجم استثماري وسياحي كبير، تتصاعد المخاوف من انعكاسات مباشرة على سرير النهر نفسه، وعلى قدرته على الاستمرار كعنصر حياة بيئية داخل المدينة، لا كقناة محاصرة بالإسمنت والمخلفات.

فبدلاً من أن تتحول المنطقة إلى فرصة لإعادة إحياء العلاقة بين دمشق ونهرها، يُخشى أن يتحول المسار إلى مزيد من العزل والتضييق على بردى، بما يحمله ذلك من مخاطر بيئية طويلة الأمد، لا تطال كيوان وحدها، بل تمتد إلى مجمل المنظومة البيئية للعاصمة. فالنهر الذي كان يوماً رمزاً للحياة في دمشق، بات اليوم أكثر هشاشة من أي وقت مضى، وأي ضغط إضافي عليه يعني خسارة جزء آخر من التوازن البيئي المتبقي للمدينة.

ومع هذا التحول، لم يعد الغضب مقتصراً على سكان كيوان وحدهم، بل امتد إلى شريحة واسعة من سكان دمشق وزوارها، الذين يرون فيما يحدث إعادة إنتاج لنمط عمراني يقدّم الاستثمار على حساب البيئة والعدالة الحضرية. فالقضية لم تعد محلية، بل أصبحت سؤالاً أوسع حول مستقبل المدينة نفسها: هل تُدار كمساحة حياة مشتركة، أم كمجموعة فرص استثمارية متتابعة تُباع فيها كل بقعة قابلة للبناء أو الاستثمار؟

في المقابل، كانت فكرة الحديقة البيئية التي طُرحت سابقاً تبدو للكثيرين الخيار الأكثر اتزاناً، ليس لأنها أقل تكلفة بيئياً فقط، بل لأنها كانت ستعيد الاعتبار لفكرة المدينة كمساحة توازن بين الإنسان والطبيعة. لكنها اليوم تبدو، في نظر المعارضين للمشروع، كفرصة ضاعت في لحظة تحول سياسي، لصالح مشروع جديد يُخشى أن يضيف مزيداً من الضغط على بنية دمشق المنهكة أصلاً، من شوارعها المكتظة إلى شبكاتها الخدمية المحدودة.

وهكذا، تقف كيوان اليوم عند نقطة أكثر حدة من أي وقت مضى؛ أرضٌ تحمل تاريخ استملاك طويل، وسكانٌ ينتظرون حلاً عادلاً، ونهر بردى يمر في صمت مثقل بالضغط، ومدينة كاملة تراقب بقلق كيف تُرسم خرائطها من جديد، بين حلم بيئي مؤجل ومشروع استثماري يمضي إلى الأمام، فيما يتسع الغضب كلما ضاق الأفق.

قرار إقصائي أم جزاء جماعي؟

قراءة قانونية في منع خريجي الخدمة الإلزامية من الانتساب لنقابة المحامين

يثير القرار الصادر عن نقابة المحامين /176/ تاريخ 2025/3/22، والقاضي بعدم قبول طلبات الانتساب لكل من خدم في الجيش أو الأجهزة الأمنية سابقاً، إشكالية قانونية خطِرة تتجاوز حدود التنظيم النقابي لتطال مبادئ دستورية راسخة، وفي مقدمتها مبدأ المساواة أمام القانون، وحرية العمل، وعدم جواز فرض عقوبات جماعية على أساس الانتماء الوظيفي السابق.

■ ميلاد شوقي

من حيث المبدأ، فإن الخدمة الإلزامية في الجيش لم تكن خياراً حراً لهؤلاء الشباب، بل كانت واجباً قانونياً مفروضاً عليهم بموجب نصوص آمرة، يترتب على مخالفتها ملاحقة جزائية وعقوبات قاسية. وبالتالي، فإن إدراجهم ضمن فئة «غير المقبولين» في نقابة مهنية، لمجرد أدائهم هذا الواجب، يشكل خلطاً غير مشروع بين الفعل الإرادي والفعل المفروض، ويؤسس لتمييز غير مبرر قانوناً.

إن القرار، بصيغته العامة والمطلقة، يُعد نموذجاً صارخاً لما يُعرف في الفقه القانوني «بالجزاء الجماعي»، حيث يتم معاقبة فئة كاملة دون النظر إلى السلوك الفردي لكل شخص، أو مدى تورطه في أي أفعال مخالفة للقانون. وهذا يتعارض مع مبدأ شخصية المسؤولية، الذي يُعد من المبادئ الأساسية في القانون، سواء في المجال الجزائي أو الإداري. فلا يجوز تحميل الفرد تبعات أفعال لم يرتكبها، أو افتراض مسؤوليته لمجرد انتمائه إلى مؤسسة معينة في ظرف استثنائي.

كما أن القرار يتناقض مع حق العمل، بوصفه حقاً دستورياً أصيلاً، لا يجوز تقييده إلا بنص قانوني صريح، ولأسباب مشروعة ومحددة. ونقابة المحامين، وإن كانت تتمتع بقدر من الاستقلالية في تنظيم شؤونها، إلا أن قراراتها تبقى خاضعة لمبدأ المشروعية، ولا يمكن أن تتحول إلى أداة إقصاء أو تصفية حسابات مع فئات اجتماعية معينة، خاصة عندما يكون هذا الإقصاء قائماً على أساس غير سلوكي.

ومن زاوية أخرى، فإن القرار يهدر مبدأ «الأمان القانوني، إذ أن هؤلاء الشباب، بعد سنوات من الخدمة القسرية، كانوا يتوقعون – بشكل مشروع – أن يتمكنوا من استئناف حياتهم المهنية، والانخراط في المجتمع المدني، لا أن يُفاجؤوا بعقبات جديدة تعيدهم إلى دائرة التهميش. وهو ما يتعارض مع متطلبات المرحلة الانتقالية، التي يُفترض أن تقوم على إعادة الإدماج، لا الإقصاء.

الأخطر من ذلك، أن القرار يفتح الباب أمام سابقة خطرة، يمكن أن تمتد إلى نقابات ومِهن أخرى، بحيث يتم استبعاد فئات واسعة من المجتمع على أساس ماض لم يكن لهم فيه خيار، مما يهدد بتفكيك النسيج الاجتماعي، وتعميق الانقسامات بدل معالجتها.

إن المعالجة القانونية السليمة، في حال وجود تخوفات حقيقية، يجب أن تقوم على أساس فردي، من خلال التحقق من السلوك الشخصي لكل متقدم، ومدى التزامه بالقانون وأخلاقيات المهنة، لا عبر قرارات شمولية تعسفية. كما أن أي مساءلة يجب أن تتم ضمن إطار قضائي يضمن حقوق الدفاع، لا عبر قرارات إدارية ذات طابع عقابي مقنّع.

ختاماً، يمكن القول إن هذا القرار لا يحقق العدالة، بل يعمّق الشعور بالظلم لدى شريحة واسعة من الشباب الذين كانوا في الأصل ضحايا لظروف قاهرة. وهو ما يستدعي إعادة النظر فيه، ليس من زاوية قانونية فقط، بل أيضاً من منظور وطني يهدف إلى بناء دولة قائمة على المواطنة، لا على الإقصاء والتمييز.

مساعي تحويل الصحة إلى رقم في جداول الأرباح

في بلدٍ يئنّ تحت وطأة ظروف اقتصادية معيشية قاهرة، يصبح الحديث عن «عوائد» القطاع الصحي أشبه بقنبلة موقوتة، تكشف عن تناقضات هيكلية عميقة بين منطق الربح وحق السوريين بالحياة!

■ فرح شرف

فمن دون مقدمات، كشف مدير هيئة الاستثمار السورية، طلال الهلالي، في مقابلة مع شبكة «CNN الاقتصادية» في 8 نيسان، عن توجه حكومي لمنح القطاع الخاص دوراً مباشراً في إدارة المستشفيات الحكومية.

وقال الهلالي «إن الدولة تمتلك 71 مستشفى حكومياً، وتتجه إلى إعطائها للقطاع الخاص لإدارتها والاستفادة من عوائدها بالشراكة مع الدولة».

وبعيداً عن تجاوز الهلالي لصلاحياته في تقرير مصير مؤسسات تابعة لوزارة الصحة، «وهي ملك لعموم الشعب السوري»، وبالرغم من البيان «التوضيحي» اللاحق بأن الدولة ستبقى الضامن للعلاج، مع التأكيد ضمناً على الطرح التشاركي والاستثماري مع القطاع الخاص تحت عنوان «تحسين آليات العمل والخدمات»، فإن ذلك يعني القفز على الواقع والتعالي على أوجاع الناس.

فبحسب الأرقام الصادرة عن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2026، المكونة من 81 صفحة، تبيّن أن 15,6 مليون شخص يحتاج إلى مساعدة إنسانية في العام المقبل، أي 60% من عدد السكان بحسب إحصائيات الأمم المتحدة، وأن 13,3 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي. والأهم أن الأمراض غير المعدية «القلب– السرطان– السكري» تسهم بنحو 70% من الوفيات، بينما يعجز 58% من السكان عن توفير الأدوية.

هذه الأرقام، وهي جزء من الواقع ولا تعكسه كله، ليست للتداول في بورصة «الاستثمارات»، ولا هي مادّة «للتجارة»، والقفز عنها هو تجاهل متعمّد لحقيقة أن أكثر من 95% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر.

أوهام الشراكة

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن 57% فقط من المستشفيات تعمل حالياً بكامل طاقتها، بينما البقية تعمل بطاقة جزئية أو توقفت تماماً.

المشكلة أن الحديث عن «الشراكة» في ظل هذه الأرقام ليس مجرد خيار إداري، بل مقدمة معلنة للخصخصة.

فالشراكة هنا ليست سوى استيلاء مباشر على ممتلكات الشعب لصالح قلّة، مع احتفاظ الدولة بشكليات الملكية؛ حيث سيمتلك القطاع الخاص «التسعير– والخدمات– والتوظيف– بل وحتى اختيار المرضى حسب الملاءة المالية»، وتصبح الدولة «الشريكة» في واقع الأمر ضامناً لربحية القطاع الخاص.

الصحة كسلعة

يتعامل تصريح الهلالي كتعبير عن التوجه الرسمي «وتوضيحه اللاحق أيضاً»، مع الصحة وكأنها قطاع سياحي، متجاهلاً أن القطاع الصحي هو شبكة الأمان الأخيرة التي تمنع انزلاق المجتمع برمته إلى الهاوية.

فأي مساس بصحة المواطنين باسم «الكفاءة» و«العوائد» سيكون بمثابة تفكيك متعمد للنسيج المجتمعي وهو في أضعف حالاته.

فتطبيق نموذج «السوق الحر» و«التشاركية» و«الاستثمار» على القطاع الصحي العام في مجتمع مُتعب ومُفقر يعني تحويل الصحة والاستشفاء إلى «رفاهية» لمن يملك من المترفين والأثرياء، أما الغالبية فستترك لتموت بصمت. وهذا ليس اقتصاداً ولا إدارة خدمات، بل سياسة قتل اجتماعي بطيئة، حتى لو حملت عناوين برّاقة مثل «الشراكة بين القطاع العام والخاص– خدمة أفضل وكلفة أقل ومعايير أعلى».

خصخصة مقنّعة.. السيطرة بلا إعلان

ما يُطرح اليوم ليس «شراكة» كما يُروج له، بل شكل فج من أشكال الخصخصة المقنّعة التي تمرَّر بهدوء لتجنب الغضب الشعبي. فحين يُسلم القطاع الخاص إدارة المستشفيات العامة، فإنه لا يستلم مجرد مهام تشغيلية، بل يضع يده فعلياً على جوهر القرار الصحي: من تحديد كلفة العلاج، إلى نوعية الخدمات، وصولاً إلى من يُعالج ومن يُهمَّش ويُحرم من العلاج. هذه ليست إدارة، بل مصادرة تدريجية لدور الدولة، وتحويلها إلى واجهة شكلية تغطي واقعاً مختلفاً تماماً.

الخطورة هنا أن هذه الخصخصة لا تُعلن صراحة، بل تُنفذ عبر أبواب خلفية، ما يجعلها أكثر فتكاً وأقل قابلية للمساءلة، وسيُدفع الناس قسراً نحو كلف أعلى تحت عناوين خادعة مثل «تطوير الخدمة» و«تحسين الجودة». وهكذا يجد المواطن نفسه أمام واقع جديد: يدفع أكثر مقابل حق أساسي، في مؤسسات يُفترض أنها عامة ومجانية، بينما تظل الجهات الرسمية قادرة على إنكار الخصخصة والتنصل من تبعاتها. إنها خصخصة جزئية ومخفية بلا اسم، لكنها ستكون حاضرة في كل فاتورة علاج، ومع كل مريض يُترك لمصيره لأنه لا يملك ثمن «الخدمة الأفضل».

البديل الوطني

المطلوب لا يتمثل في خصخصة القطاع الصحي العام، المباشرة وغير المباشرة، بل في إعادة تأهيل المشافي الحكومية، وتأمين مستلزماتها وتجهيزاتها، والحفاظ على كوادرها وضمان حقوقهم وكراماتهم، وإصلاح نظام الدعم الصحي دون المساس بمجانية الخدمات للغالبية المسحوقة، ليكون أكثر عدلاً وكفاءة بدلاً من تفكيكيه أو التفريط به.

فالصحة ليست سلعة تُباع في السوق... بل حق أساسي من حقوق السوريين لا يمكن التفريط به باسم الاستثمار؛ وليس من حق هذه السلطة أو غيرها المتاجرة بصحتهم!

المتعاقدون في مشفى الجولان في المنطقة الرمادية... فلا تجديد ولا فصل

يعيش العشرات من العاملين بعقود سنوية في مشفى الجولان الوطني بريف القنيطرة «فنيون، وعمال، وكوادر إدارية» حالة فريدة، حيث يواظبون على أعمالهم يومياً، بلا رواتب منذ أربعة أشهر، ومن دون أن يعرفوا إن كانت عقودهم ستُجدد أم لا.

■ سلمى صلاح

وقد حولت الحال هذه حياة هؤلاء الموظفين إلى كابوس يومي من الغموض والديون والقلق، وفتحت باباً واسعاً للتساؤلات حول مستقبل الخدمات الصحية في منطقة تعاني أصلاً من شح الإمكانيات.

والمفارقة أن مديرية صحة القنيطرة أعلنت مؤخراً عن حاجتها لكوادر صحية في المشفى لسد النقص في عدد من الاختصاصات!

الوجه المؤلم للتأخر

يشتكي العاملون من أن عدداً كبيراً منهم يقيم في منازل مستأجرة، ما يعني التزاماً شهرياً ثابتاً لا يمكن تأجيله.

كما أن توقف الرواتب لأربعة أشهر كاملة، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، قد اضطر العائلات للاستدانة لتأمين مستلزماتها الأساسية.

وقد تعاظم شعورهم باستخدام تأخير العقود والرواتب كورقة ضغط للاستقالة، لتجنب دفع تعويضات أو تحمل تبعات الفصل.

متى ينهار المشفى؟

في الظاهر، لا يزال المشفى يقدم خدماته، لكن تحت السطح هناك مؤشرات خطرة على تدهور وشيك؛ فالموظف المَنهك مالياً والمشغول بتأمين قوت يومه لن يصمد طويلاً، وإذا ما توفرت فرصة عمل ثانية ولو بأجر أقل، لن يتردد في المغادرة بعد 4 أشهر من الانتظار.

وهذا يعني توقفاً مفاجئاً للخدمات التي يقدمها الموظفون، التي إن توقفت بسبب احتجاجات أو

استقالات أو الإهمال، فسيجد المريض نفسه أمام مشفى بعدد محدود من الأطباء ولكن بلا خدمة.

ماذا يحتاج العاملون؟

أولاً وأخيراً الوضوح؛ فقرار واحد بتجديد العقود أو إنهائها سينهي حالة الغموض التي تستنزف الأعصاب. وصرف الرواتب المتأخرة فوراً، بغض النظر عن أي شيء آخر، لأن تأخيرها أصبح يشكل عقوبة جماعية بلا سند قانوني.

ووقف مفارقة التعيين الجديد، أو على الأقل تقديم تفسير علني لأسباب عدم تجديد عقود العاملين الحاليين قبل البحث عن بدائل.

مشفى بلا كوادر!

يمر المشفى بأزمة لا تقل خطورة عن نقص الأدوية والأجهزة؛ فترك العاملين، بلا رواتب، وبلا عقود، وبلا قرار، ليس ظلماً لهم فحسب، بل وصفة مؤكدة لانهيار الخدمات.

ففي الوقت الذي تبحث فيه مديرية الصحة عن كوادر جديدة، قد تجد نفسها مضطرة للبحث عن مشفى جديد أيضاً، لأن القديم قد لا يجد من يعمل به!

«موازنة المواطن 2026»: هندسة الأرقام

نشرت وزارة المالية السورية، يوم الخميس الماضي 9 نيسان 2026، ما أسمته «موازنة المواطن» لعام 2026 «وهي وثيقة مالية تلخص وتشرح المعلومات الأساسية الخاصة بالموازنة العامة للدولة للعام المالي 2026. أي أنها ليست الموازنة ذاتها، بل نسخة مختصرة موجهة للمواطنين، علماً أن الموازنة ذاتها لم يتم نشرها بعد». وبطبيعة الحال، بدت «موازنة المواطن» سريالية بالنظر إلى واقع الخراب البنيوي الذي أصاب الدولة والاقتصاد والمجتمع، حيث تروج هذه الموازنة لعام 2026 بوصفه «عام الانفراج الكبير». وبناءً عليه، ارتفعت الموازنة بنسب كبيرة، وتنبأت بنمو اقتصادي لا يبشر به الأداء الاقتصادي الحالي. ما يعني أننا بصدد موازنة لا تخاطب المواطن المسحوق في لقمة عيشه، بقدر ما تحاول تقديم صورة براقة عن الاقتصاد السوري خلافاً لما هو عليه فعلياً.

■ أحمد الرز

ترتكز الموازنة في فلسفتها على مبدأ «الانتقال من الإغاثة إلى التنمية»، وهو شعار جميل في ظاهره، لكنه ملغم بالتحديات في بلد لا يزال يعاني من تجزئة جغرافية وسياسية، وتدن كبير في مستوى الخدمات الأساسية. وتعتمد الحكومة في تقديراتها على سيناريوهات تفترض أن العوامل الخارجية والداخلية ستعمل بانسجام تام لمصلحة الخزينة العامة. فبينما تتحدث الموازنة عن نمو ناتج محلي إجمالي يصل إلى 10%، تتجاهل أن محركات النمو الفعلي المستدام – قطاعات الإنتاج الحقيقي بما فيها الزراعة والصناعة – لا تزال في أدنى مستوياتها.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن أرقام الموازنة بالأساس لا تتعدى كونها «إعلان نوايا» لا تعكس بالضرورة ما سيتم إنفاقه وجبايته خلال العام المقبل، فإن أكثر ما يعيب هذه الموازنة هو الغياب التام للعدالة التوزيعية، فالموازنة التي تحتفي بزيادة الإيرادات الضريبية لا توضح كيف ستحمي المستهلك النهائي من جشع السوق، ولا كيف ستحول هذه الأموال إلى شبكة أمان اجتماعي حقيقية. وعليه، فإن «الانضباط المالي» الذي تنشده الحكومة قد يتحول إلى سكين يقطع ما تبقى من حبال النجاة للفقراء، خاصة عندما تبنى التوقعات على أسس غير علمية تستدعي الماضي لترميم حاضر شديد الهشاشة.

الموازنة لا توضح كيف ستحمي المستهلك من جشع السوق ولا كيف ستحول الأموال إلى شبكة أمان اجتماعي حقيقية

فخ ما قبل 2010... والمراهنة على الوهم

تطرح موازنة 2026 فرضية مثيرة للجدل، حيث تتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة بنسبة تتراوح بين 8 و10%، مستندة في هذا التقدير إلى معدلات النمو التي كانت سائدة في سورية قبل عام 2010.

يمثل هذا الاستناد عملياً سقطة منهجية كبيرة، فمن غير العلمي ولا الواقعي قياس اقتصاد ما بعد الحرب باقتصاد ما قبلها. في عام 2010، كانت البنية التحتية لم تتعرض بعد إلى الدمار الكبير الذي تعرضت إليه لاحقاً، وكان الجهاز الإنتاجي يعمل بأضعاف مما يعمل اليوم، وكانت العقوبات في حدودها الدنيا بعد. أما اليوم، فنحن نتحدث عن اقتصاد فقد أكثر من ثلثي طاقته الإنتاجية «وفقاً لتقديرات الحكومة»، ونزيف حاد في العمالة. لهذا، فإن استدعاء نسب نمو ما قبل 2010 هو نوع من التلاعب الذي لا يصمد فعلياً أمام الواقع، لأن قاعدة الإنتاج الحالية ضئيلة جداً، وأي نمو رقمي لن يكون إلا نمواً افتراضياً لن يترجم إلى تحسن في مستوى معيشة الفقراء ما لم يكن هناك برنامج اقتصادي واضح يهدف إلى تحسين حياة السوريين فعلياً.

فوق ذلك، تبني الموازنة تفاؤلها المطلق على «تخفيف القيود والعقوبات»، وهو افتراض يفتقر إلى الواقعية. حيث أنه اتضح بالتجربة أن إعلان رفع العقوبات ليس قراراً ينعكس مباشرة على حياة السوريين، بل هو مسار معقد يواجه عقبات دولية وقانونية وإجرائية كبيرة غالباً ما يكون التخلص منها تماماً عملية بطيئة بشكل كبير. وكذلك فإن حديث الموازنة عن «انتهاء التجزئة» في سورية يتجاهل الواقع على الأرض حيث أن انتهاء التجزئة في سورية لا يقتصر على بعض الاتفاقات الثنائية هنا وهناك، رغم أهميتها، بل يرتبط بالأساس في إنجاز عملية توحيد السوريين كمدخل لاستعادة السوق السورية الواحدة. أما الأمر المثير للصدمة، فهو مراهنة الحكومة على عودة مليون سوري من الخارج خلال عام 2026 لزيادة الاستهلاك والاستثمار. حيث يتجاهل هذا الافتراض أن العودة تتطلب بيئة مستقرة وبنية تحتية «سكن، ومدارس، ومستشفيات... إلخ» وهي مرافق تعترف الموازنة ذاتها بأنها تحت ضغط شديد. فكيف يمكن لمليون شخص أن يعودوا ليحركوا عجلة الاقتصاد والوضع الاقتصادي شديد الهشاشة؟ وعليه، فإن المراهنة على زيادة الطلب عبر عودة المزيد من السوريين هي مراهنة على سراب، لأن البيئة الاستثمارية لن تجذب لا العائدين ولا المستثمرين الأجانب في ظل عدم استقرار أمني واجتماعي واضح للعيان.

جباية من جيوب الجياع وارتهان للهيدروكربونات

عند النظر في جانب الإيرادات المقدرة بـ8,7 مليار دولار، نجد أن 50% منها ستأتي من الضرائب والرسوم والجمارك. من منظور العدالة الاجتماعية، تعدُّ الضريبة أداة للعدالة، لكن في السياق السوري الحالي، ومع غياب نظام ضريبي تصاعدي حقيقي وفعال، فإن هذه الجباية ستتحول إلى عبء إضافي على كاهل الفقراء، حيث أن الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة يعني أن المستهلك الفقير يدفع النسبة الأكبر من دخله الضئيل كضريبة عند شراء أبسط السلع، بينما يفلت كبار التجار وأصحاب الأرباح الضخمة عبر ثغرات النظام الضريبي أو عبر الامتيازات الممنوحة تحت مسمى «تحفيز الاستثمار». وهذا الانحياز لرأس المال على حساب المستهلك النهائي هو عيب بنيوي يجعل الموازنة أداة لإفقار المفقرين بدلاً من دعمهم.

من جهة أخرى، يبرز التناقض في اعتماد الموازنة بنسبة 28% على إيرادات النفط والغاز. ويمثل هذا التوجه عودة صريحة

المتفائلة في مواجهة بؤس السوريين

للاقتصاد الريعي والارتهان المفرط لقطاع الهيدروكربونات، وهو قطاع شديد الحساسية للتقلبات السعرية العالمية وللوضع الأمني الميداني. وبدلاً من تنويع القاعدة الإنتاجية ودعم الزراعة والصناعة التي تخدم الفقراء، تعود الدولة للاعتماد على إنتاج النفط والغاز كحل سهل لتمويل نفقاتها. وعند مقارنة توزيع هذه النفقات، تتحدث الأرقام بصراحة: حيث أن 60% منها هي نفقات جارية «نفقات الإدارة بشكل أساسي، ورواتب وأجور بالكاد تسد الرمق»، و27% للنفقات استثمارية، بينما خصص 13% فقط منها للدعم والضمان الاجتماعي «نحو 1,3 مليار دولار» وهو بند فضفاض لم تحدد الحكومة بدقة كيف ستصرفه وما هي آليات الدعم بالضبط.

لغز الناتج المحلي وفاتورة العجز المجهولة

تزعم الحكومة أن الناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى نحو 33,7 مليار دولار، وهو رقم يثير الكثير من التساؤلات العلمية حول طريقة تقديره. حيث لا تصرح الموازنة عن المنهجية المتبعة في هذا التقدير، ولا تفصح عن تفاصيل المساهمات القطاعية الحقيقية في ظل تعطل سلاسل التوريد والإنتاج. ويفتح هذا الغموض الباب للتشكيك في دقة الأرقام، فالمبالغة في تقدير الناتج المحلي تهدف بالدرجة الأولى إلى إظهار نسبة العجز «5,3%» بمظهر «المقبول». ولكن، حتى مع هذا العجز المقدر بنحو 1,7 مليار دولار، يبقى السؤال الجوهري الذي يتهرب الجميع من إجابته: من سيدفع الفاتورة؟

تصر الحكومة في خطابها على أنها لن تلجأ للتمويل بالعجز «أي طبع العملة» لتجنب التضخم. إذاً، كيف ستسدد 1,7 مليار دولار؟ هل ستكون عبر مزيد من الجباية الضريبية من الفقراء؟ أم عبر تقليص إضافي في الدعم الاجتماعي في منتصف السنة المالية؟ أم عبر الاقتراض الذي سيحمل الأجيال القادمة أعباءً لا قبل لهم بها؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن فاتورة العجز في سورية دائماً ما يدفعها المواطن الفقير، إما عبر رفع أسعار الخدمات الأساسية «الكهرباء، والماء، والخبز» أو عبر تآكل القوة الشرائية لليرة.

وكذلك لا بد من التوقف عند ما ذكرته موازنة المواطن ذاتها، حين أقرت بأن هذه التوقعات «تواجه درجة من عدم اليقين»، واصفة افتراضاتها بأنها «متحفظة بشكل معتدل». لعل هذا هو الاعتراف الوحيد الصادق في الوثيقة، فعدم اليقين هو الحقيقة الوحيدة التي يعيشها السوريون اليوم، وما سوى ذلك من أرقام ومعدلات نمو ليس سوى محاولة لبيع الوهم لفقراء لم يعد لديهم ما يخسرونه سوى قيود بؤسهم. وعليه، فإن الموازنة التي لا تضع مكافحة الجوع والفقر كأولوية مطلقة تتجاوز باقي الأولويات، هي موازنة قد تنجح حسابياً وافتراضياً، لكنها ستسقط حتماً في اختبار العدالة الاجتماعية.

غير أن المعضلة الأعمق في هذه الموازنة لا تكمن فقط في تفاؤلها المفرط أو في افتراضاتها الاقتصادية غير المتماسكة، بل في التصور الكامن خلفها لدور الدولة نفسه. فالموازنة، كما تقدم هنا، تبدو وكأنها تنظر إلى الدولة بوصفها جهازاً مالياً يسعى إلى تعظيم الإيرادات وضبط العجز، أكثر مما تنظر إليها كسلطة عامة مسؤولة عن حماية المجتمع من الانهيار المعيشي. وهذه ليست ملاحظة نظرية، بل جوهر الخلل في أي سياسة مالية تطبق في بلد خرجت فيه الغالبية العظمى من السكان من دائرة الأمان الاقتصادي، وصار فيها الفقر حالة كاسحة.

لهذا، فإن السؤال الحاسم ليس فقط كم ستجبي الدولة؟ بل من سيدفع هذه الجباية، ولصالح من؟ ففي اقتصاد هش، حيث تتآكل الأجور الحقيقية وتغيب الشفافية في إدارة الاقتصاد الوطني، تتحول الضرائب غير المباشرة والرسوم الإدارية وارتفاع كلفة الخدمات إلى أدوات غير معلنة لإعادة توزيع العبء نحو الأسفل. أي إن المواطن الفقير، الذي لا يملك قدرة على التهرب الضريبي ولا هامشاً للادخار أو المناورة، هو الذي يتحمل في النهاية الكلفة الأكبر، بينما تبقى الفئات الأكثر قدرة أقدر على حماية نفسها من أثر الموازنة عبر الامتيازات، والقدرة على نقل العبء، والتموضع في قطاعات أقل تعرضاً للخسارة.

ومن هنا، فإن العيب الأساسي في هذه الوثيقة ليس فقط أنها تبالغ في تقدير النمو أو في رهاناتها الخارجية، بل أنها لا تنجح في تقديم تصور اجتماعي مقنع لكيفية حماية الاستهلاك الضروري، ولا لكيفية صون القدرة الشرائية، ولا لكيفية تحويل أي زيادة في الإيرادات إلى منفعة عامة ملموسة. فالموازنة التي لا تضع الخبز والدواء والنقل والتعليم والطاقة المنزلية في صلب أولوياتها، هي موازنة قد تبدو متماسكة في لغة الأرقام، لكنها تظل منفصمة عن الواقع الاجتماعي الذي يفترض أنها تنظمه.

وعليه، فإن الحكم النهائي على موازنة المواطن 2026 لا ينبغي أن يبنى على حجمها أو على نسب النمو التي تعد بها، بل على ما إذا كانت ستقلص الفقر فعلاً أم ستعيد إنتاجه بلغة أكثر أناقة. وحتى الآن، لا تشير مؤشرات الوثيقة إلى أنها تميل بوضوح إلى الخيار الأول، بل إلى العكس: إلى إدارة الأزمة بأدوات مالية تسعى إلى حفظ التوازن في الخزينة، ولو كان ذلك على حساب التوازن في حياة الناس.

تزعم الحكومة أن الناتج سيصل إلى نحو 33,7 مليار دولار وهو رقم يثير الكثير من التساؤلات العلمية حول طريقة تقديره

العالم يتجه نحو

في الآونة الأخيرة، واصل رئيس أمريكا «إشعال الألعاب النارية» وإثارة المتاعب في أماكن مختلفة من العالم. لكن ما نحتاج إليه هو أن نتعمق في فهم ما التغيّر البنيوي الذي يجري في الخلفية فعلاً. وفي رأيي، فإن مختلف التحولات التي ظهرت خلال هذه الأسابيع تعكس في حقيقتها انعطافاً أطول مدى وأعمق أثراً في اتجاهات العصر. والغاية من فهم هذه الاتجاهات ليست الحكم على المسارات الإخبارية قصيرة الأجل، بل استيعاب الاتجاه العام الذي سيسلكه تطور العالم خلال العقود المقبلة.

■ جيفري ساكس

لمحة تاريخية

كان القرن التاسع عشر هو القرن الحاسم في إعادة تشكيل توازن القوى العالمي بصورة جذرية. ورغم أن جذور هذا التحول يمكن إرجاعها إلى فترة أقدم، فإن أوروبا هي التي بدأت في القرن التاسع عشر بفرض هيمنتها على آسيا بأكملها. ومع نهاية ذلك القرن، كانت القارتان الآسيوية والأفريقية، في معظم مناطقهما تقريبا، خاضعتين بأشكال مختلفة لسيطرة الإمبريالية الأوروبية.

ويرتبط هذا التحول الجذري في بنية القوة العالمية في أساسه بعملية التصنيع الأوروبية. فقد بدأت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وظهرت آنذاك ثورة ميكانيكية في مجالات متعددة، وكان الاختراق الجوهري فيها هو استخدام المحرك البخاري. وبفضل أسبقية التصنيع، حققت بريطانيا في القرن التاسع عشر أول قفزة كبرى في الإنتاجية، ثم لحقت بها بقية الدول الأوروبية، وفي القرن العشرين أكملت أمريكا هذه القفزة بدورها. ومنذ ذلك الحين، أخذت هذه الدول تسيطر على العالم، إما عبر الاستعمار المباشر، أو عبر التحكم غير المباشر، حتى كادت تمسك بالعالم كله.

وقدّر المؤرخ الاقتصادي الكلي الهولندي أنغوس ماديسون، باستخدام معيار تعادل القوة الشرائية، حصة المناطق المختلفة من الناتج العالمي. ووفقاً لتقديراته، كانت آسيا في عام 1820 تنتج نحو 60 % من الناتج العالمي، وكان سكانها يشكلون أيضاً نحو 60 % من سكان العالم. وهذا يعني أن الفروق في متوسط الدخل بين مناطق العالم آنذاك لم تكن كبيرة، وأن حصة السكان كانت متقاربة على نحو أساسي مع حصة الإنتاج الاقتصادي. في ذلك الوقت، كانت الصين والهند أكبر اقتصادين في العالم، وكان حجمهما الاقتصادي يفوق أوروبا بكثير، بينما كانت أمريكا لا تزال في مرحلة البدايات.

لكن بين عامي 1820 و1950 تراجعت حصة آسيا من الناتج العالمي بصورة حادة، وهي المرحلة التي تسميها الصين «قرن الإذلال». وخلال أكثر من مئة عام، ترسخت الهيمنة الغربية على العالم بصورة شاملة. تحولت الهند إلى مستعمرة بريطانية، أما الصين فبعد حربَي الأفيون أصبحت تدريجياً خاضعة لسيطرة القوى الغربية وهيمنتها، ومرت أيضاً بحرب تايبينغ الأهلية، التي تسببت في سقوط عشرات الملايين من الضحايا.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، واجهت الصين أيضاً الصدمة العسكرية والاقتصادية القادمة من اليابان، التي كانت الدولة الصناعية الوحيدة في شرق آسيا آنذاك. وخلال هذه المرحلة مرت الصين بعدة ثورات، وصراعات أمراء الحرب، وحرب الغزو الياباني الشاملة، ثم الحرب الأهلية بين القوميين والشيوعيين. وعندما استقلت الهند عام 1947، وأعلنت جمهورية الصين الشعبية عام 1949، كانت آسيا كلها قد غرقت في فقر شديد، كما انخفضت حصتها من الناتج الاقتصادي العالمي من 60 % تقريباً إلى نحو 18 % فقط.

في رأيي، كانت إحدى أهم نقاط التحول في تاريخ العالم هي تلك التي ظهرت قرابة عام 1950، حين بدأت حصة آسيا من الناتج العالمي بالارتفاع السريع من جديد. وأنا أعزو هذا التغير أساسا إلى أن آسيا، ولا سيما الصين والهند، تخلصتا من السيطرة الاستعمارية الإمبريالية، وحققتا الاستقلال السياسي. وبالطبع، فإن دولاً ومناطق أخرى في آسيا مرت أيضا بتحولات مماثلة في الاستقلال الوطني. فقد تحررت كوريا بعد الحرب العالمية الثانية من الاستعمار الياباني، أما منطقة الهند الصينية فخاضت كفاحا استمر نحو 25 عاما قبل أن تتخلص تباعا من الاستعمار الفرنسي ثم الأمريكي.

وخلاصتي هنا واضحة جدا: في ظل الاستعمار الإمبريالي، لا يستطيع أي بلد أن يتطور. لا تصبح التنمية ممكنة فعلا إلا بعد تحقيق الاستقلال الوطني. ولهذا كانت عملية إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية شديدة الأهمية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبحت أمريكا إمبراطورية بالفعل، لكنها تختلف في طبيعتها اختلافا جوهريا عن الإمبراطوريات التقليدية. ولهذا السبب تحديدا افتقر نموذجها التنموي إلى الابتكار الحقيقي وإلى الاستدامة، وسأتحدث عن هذه النقطة بالتفصيل بعد قليل.

ولو نظرنا إلى الخط الذي يمثل أمريكا في الرسم البياني، لوجدنا أن حصتها من الاقتصاد العالمي كانت تقارب الصفر في عام 1820. وبين عام 1850 ونهاية الحرب العالمية الثانية، بقيت أوروبا الغربية هي القوة المهيمنة في العالم. لكن بحلول عام 1950 تقريبا، صار حجم الاقتصاد الأمريكي يفوق كامل اقتصاد أوروبا الغربية. فقدت أوروبا الهيمنة العالمية إلى حدٍّ كبير بسبب استنزافها الذاتي في الحربين العالميتين. فمن 1914 إلى 1918، ومن 1939 إلى 1945، خاضت أوروبا في جوهر الأمر حربين أهليتين واسعتين. منذ ذلك الحين، شكلت أمريكا وأوروبا معا كتلتين اقتصاديتين شديدتي الثراء، إلا أن كلتيهما كانتا، على المستوى العام، داخل نظام جيوسياسي عالمي تقوده أمريكا. ولهذا بلغت القوة الشاملة الأمريكية، ذروتها في منتصف القرن العشرين. غير أن تعافي الاقتصاد الآسيوي، واستمرار نموه منذ ذلك الحين أصبح القوة الأساسية التي دفعت تحولات الجغرافيا السياسية العالمية. كما أن مركز الثقل الاقتصادي العالمي، بدأ يعود مجددا إلى حالة تتوافق مع التوزع السكاني العالمي. واليوم يعيش نحو 60 % من سكان العالم في آسيا، كما أن أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي بات يُنتج فيها مرة أخرى.

كانت إحدى أهم نقاط التحول في تاريخ العالم هي تلك التي ظهرت قرابة عام 1950 حين بدأت حصة آسيا من الناتج العالمي بالارتفاع السريع من جديد

منطقة مفعمة بالحيوية

قبل 28 عاما، في ربيع عام 1997، تعاونت مع البنك الآسيوي للتنمية في إصدار كتاب يتبنى نظرة متفائلة جدا بشأن آفاق تطور آسيا. لكن هذا الكتاب لم يعرفه كثيرون، والمفارقة الساخرة أن الأزمة المالية الآسيوية اندلعت بعد أسابيع قليلة فقط من صدوره. لذلك خمنت أن هذا الكتاب ربما سبّب بعض الحرج للبنك الآسيوي للتنمية، لأنه كان يتنبأ بمستقبل آسيوي ديناميكي ومشرق، ثم ما لبثت أن انفجرت تلك الأزمة الضخمة بعد أسابيع قليلة. وبعد اندلاع الأزمة، انعطفت السردية الغربية السائدة سريعا، واعتبرت أن هذه الأزمة تكفي لإثبات أن النمو الاقتصادي الآسيوي لم يكن سوى ظاهرة عابرة، وأن ما يسمى «المعجزة الآسيوية» ليس إلا أسطورة زائفة. وفي ذلك الوقت ذهب عدد من الاقتصاديين الغربيين إلى القول: إن آسيا ستسير على خطى الاتحاد السوفييتي، فتنهار بعد فترة من النمو السريع. حتى بول كروغمان قال يوما: إن الاقتصاد الآسيوي سيصبح بحلول عام 2010 شبيها بحال الاتحاد السوفييتي قبل انهياره. وكان هذا النوع من الأحكام شائعا جدا في حينه، لكنني كنت دائما أرى أنه استنتاج خاطئ تماما.

توقعتُ في ذلك الكتاب أن ترتفع حصة آسيا من الناتج العالمي بمقدار 20 نقطة مئوية بين 1995 و2025. وكنت قد اعتمدت آنذاك على قاعدة بيانات ماديسون، التي كانت بياناتها تتوقف عند عام 2008. ولكي أتحقق من دقة توقعي، رجعت إلى بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة باحتساب تعادل القوة الشرائية. ووفقا لبيانات الصندوق، رغم وجود اختلاف طفيف في الأساس الإحصائي، فإن حصة آسيا من الناتج العالمي ارتفعت فعلا بمقدار 20 نقطة مئوية بين 1995 و2025.

استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي، ارتفعت حصة آسيا من الناتج الاقتصادي العالمي من نحو 30% عام 1995 إلى 50% عام 2025. وهذا يعني أن تقديرنا آنذاك كان دقيقا حتى على مستوى الكسور. والمهم،

«القرن الأفريقي الآسيوي»

ليس هذا الرقم في حد ذاته فقط، بل إن ما يكشفه هو أن آسيا كانت قبل 30 عاما منطقة مفعمة بالحيوية، وكانت بالفعل في حالة نمو اقتصادي سريع.

هناك عوامل كامنة كثيرة وراء ذلك. فمن منظور المنطق الاقتصادي الأساسي، فإن الفجوة الاقتصادية بين آسيا والدول المتقدمة ستستمر في التضاؤل، كما أن مستويات التنمية الاقتصادية ستتجه تدريجيا نحو التقارب. وهذا يعني أن سرعة نمو آسيا ستكون أعلى من سرعة نمو الدول الغربية، وأن الفجوة بينها وبين أمريكا وأوروبا ستستمر في الانكماش، وأن الفارق في الحصة داخل الاقتصاد العالمي سيضيق أيضا، ولهذا سترتفع حصة آسيا طبيعيا في الاقتصاد العالمي. والواقع أثبت أن الأمور تسير بالفعل في هذا الاتجاه.

تظهر بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي، أن حصة آسيا من الاقتصاد العالمي ارتفعت من نحو 30 % في أوائل تسعينيات القرن العشرين إلى نحو 50 % عام 2025. وفي الوقت نفسه، تراجعت حصة أوروبا وأمريكا الشمالية، بما في ذلك أمريكا وكندا، من الاقتصاد العالمي.

وباحتساب تعادل القوة الشرائية، تجاوزت الصين أمريكا تقريبا في حدود عام 2018 لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، وحاليا يزيد حجم الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأمريكي بنحو 30 % وفق هذا المعيار. أما إذا احتسب بالأسعار الاسمية للدولار، فإن الاقتصاد الصيني يعادل تقريبا ثلثي الاقتصاد الأمريكي.

وأنا أرى أن معيار تعادل القوة الشرائية أكثر معقولية في معظم المقارنات الاقتصادية، ولهذا أرى أن الصين أصبحت اقتصادا يتجاوز أمريكا بوضوح من حيث الحجم.

وفي رأيي، فقد أصبح مستوى التطور الصيني في معظم المجالات الصناعية معادلا للمستوى الأمريكي، بل متقدما عليه في عدد غير قليل من القطاعات. وبالطبع ليس الأمر كذلك في كل المجالات. لكن القول: إن «أمريكا ما تزال متقدمة تقنيا على الصين بصورة شاملة» لم يعد صحيحا منذ زمن في أغلب القطاعات.

أما على مستوى المعيشة الفعلي، فما يزال نصيب الفرد في الصين أدنى من أمريكا، وذلك يعود إلى أسباب متعددة. لكن من حيث القدرة الإنتاجية، ولا سيما القدرة الصناعية، فإن الصين ليست متأخرة عن أمريكا. ومن هذه الزاوية، فإن الاتجاه الذي توقعته قبل 30 عاما أصبح اليوم واقعا.

هذا ليس في مصلحة الصين وحدها، بل له دلالة إيجابية بالنسبة إلى أمريكا وسائر مناطق العالم أيضا. فهو يبيّن أن مكاسب التقدم التكنولوجي قابلة للمشاركة. لو كان لدى أمريكا نظام سياسي قادر على إعادة توزيع المنافع بصورة فعّالة، بحيث تنقل مكاسب «الرابحين» إلى «الخاسرين» بصورة عادلة، لكان بمقدور كل فرد في المجتمع أن يحقق وضعا أفضل. لكن الواقع أن النظام السياسي الأمريكي لم يفعل ذلك، لأن أمريكا تتبع دائما منطق «الفائز» يأخذ كل شيء، وغالبا لا يحصل «الخاسرون» على أي تعويض. وهذا ما صنع كثيرا من مشكلات أمريكا. لكنه ليس مشكلة الصين، بل مشكلة السياسة الداخلية الأمريكية نفسها.

في الواقع، لا تمثل أمريكا سوى نحو 14 % من الاقتصاد العالمي، ونحو 12 % من التجارة العالمية. وأنا لا أرى أن أمريكا تمتلك سيطرة مطلقة «خانقة» في أي مجال تكنولوجي أساسي، سواء في أشباه الموصلات، أو الذكاء الاصطناعي، أو التكنولوجيا الحيوية، أو غيرها من المجالات. نعم، تملك أمريكا كثيرا من التقنيات المتقدمة، لكنها لا تحتكر هذه التقنيات.

معدل الخصوبة كمعيار

أبرز اتجاهين سكانيين في العالم اليوم، هما في الحقيقة اتجاهات تطور السكان في أفريقيا وآسيا، ولا سيما في الصين. فسكان أفريقيا سيرتفع عددهم بصورة كبيرة خلال الـ75 سنة المقبلة. ورغم أنني أعتقد أن معدلات الخصوبة في أفريقيا ستنخفض سريعا في المستقبل، فإنها ما تزال مرتفعة حاليا. ومع وجود بنية عمرية شابة ومعدلات خصوبة مرتفعة، فإن هذا يعني أن سكان أفريقيا سيزدادون زيادة كبيرة خلال العقود المقبلة. وسيكون لهذا الاتجاه أثر عميق في الاقتصاد العالمي، وفي الجغرافيا السياسية العالمية.

في المجتمع الحضري الحديث تبقى كلفة تربية الأطفال مرتفعة جداً ولهذا تكون معدلات الخصوبة عادة أدنى من مستوى الإحلال السكاني

في المقابل، فإن معدل الخصوبة في الصين منخفض جدا. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن معدل المواليد سينخفض بشدة، وقد يؤدي ذلك إلى تراجع كبير في عدد سكان الصين. ورغم أن الحكومة الصينية تتخذ حاليا إجراءات متعددة لرفع معدلات المواليد والخصوبة، فإن قدرة الحكومات على رفع الخصوبة محدودة جدا في الحقيقة. يمكن للحكومات أن توجه السياسات، لكن لا توجد حتى الآن أي دولة في العالم نجحت عبر السياسات وحدها في تحقيق ارتفاع كبير وفعّال في الخصوبة.

في المجتمع الحضري الحديث، تبقى كلفة تربية الأطفال مرتفعة جدا، ولهذا تكون معدلات الخصوبة عادة أدنى من مستوى الإحلال السكاني. ويبلغ معدل الخصوبة الكلي في الصين حالياً نحو 1,4، وربما أقل من ذلك، وهو غير كاف لضمان الإحلال بين الأجيال. ومن الناحية الإحصائية، فهذا يعني أن حجم كل جيل سيتراجع بنحو 30 %. وتبلغ الدورة الجيلية للسكان نحو 30 عاما، ما يعني أن عدد سكان الصين قد ينخفض بنحو 30 % كل 30 إلى 40 عاما.

إذا أجرينا استنتاجا ميكانيكيا على هذا الأساس، وأؤكد هنا: أن هذا ليس توقعا رسميا، بل مجرد استقراء للبيانات، فإن النتيجة ستكون صادمة. فبحسب السيناريو الوسيط الحالي الصادر عن شعبة السكان في الأمم المتحدة، قد يصبح عدد سكان الصين في عام 2100 نحو 640 مليون نسمة فقط، بدلا من 1,4 مليار اليوم. وبالطبع، لا ينبغي اعتبار ذلك نتيجة حتمية، بل مجرد استنتاج وسيط مبني على معدل الخصوبة المنخفض جدا في الوقت الراهن.

في المقابل، يبلغ معدل الخصوبة في أفريقيا نحو 4. وهذا يعني أن كل امرأة تنجب في المتوسط أربعة أطفال، منهم ابنتان تقريبا. وبعبارة أخرى، فإن عدد النساء في كل جيل أفريقي سيتضاعف. ونظرا إلى أن سن الزواج والإنجاب في أفريقيا أقل عادة مما هو عليه في الصين، فإن الدورة الجيلية هناك أقصر أيضا، وتبلغ نحو 28 عاما. وإذا انطلقنا من هذا الأساس، فإن عدد سكان أفريقيا سيرتفع من 1,4 مليار تقريبا اليوم، وهو رقم قريب من عدد سكان الصين الحالي، إلى نحو 3,7 مليارات مع نهاية هذا القرن.

وهذا يعني أنه بحلول عام 2100، ووفقا للتقدير الوسيط للأمم المتحدة، سيصبح عدد سكان أفريقيا أكبر بست مرات من عدد سكان الصين. وأنا لا أتعامل مع هذا باعتباره توقعا دقيقا بالمعنى الصارم، لكن ما يمكن قوله بوضوح، هو أن هذا الاتجاه يمثل المسار الغالب في التحولات السكانية العالمية.

إذا نظرنا إلى هذا الاتجاه من خلال بيانات الأمم المتحدة وحدها، فإن آسيا تمثل حاليا نحو 60 % من سكان العالم، لكن هذه الحصة ستنخفض إلى أقل من 50 % بحلول عام 2100. وفي المقابل، سترتفع حصة إفريقيا من السكان من 18 % حاليا إلى نحو 37 %. والأهم من ذلك، أن القارتين الآسيوية والأفريقية معا ستشكلان أكثر من 80 % من سكان العالم بحلول عام 2100، أي نحو 82 %. وهذا يعني أن البنية السكانية العالمية ستكتسب سمة «آسيوية–أفريقية» شديدة الوضوح.

وعند ذلك قد لا تمثل أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، سوى نحو 5 % لكل منها من سكان العالم. أي إن الجزء الذي كان يهيمن على العالم في السابق لن يمثل بحلول نهاية هذا القرن سوى عُشر سكان العالم. وسيكون هذا تحولا شديد الدلالة على روح العصر. وبالطبع، فإن الهجرات الواسعة وأنماط الاستيطان المختلفة تماما قد تجلب معها تغيرات ضخمة للعالم أيضا. لكن لا شك في أن ذلك سيكون تحولا عظيما في بنية العالم.

أعتقد أن الاقتصاد العالمي اليوم ما يزال يتجه نحو مزيد من التقارب في التطور. وأكبر خطر يواجه العالم اليوم هو أن تؤدي اضطرابات الأوضاع الإقليمية إلى صدام بين القوى الكبرى. وفي العصر النووي، تكون قدرة هذا الصدام على التدمير كارثية. إن أكبر خطر يواجه البشرية لم يكن يوما نقص الموارد، بل الحروب التي يصنعها الغباء.

أما من حل لفوضى الدراجات النارية... لا يكون على حساب الفقراء؟!

لم تعد الدراجات النارية في سورية مجرد وسيلة نقل اقتصادية يلجأ إليها المواطنون هرباً من غلاء المواصلات وتردي النقل العام، بل تحولت إلى معضلة أمنية واجتماعية متفاقمة تعكس حجم «الفراغ التنظيمي والأمني» الذي تعيشه البلاد، فبين ضحايا وإصابات حوادثها، وعصابات تنشط على متنها بعمليات سلب ونهب وقتل، إلى مراهقين يجوبون الشوارع دون رقابة، تقف الدولة عاجزةً أو غائبة وربما مغيبة عن ضبط إيقاع هذه الظاهرة التي باتت تهدد سلامة المواطنين في كل مدينة وبلدة، فحتى الآن يزداد المشهد قتامة في ظل استمرار النزيف اليومي للأرواح والأموال والممتلكات.

■ رهف ونوس

أرقام صادمة وحصيلة متصاعدة

تكشف الأرقام المتداولة عن حجم الكارثة المرورية التي تسببها الدراجات النارية في سورية، ففي عام 2025 وحده وحسب بيانات المكتب الإعلامي للدفاع المدني، سُجلت أكثر من 3000 حادثة مرورية، أسفرت عن نحو 176 حالة وفاة وما يقارب 2500 إصابة متفاوتة، حيث شكلت الدراجات النارية نسبة كبيرة منها، وتشير تقديرات إلى أنها مسؤولة عن 50–60% من مجمل الحوادث المرورية، ومعظمها ناتج عن القيادة المتهورة دون أدنى وسائل حماية كالخوذ، وغالبية الدراجات غير مرخصة ويقودها قاصرون لا يحملون رخص قيادة.

أداة سريعة للنشل والسرقة

لم تعد مخاطر الدراجات النارية محصورة بالمخالفات المرورية، بل تحولت إلى تهديد مباشر للأمن المجتمعي، فقد أفاد مواطنون في محافظة حماة لصحيفة «الوطن» بتاريخ 5 نيسان، «أن عمليات النشل وسرقة الحقائب باستخدام الدراجات النارية ازدادت بشكل مقلق، وصارت تحدث في وضح النهار لا في الفترة المسائية فقط»، وروى الأهالي حادثة تعرضت فيها سيدة للاعتداء والسلب من قبل شخصين على متن دراجة نارية في حي «الكرامة» في المدينة، ما أدى إلى سقوطها على رأسها وإصابتها بجروح، قبل أن يلوذ الجناة بالفرار، كما تعرض صيدلاني في حي آخر لعملية نشل علنية سُلبت فيها حقيبته وأمواله، في مشهد يعكس تحول هذه الآلية إلى وسيلة مثالية للجريمة السريعة والهروب الآمن، وهذه الظاهرة متكررة في بقية المحافظات كحلب ودمشق وحمص واللاذقية، ففي حلب مثلاً تم إلقاء القبض على عصابة العام الفائت في حي «الفرقان» وقدرت المسروقات بما يقارب 35 ألف دولار.

القتل المتنقل

لم تقف الجرائم عند حدود النشل والسلب، بل امتدت إلى ما هو أخطر، فقد وثق نمطاً متكرراً من «القتل المتنقل»، بعضهَا موثق بمقاطع فيديو متداولة على وسائل التواصل، حيث يستقل مسلحون مجهولون دراجات نارية لاستهداف مدنيين بإطلاق نار مباشر ثم يفرون خلال ثوان. هذا الأسلوب الإجرامي المكرر في مناطقَ عدة بكل أسف، يكشف بوضوح كيف تحولت الدراجة النارية من وسيلة نقل إلى «سلاح مثالي»، فهي سريعة ورخيصة ويصعب تتبعها في الأزقة الضيقة، مع ضعف وغياب لدور الدولة الرقابي والأمني في تتبع الجناة وردعهم.

إجراءات رسمية غير كافية

في محاولة لضبط الفوضى، أصدرت الحكومة قراراً بمنع استيراد الدراجات النارية بأنواعها كافة اعتباراً من نيسان 2026، كما شهدت محافظات عدة حملات لضبط الدراجات المخالفة ومصادرتها، مع إعلانات لوزارة الداخلية بين الحين والآخر عن إلقاء القبض على عصابات متخصصة في سرقة الدراجات نفسها، غير أن هذه الإجراءات ورغم أهميتها، تبقى حلولاً جزئية تتعامل مع العرض لا المرض، ما لم تقترن بإرادة رسمية جادة وحقيقية لبناء منظومة متكاملة تبدأ من قاعدة بيانات رقمية للدراجات وترخيصها اعتباراً من المنافذ الحدودية ومنع التهريب، مروراً بفرض رقابة صارمة على القيادة الرعناء والتشدد بالعقوبات، وصولاً إلى ملاحقة المجرمين الذين يتخذونها وسيلة لترهيب الناس.

بين لقمة العيش والفوضى القاتلة

رغم هذه الصورة المأساوية، لا يمكن تجاهل أن الدراجة النارية باتت في زمن الفقر والغلاء، ضرورة ومصدر رزق وحيد لآلاف الأسر السورية، فهي وسيلة إنتاج بالنسبة لأصحاب المهن والحرف، ووسيلة نقل لا غنى عنها في الأرياف والمناطق التي غاب عنها النقل العام. وهذا البعد الاقتصادي الاجتماعي هو ما يفرض على الجهات المعنية «وزارة النقل والمحافظة والمرور والبلديات»، مقاربة متوازنة لا تجعل من الحظر والمنع العشوائي هدفاً، كما يجري بين الحين والآخر، بل السعي إلى القوننة والضبط والتنظيم وفق أسس تراعي حال المواطنين ولا تحرمهم من قوت يومهم، وفي الوقت نفسه تمنع عنهم شرور الاستخدام المنفلت لهذه الآلية.

مسؤولية الدولة وحدها

إن ما تعيشه الشوارع السورية اليوم من فوضى الدراجات النارية ليس قدراً محتوماً، بل هو نتاج مباشر لغياب الدولة عن أداء مهامها وتحمل المسؤولية في التنظيم والضبط، فالمطلوب ليس قرارات إعلامية استعراضية، بل خطة شاملة تبدأ بإحصاء دقيق للدراجات الموجودة، وتنتهي بوجود شرطي مرور في كل شارع ومفترق، ورادع أمني وقضائي لكل مجرم يروع الآمنين، وحتى ذلك الحين، سيبقى المواطن السوري المكلوم، المثقل بهموم العيش، يدفع وحده ثمن هذا الإهمال الرسمي، تارة بجسده في حادث مروع، وتارة بماله وممتلكاته، وربما بحياته، على أيدي «زعران» و«مجرمي» الدراجات النارية.

المناخلية تحت الضغط... مئات المحال وآلاف الأسر في مواجهة مصير غامض

تشهد منطقة المناخلية في دمشق القديمة حالة من القلق المتصاعد عقب توجيه إنذارات من قبل محافظة دمشق نهاية الأسبوع الماضي إلى مئات المحال، تتضمن مطالبات بتعديل صفة العمل أو إجراء تغييرات على طبيعة النشاط. إلا أن اللافت في هذه القضية أن التراخيص الممنوحة لهذه المحال، في معظمها، لا تتعارض أصلاً مع طبيعة الأعمال التي تمارسها، ما يثير تساؤلات جدية حول مبررات هذه الإجراءات وتوقيتها.

المناخلية ليست مجرد سوق تقليدي، بل تُعدّ أحد أهم المراكز الحرفية التاريخية في دمشق، حيث تتخصص بمهن وخدمات شكلت على مدى عقود طويلة جزءاً من البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة. هذه المحال، التي يُقدّر عددها بالمئات، لا تمثل مصدر رزق مباشر لأصحابها فقط، بل تعيل آلاف الأسر بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال سلاسل العمل المرتبطة بها، بدءاً من الحرفيين وصولاً إلى الموردين والعمال.

ولا تقف أهمية هذا السوق عند هذا الحد، إذ يقدم خدمات وسلعاً أساسية لعشرات الآلاف من سكان دمشق، الذين يعتمدون عليه كمركز قريب ومتخصص يلبي احتياجاتهم اليومية. وبالتالي، فإن أي محاولة لتغيير طبيعة هذه الأنشطة أو دفعها إلى خارج موقعها الطبيعي ستنعكس بشكل مباشر على شريحة واسعة من المجتمع، وليس على أصحاب المحال فقط.

إن نقل هذه الحرف إلى مناطق بعيدة، أو فرض قيود تحدّ من عملها، سيؤدي حتماً إلى زيادة تكاليف التشغيل، وهو ما سينعكس على أسعار السلع والخدمات المقدمة. كما سيضيف أعباء جديدة على المواطنين من حيث الوقت والجهد، في ظل واقع معيشي صعب يتطلب، بطبيعته، تخفيف الضغوط لا زيادتها.

وفي الوقت الذي تبرز فيه شكاوى بعض القاطنين في المنطقة، لا يمكن إنكار حقهم في بيئة سكنية مريحة، خالية من الإزعاج والمخالفات. إلا أن معالجة هذه الإشكالية يجب أن تتم ضمن إطار متوازن، يضمن حقوق الجميع دون الإضرار بمصدر رزق آلاف الأسر أو المساس بدور السوق الحيوي.

إن التحدي الحقيقي يكمن في إيجاد حلول واقعية قائمة على الحوار، تأخذ بعين الاعتبار أن هذه المحال تعمل، في معظمها، ضمن تراخيص قانونية لا تتعارض مع طبيعة نشاطها. وعليه، فإن أي إجراءات تنظيمية يجب أن تركز على معالجة المخالفات الفعلية إن وجدت، لا أن تتحول إلى ضغط شامل يطال قطاعاً واسعاً من الحرفيين والتجار.

ختاماً، تمثل المناخلية جزءاً أصيلاً من هوية دمشق، والحفاظ عليها لا يتناقض مع تنظيمها، بل يتطلب رؤية متوازنة تحمي هذا الإرث، وتضمن استمرارية دوره الاقتصادي والاجتماعي، مع صون حقوق السكان. فالحلول الحكيمة وحدها قادرة على تحقيق هذا التوازن، في وقت باتت فيه الحاجة ملحّة لتخفيف الأعباء عن الناس، لا تعميقها.

أحلاهما مرّ لواشنطن: قبول شروط إيران... أو استمرار الحرب!

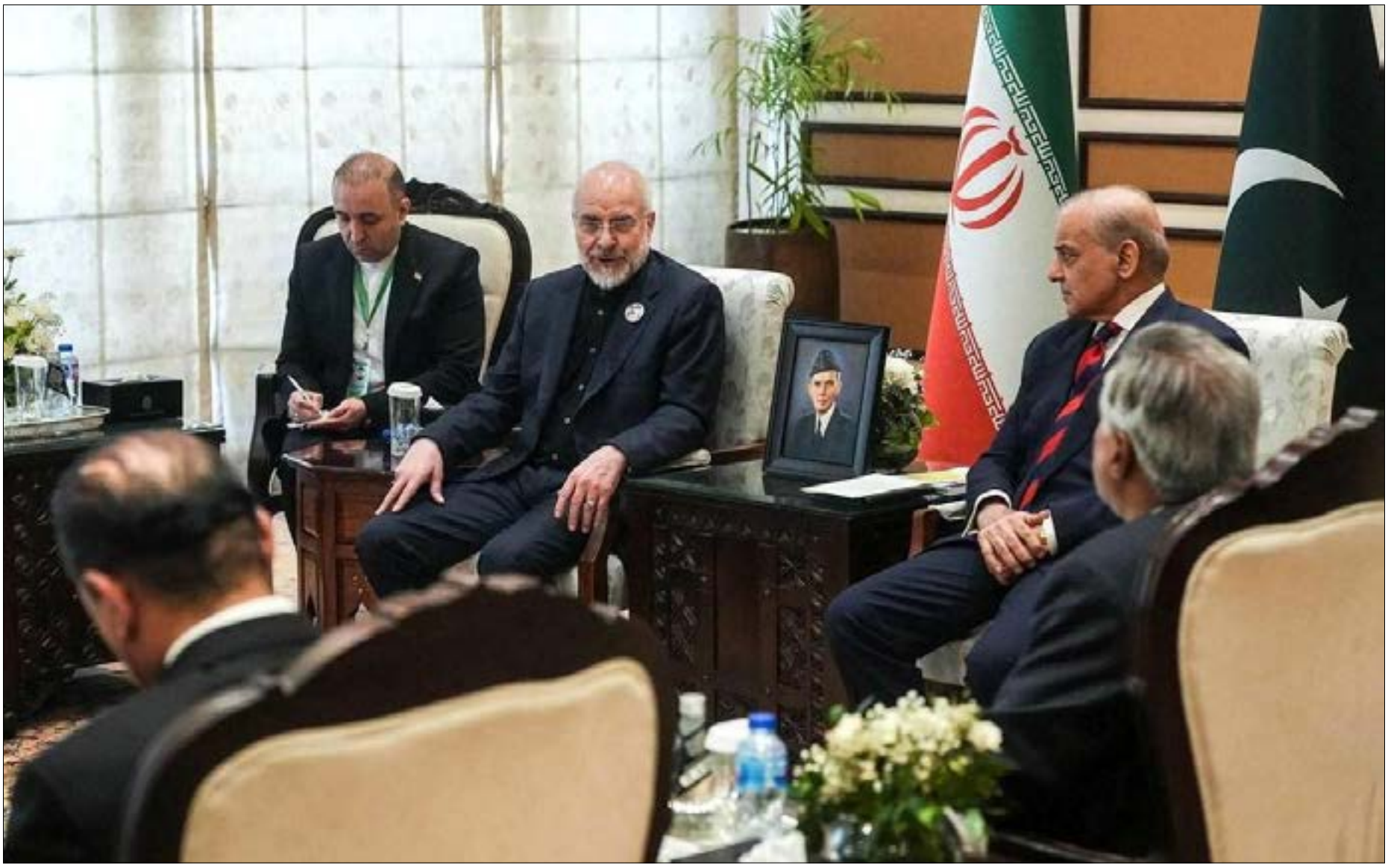

انتهت يوم السبت 11 نيسان الجاري جولة المفاوضات الإيرانية-الأمريكية في العاصمة الباكستانية إسلام أباد دون التوصل إلى اتفاق، ورفض الوفد الأمريكي اقتراح الوسيط الباكستاني بتمديد التفاوض إلى يوم الأحد، وغادر الوفد برئاسة نائب الرئيس جي دي فانس إلى الولايات المتحدة، بعد أن عقد مؤتمراً صحفياً قصيراً، ما ترك الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات، بما فيها انهيار الهدنة الهشة لوقف إطلاق النار، التي من المفترض أن تستمر أسبوعين.

■ علاء أبوفرّاج

كانت الآمال معلقة على جولة التفاوض للوصول إلى اتفاق نهائي وشامل ينهي جولة التصعيد الخطيرة، التي شهدها غرب آسيا بعد العدوان المشترك الأمريكي–«الإسرائيلي» على إيران، وما تلاه من تصعيد خطير، تحول مع إغلاق مضيق هرمز إلى تهديد كبير للاقتصاد العالمي، نظراً للأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها المضيق، وتحديداً بخصوص إمدادات النفط والأسمدة العالمية.

المفاوضات والمخارج الممكنة

إن العدوان على إيران، وبعد مرور أكثر من شهر منذ بدء العمليات العسكرية العنيفة، فشل في تحقيق أيٍّ من الأهداف المعلنة، وطهران رغم الأضرار الجسيمة التي تعرضت لها البلاد، استطاعت فرض واقع عسكري صعب، أدى إلى تدمير هائل في البنية التحتية العسكرية الأمريكية في المنطقة، وأضرار كبيرة داخل «إسرائيل» لم يكن من الممكن حصرها بعد بسبب التعتيم الشديد الذي تفرضه تل أبيب، هذا بالإضافة إلى فرض سيطرة مطلقة على مضيق هرمز الاستراتيجي، إذ أصبحت إعادة فتحه مسألة ملحة بالنسبة للولايات المتحدة، لكنّها كانت عاجزة عن إنجاز المهمة، بالرغم من كل الأصول العسكرية المسخرة لذلك.

من هنا، كان الوصول إلى طاولة المفاوضات بحد ذاته مؤشراً على حجم المأزق، وخصوصاً كون إعلان الرئيس الأمريكي كشف أن التفاوض يجري على البنود العشرة التي تقدمت بها إيران، بدلاً من البنود التي سبق أن تقدّمت بها واشنطن، والتي رأت فيها طهران شروط استسلام لم تستطع الولايات المتحدة تحقيقها في الميدان، ولذلك كان الموقف الإيراني واضحاً «ما لم تحققه الحرب الأمريكية لن تحققه المفاوضات».

ومن هذه النقطة، كان أي تعنت أمريكي في التفاوض، سيؤدي حتماً إلى فشل جولة التفاوض، وهو ما جرى بحسب المصادر الإيرانية، فعلى الرغم من إعلان فانس عن «المرونة» و«النية الصادقة» إلا أن ما جرى كان غير ذلك، فالجانب الأمريكي– وهو ما أعلنه فانس في المؤتمر الصحفي– ظل مصرًّا على حرمان إيران من حقها في التخصيب على أراضيها، واعتبرت الولايات المتحدة أن إيقاف التخصيب، وتفكيك البرنامج النووي الإيراني، هو شرط ملزم لأي اتفاق قادم. ورغم تركيز المؤتمر الصحفي على الملف النووي، إلا أن عدداً من التقارير كشفت خلافات واسعة شملت عدداً كبيراً من النقاط. فالولايات المتحدة مصرّة على إنهاء الوضع الحالي وإعادة فتح المضيق، وإنهاء السيطرة الإيرانية عليه، وهو ما ترفضه طهران، بالإضافة إلى خلافات حول الأموال الإيرانية المجمدة، والتي كان يفترض أن تفرج عنها واشنطن بموجب الاتفاق، قبل أن يتبين أن المسألة لا تزال معلقة.

جبهة لبنان والخروقات المستمرة

كانت إيران وباكستان أكدتا في وقت سابق، أن اتفاق الهدنة كان يفترض أن يشمل جبهة لبنان فيما رفضت «إسرائيل» والولايات المتحدة ذلك، وقالوا: إن لبنان لم يكن مشمولاً في الاتفاق، ما جعل الساعات الأولى التي كان يفترض أن يدخل فيها وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، أقرب لتكون حرباً طاحنة، إذ شهدت الجبهة اللبنانية أعنف حملة قصف «إسرائيلية» منذ بداية الحرب الحالية، ورغم أن شدة هذه الضربات انخفضت لاحقاً، لكنّها لم تتوقف أبداً، مما استوجب فعلياً رداً متواصلاً من جانب المقاومة اللبنانية.

أي إن وقف إطلاق النار كان هشًّا منذ البداية، وحرصت إيران على التأكيد بوجوب أن يشمل الاتفاق لبنان، وحرصت على إيصال رسائل واضحة، حول استحالة فصل الملفات عن بعضها البعض، فربما كان هناك البعض داخل واشنطن يأمل أن تسمح الهدنة بإنهاء الدور الأمريكي وإبقاء الحرب مشتعلة بين إيران وحزب الله من جهة، و«إسرائيل» من جهة ثانية، قبل أن تنفذ إيران سلسلة من الهجمات التحذيرية على الخليج، وإعادة إغلاق مضيق هرمز، الذي شهد انخفاضاً ملحوظاً لحركة المرور، حتى عن تلك التي كانت موجودة قبل وقف إطلاق النار.

إن تحويل المضيق إلى السيطرة الإيرانية يعني فعلياً أن مجموعة بريكس قد مضت خطوة إضافية في تفكيك الهيمنة الأمريكية

ما الذي يعنيه الوصول إلى اتفاق؟

إن مجرد قبول واشنطن في التفاوض على أساس المقترح الإيراني، يُعد مؤشراً على ميل الكفة في هذه الحرب إلى الجانب الإيراني بوضوح، فرغم عنف الضربات وحجم الأضرار، تظل أوراق القوة التي تملكها طهران حاضرة، فقدراتها الصاروخية لا تزال كبيرة، وتقدر بالآلاف، ما يسمح لها ضمن مخزونها الحالي من استمرار في المعركة لأشهر قادمة، هذا إلى جانب قدرات تبدو غير محدودة في إنتاج المسيرات، وقدرات بحرية تسمح لها بفرض إغلاق المضيق.

المشكلة التي تبدو واضحة، أن الولايات المتحدة تواجه مأزقاً جديداً يشبه في بعض جوانبه ما جرى في أوكرانيا، التي انخرطت الولايات المتحدة في حملة دعم غير مسبوقة، ولم تستطع هناك فرض شروطها عسكريا، لكنّها وفي الوقت نفسه،

غير قادرة على المضي قدما في اتفاق مع الجانب الروسي، نظرا لأن أي اتفاق سيراعي الموازين العسكرية على الأرض، ويثبت الوزن الروسي، ما يعني سلسلة من التداعيات الكارثية على الولايات المتحدة على المستوى العالمي.

الوضع في غرب آسيا خطير أيضا بالنسبة لواشنطن، بل ويحمل تداعيات أكثر حدّة عن تلك التي يمكن أن تنتج عن الحرب في أوكرانيا، فإن أي اتفاق ضمن المعطيات الحالية لا يمكن أن يتم إلا مع تراجع أمريكي مؤكد، يشمل ضمنا لا فقط خسارة السيطرة على مضيق هرمز الحيوي، بل أيضا تراجع الوجود الأمريكي في المنطقة، وصولاً إلى إنهائه، ما يضع على الطاولة عددا كبيرا من المسائل أهمها: مصير البيترو دولار.

إن تحويل المضيق إلى السيطرة الإيرانية يعني فعليا أن مجموعة بريكس قد مضت خطوة إضافية في تفكيك الهيمنة الأمريكية، ويسمح ذلك بإعادة نظر شاملة لسوق الطاقة، ودور الدولار الأمريكي فيها، ما سيكون له تداعيات كارثية لا على الاقتصاد الأمريكي، فحسب بل سيقلل بشكل متسارع حجم النهب الجاري للعالم، وبالتالي يقلل قدرة الولايات المتحدة على تمويل دورها العالمي. وبدلاً من أن تدار المرحلة بحذر شديد، ستجد واشنطن نفسها أمام سلسلة مترابطة من التداعيات لن يكون من الممكن إيقافها.

إن فهم ما جرى ويجري في غرب آسيا حتى اللحظة، وتداعياته العميقة على الدور الأمريكي، وما يعنيه ذلك من انفتاح في آفاق العمل أمام قوى آسيا الصاعدة كلّها، تعد عناصر أساسية في فهم صعوبة الوصول إلى الاتفاق الذي جرى بحثه في إسلام أباد، فإن هذا الاتفاق هو هزيمة استراتيجية للولايات المتحدة و«إسرائيل» سيعيد بالفعل «رسم خريطة الشرق الأوسط» لكن باتجاه مخالف تماما للرغبة الصهيونية، وهو ما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى مماطلة كبيرة في هذا الملف، بل وأيضا الدخول في موجة تصعيد عسكري جديدة، لكنّها كسابقتها، لن تتحول إلا إلى نقاط إضافية تصب في مصلحة قوى العالم الجديد.

بعد تحطم «البترودولار مقابل الأمن»

بعد أكثر من شهر، تمّ الإعلان عن تعليق القصف والهجمات الأمريكية على إيران لمدة أسبوعين لإجراء المفاوضات. خلف هذا المسار التفاوضي، تكشف مراجعة الحرب عن تحول أعمق في ميزان الصراع، إذ بدت أمريكا وقد فقدت تدريجياً قدرتها على ضبط إيقاع المواجهة، في حين نجحت إيران، عبر سلسلة من الردود القاسية، في تعديل التوازن لمصلحتها. من هنا تبرز المسألة الأهم: كيف ستنعكس هذه الجولة من الحرب بين أمريكا و«إسرائيل» من جهة، وإيران من جهة أخرى، على نموذج الأمن والتنمية في دول الخليج؟ في هذا السياق، تالياً أبرز ما جاء في حوار مع مدير مركز أبحاث الشرق الأوسط في معهد شنغهاي للدراسات الدولية، جين ليانغشيانغ، لتقديم قراءة تحليلية معمقة لهذه التحولات.

■ جين ليانغشيانغ

● أدت الردود الإيرانية على أمريكا و«إسرائيل» إلى تعرض قواعد أمريكية ومنشآت حيوية داخل الإمارات والبحرين والسعودية وغيرها لضربات صاروخية، كما تسببت في اضطرابات في الأسواق المالية. وإذا نظرنا إلى هذا الشهر وأكثر من الحرب، كيف تصفون شدة الصدمة التي ألحقها النزاع الحالي بمجمل منطقة الخليج؟

إن أثر الحرب بين أمريكا و«إسرائيل» وإيران على منطقة الخليج لا يقتصر على الجانب الأمني، بل يمتد بقوة إلى الجانب الاقتصادي أيضا. وما سببته هذه الحرب سيكون تاريخيا، وربما يصعب إصلاحه في المدى القصير.

فعلى امتداد أكثر من شهر من الحرب، لم تكن دول الخليج الطرف الرئيسي في التناقض، لكنها تحولت إلى واحدة من ساحات القتال الرئيسية. ويمكن تصنيف الضربات التي تعرضت لها هذه الدول ضمن ثلاثة أنواع رئيسية:

أولا: الضربات المتعمدة التي وجهتها إيران إلى القواعد العسكرية الأمريكية والأصول الأمريكية داخل هذه الدول.

ثانيا: الأضرار غير المقصودة الناتجة عن شظايا عمليات اعتراض الصواريخ الإيرانية من قبل دول الخليج. **ثالثا:** الضربات التي نفذتها «إسرائيل» ضد منشآت في دول الخليج، ثم سعت إلى إلصاقها بإيران، بهدف الاستفزاز ودفع دول الخليج إلى الانضمام إلى الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران.

ثبت أن نموذج الأمن الذي اعتمدته دول الخليج كان نموذجا وهميا. فمن الناحية الأمنية، سعت هذه الدول طوال عقود إلى الاحتماء بالمظلة الأمنية الأمريكية لتجنب التهديدات الصادرة عن القوى الإقليمية الكبرى، لكن هذا النزاع أثبت أن أمريكا لا تستخدم قواعدها العسكرية في الخليج لحماية دول الخليج، بل لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية الخاصة. فهذه القواعد الأمريكية في الخليج لم توفر لتلك الدول الحماية، بل أصبحت هي نفسها سببا في تعرضها للضربات الإيرانية. وعندما تعرضت هذه الدول لهجمات إيران، كانت الأولوية الأمريكية هي حماية نفسها وحماية «إسرائيل»، لا حماية دول الخليج. وبذلك، فإن المنطق الأساسي الذي قام عليه الاعتماد على الحماية الأمريكية انهار عمليا بصورة كاملة. ولا شك في أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها دول الخليج ضخمة للغاية. فلم تعد القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في أراضيها وحدها أهدافا للضربات، بل أصبحت البنى التحتية الحيوية في الخليج، مثل: المطارات والموانئ وحقول النفط والغاز، أهدافا مباشرة أيضا. وحتى مضيق هرمز، الذي تعتمد عليه هذه الدول في تأمين عائداتها الاقتصادية وضمان سبل معيشتها، تعرض للإغلاق. ويمكن تلخيص الخسائر في أربعة أبعاد:

أولا: أدى إغلاق مضيق هرمز إلى انقطاع صادرات النفط والغاز، وهي المصدر الأساسي للإيرادات المالية لدول الخليج، ما سيدفع اقتصاداتها وأوضاعها المالية إلى مرحلة شديدة الصعوبة.

ثانيا: وبسبب تعطل صادرات النفط والغاز، اضطرت هذه الدول إلى إغلاق حقولها، في حين أن استعادة الطاقة الإنتاجية لاحقاً ستحتاج وقتا طويلاً، وربما يتعذر استعادتها بالكامل، ما سيشكل ضربة شديدة لمكانتها في سوق الطاقة العالمي.

ثالثا: تراجعت أو توقفت أنشطة الطيران والشحن البحري بسبب الحرب، ما أدى إلى تعليق النشاطات التجارية الطبيعية.

رابعا: بما أن الأساس الأمني الذي قامت عليه مرحلة الازدهار الطويلة قد تحطم، فإن ثقة رؤوس الأموال الأجنبية والكفاءات البشرية تعرضت هي الأخرى لضربة، وقد نشهد موجة واسعة من الخروج.

قبل الحرب كانت دول الخليج قد أعلنت أنها لن تفتح أجواءها أمام أمريكا لاستخدامها في مهاجمة إيران.

● قبل الحرب، كانت دول الخليج قد أعلنت أنها لن تفتح أجواءها أمام أمريكا لاستخدامها في مهاجمة إيران. لكننا رأينا أنه في بداية الحرب، فتحت دول مجلس التعاون بالفعل أجواءها أمام القصف الأمريكي على إيران. في الآونة الأخيرة، ومع تسبب الرد الإيراني بخسائر جسيمة، بدأت دول الخليج تتحرك داخل مجلس الأمن لمحاولة إصدار قرار يدين إيران، لكن الصين وروسيا وفرنسا عرقلت ذلك. كانت قطر وعمان والكويت أكثر استعجالاً لوقف الحرب، بينما شددت الإمارات والبحرين على ضرورة إضعاف قدرات إيران التهديدية مستقبلاً. كيف يمكن تلخيص هذا الانقسام؟ ولنأخذ مثالاً: الإمارات، التي أعلنت استعدادها للمساعدة في فتح مضيق هرمز بالقوة، لتصبح أول دولة خليجية تعلن تدخلاً واضحاً في الحرب. ماذا يعكس ذلك من منطق أمني واختلاف في المصالح الوطنية بين دول الخليج؟

قبل اندلاع الحرب، عبرت دول الخليج أكثر من مرة بوضوح عن رفضها لقيام أمريكا و«إسرائيل» بعمل عسكري ضد إيران، كما أعلنت بوضوح رفضها استخدام أمريكا للقواعد الموجودة في أراضيها لتنفيذ عمليات عسكرية ضد إيران. والسبب بسيط، إذ كانت دول الخليج قادرة على استشراف أن أي هجوم أمريكي «إسرائيلي» على إيران سيجعل من الصعب جدا منع أمريكا من استخدام قواعدها داخل الخليج، كما سيجعل من الصعب جدا تفادي رد إيراني انتقامي على تلك الدول. من الناحية الموضوعية، فإن دول الخليج لا تملك هامشا فعليا للاعتراض أمام قوة مهيمنة، مثل: أمريكا، وبالتالي، إن قبولها أو رفضها لاستخدام أمريكا لقواعدها العسكرية لم يكن ذا أثر حقيقي كبير. وبعد اندلاع الحرب، أعلنت دول الخليج بوضوح موافقتها على استخدام أمريكا لقواعدها في المنطقة، لأن الحرب كانت قد بدأت فعلاً، ولأن هذه الدول نفسها كانت قد تعرضت للضربات الإيرانية. وطبعا، ومع احتمال زيادة إيران من شدة ضرباتها ضد الخليج، كانت تلك الدول تأمل أيضا أن تتمكن أمريكا من إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية إلى أقصى حد ممكن.

يمكن تبسيط هذا الانقسام إلى معسكر يدفع نحو الحرب، وآخر يفضل التهدئة. ويضم المعسكر الأول أساسا الإمارات والبحرين، بينما يضم الثاني عُمان وقطر والكويت. أما دوافع المعسكر الأول فهي اثنان أساسا:

الأول: أن هذه الدول تعرضت لضربات إيرانية أكبر، حيث استهدفت إيران بعنف عددا من منشآت النفط والغاز والشركات الأمريكية عالية التقنية داخلها.

الثاني: أن مستوى العداء والتناقض بين هذه الدول وإيران أعمق.

كيف تحمي دول الخليج نفسها؟

انضمت الإمارات إلى «اتفاقات أبراهام» التي قادتها أمريكا، وأقامت علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل»، واستمرت في الحفاظ على مستوى مرتفع من التعاون الاستخباري معها، كما أن لديها نزاعا إقليميا مع إيران بشأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. أما البحرين، فتستضيف الأسطول الخامس الأمريكي، وهو موجّه أساسا ضد إيران، كما أنها انضمت إلى «اتفاقات أبراهام» وأقامت هي الأخرى علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل».

أما معسكر التهدئة، فله أيضا سببان رئيسيان:

الأول: أن عُمان وقطر والكويت تتبنى في العموم سياسات خارجية أكثر اعتدالاً. فسلطنة عُمان تطرح سياسة خارجية شاملة ومرنة، وقطر كانت قد تلقت دعما من إيران خلال أزمة المقاطعة الخليجية عام 2017، كما أن عُمان وقطر وفرتا أكثر من مرة قنوات للتفاوض غير المباشر بين إيران وأمريكا. أما الكويت، فقد مرت في أوائل تسعينيات القرن العشرين بتجربة كادت فيها أن تتعرض لزوال الدولة بسبب المبالغة في رفع السقف، ومنذ أزمة الخليج استخلصت درسا دفعها إلى اعتماد أسلوب دبلوماسي أكثر هدوءا وانخفاضا في النبرة.

الثاني: أن هذه الدول ترى أن إيران جار دائم، وقد تنسحب أمريكا غدا، لكن إيران لن تختفي، ولذلك لا تستطيع أن تصنع عداوة تاريخية مع جار قادر على الانتقام.

● مضى أكثر من شهر على إغلاق مضيق هرمز. وربما كان مفاجئاً أن إيران، خلال الحرب، بدأت في بناء نظام غير مسبوق لفرض رسوم عبور في المضيق، بل إن الجانب الأمريكي سمح حتى لإيران وعُمان خلال فترة وقف النار بفرض رسوم على السفن العابرة. كيف تقيمون هذه المنظومة؟ وما مقدار الصدمة التي تشكلها بالنسبة إلى الهيمنة الأمريكية؟

باختصار، فإن وضع العبور في مضيق هرمز اليوم بات وضعاً غير اعتيادي. هذا الوضع غير الاعتيادي هو أحد تمظهرات امتداد الحرب إلى خارج ساحتها المباشرة، كما أنه يعكس رد فعل متوقعا على بلوغ السياسات الأمريكية و«الإسرائيلية» الهيمنية حدا متطرفا. لقد كان المرور الطبيعي عبر مضيق هرمز يوفر لسنوات طويلة شرطا مهما لازدهار الدول الواقعة على الضفة الجنوبية للخليج، بينما حُرمت إيران، الواقعة على الضفة الشمالية، من حقها في الاستفادة من هذا الازدهار، بسبب العقوبات الأمريكية غير المعقولة التي فرضت عليها لزمن طويل، ما أبقاها في حالة من الفقر. وكان هذا في الحقيقة يمثل دوما خطرا كامنا على أمن الخليج، لأن إيران، التي تمسك بعنق مضيق هرمز، يصعب عليها أن تقبل بمثل هذا الواقع.

أدى تعطل المرور في المضيق إلى وقف ربع صادرات النفط العالمية، ولم يسبب ذلك فقط ارتفاعا في أسعار الطاقة وعواقب اقتصادية شديدة الخطورة، بل يعني أيضا أنه إذا لم يحل سريعا، فإن مخاطر الانقطاع الأكبر في الإمدادات ستزداد. أمريكا، بوصفها دولة منتجة رئيسية للنفط، لن تواجه خطر الانقطاع نفسه، لكنها ستواجه خطر ارتفاع الأسعار. وارتفاع أسعار النفط سيزيد الضغوط التضخمية في أمريكا. وإلى جانب ذلك، فإن ارتفاع الأسعار ومخاطر تعطل الإمدادات سيدفعان الاقتصاد العالمي كله إلى صعوبات هائلة، لا تقتصر على أمريكا وحدها، بل تمتد إلى جميع دول العالم، وسيكون أثرها على الاقتصاد العالمي كارثيا.

تحاول إيران أن تجد أساسا قانونيا دوليا وسوابق تسمح لها بالإدارة المشتركة لمضيق هرمز مع عُمان، وهي تستند في ذلك إلى سوابق، مثل: الرسوم التي تفرضها مصر في قناة السويس، وتركيا في مضيق البوسفور. ورغم أن إيران تستطيع العثور على مرتكزات قانونية دولية تخدم موقفها، فإن المجتمع الدولي يستطيع أيضا أن يجد كثيرا من الأسس القانونية التي تؤكد أن إيران لا تملك حقا منفردا في فرض هذه الولاية. وفي النهاية، يجب أن تُحل قضية مضيق هرمز سياسيا في أسرع وقت بعد تخفيف التوتر.

● بالنسبة إلى مجلس التعاون، ما هو الدرس الأكبر الذي تكشفه هذه الأزمة؟ وهل سيواصل الاعتماد على أمريكا لتوفير الغطاء الأمني؟ وهل يمكن أن تدفع أزمة هرمز المجلس إلى الانتقال من مجرد منصة تنسيق سياسي إلى كيان أمني أكثر فاعلية؟ وهل يمكن الوصول في النهاية إلى مصالحة كاملة بين مجلس التعاون وإيران؟

بالنسبة إلى دول مجلس التعاون، فإن دروس هذه الأزمة عميقة للغاية.

أولاً: لا يجوز أبدا أن تعتمد هذه الدول في أمنها على أي قوة خارجية. فعلى مدى عقود، اعتمدت دول الخليج نموذجا أمنيا يمكن وصفه بـ«دولارات النفط مقابل الأمن»، أي إن دول الخليج تتعهد بتسعير تجارة النفط بالدولار، وتعيد تدوير الدولار إلى أمريكا عبر شراء سندات الخزانة الأمريكية والأسلحة الأمريكية المتقدمة، في مقابل حصولها على الحماية الأمنية من أمريكا. وهكذا ضمنت أمريكا استخدام الدولار على نطاق عالمي واسع، بما يثبت هيمنته، بينما حصلت دول الخليج في المقابل على الضمانات الأمنية الأمريكية.

ورغم أن هذا النموذج لعب دورا مهما في فترة تاريخية معينة، فإنه مع مرور الوقت بدأ يواجه تحديات متزايدة. فهذا النمط الذي يبدو من الخارج كأنه صفقة عادلة، يقوم في الحقيقة على اعتماد متبادل غير متكافئ. ومع خروج صانعي القرار الأمريكيين الذين صمموا هذه الآلية في الأصل من المشهد التاريخي، أصبحت أمريكا راغبة فقط في التمتع بالعوائد الضخمة التي تنتج عن نظام البترودولار، بينما نسيت المسؤولية المقابلة المتعلقة بالحماية الأمنية.

ففي الولاية الأولى لحكومة ترامب، تعرضت منشآت نفطية سعودية لهجوم في عام 2019، لكن أمريكا رفضت تنفيذ وعودها الأمنية تجاه السعودية. وفي الولاية الثانية لترامب، استخدمت أمريكا قواعدها في الخليج لضرب إيران من دون التشاور مع دول الخليج، ما جعل هذه الدول تدفع ثمنا أمنيا باهظا بسبب السلوك الأمريكي نفسه. وفي كل ذلك، وجدت دول الخليج نفسها في موقع العجز الكامل. ربما يكون الخطأ الأصلي بالنسبة إلى هذه الدول، هو أنها اختارت أصلاً رهن أمنها بقوة خارجية. أما رهن الأمن بدولة ترفع شعار «بلدنا أولاً» وتتصرف بمنطق مصلحة ذاتية متطرفة، فهو خطأ أكبر.

ثانيا: الأمن لا يتحقق إلا عبر التعاون. فطلب الحماية الأمريكية هو بحد ذاته امتداد لأسلوب قديم في التفكير، قائم على التحالفات التقليدية. لقد نظرت دول مجلس التعاون إلى الارتهان الأمني لأمريكا والتحالف معها على أنه وسيلة للحفاظ على الذات، لكن النتيجة كانت أنها تحولت إلى أداة ضمن استراتيجية أمريكا لاحتواء إيران. وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى ضمان أمنها، كانت في المقابل تدفع إيران، الواقعة على الضفة الشمالية للخليج، إلى موقع بالغ الصعوبة. ومن المؤكد أن رد الفعل الإيراني الحاد والمتشدد اليوم هو نتيجة عقود من الضغط الأمريكي على إيران، لكن دول مجلس التعاون، بصفتها جزءا من منظومة التحالف الأمريكية، لا يمكنها التهرب الكامل من المسؤولية.

ورغم أن السعودية قبلت بوساطة الصين في عام 2023 واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، فإن دول الخليج ظلت لفترة طويلة إحدى القوى الأساسية التي تدفع نحو المواجهة مع إيران. كما أن الكثير من القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج لم تُفرض على هذه الدول بالقوة، بل جاءت أصلاً بناءً على دعوات منها، وكان الهدف الأساس منها احتواء إيران. وإذا حاولنا تخيل المسألة من جهة إيران، الواقعة على الضفة الشمالية للخليج، فكيف يمكن أن تنظر إلى هذا الواقع؟

اليوم، وبعد تلقيها سلسلة من الدروس، بدأت دول مجلس التعاون تعيد التفكير في نموذج الأمن الذي ينبغي أن تعتمد عليه مستقبلاً. وبرأيي، أيًا كان المسار الذي ستستكشفه، فإن أمن الخليج قد لا يجد بديلاً في النهاية عن بناء نموذج يقوم على الاستقلال الاستراتيجي والتعاون. أي أن يعمل مجلس التعاون على بناء آلية أمن إقليمي أكثر تكاملاً، انطلاقاً من اندماجه الذاتي، مع تعزيز التعاون الأمني مع إيران وتركيا ومصر وغيرها، أي نموذج «مجلس التعاون+». وفقط إذا التزمت هذه الدول فعلاً بمبادئ «الأمن المشترك، والشامل، والتعاوني، والمستدام»، يمكنها أن تحقق أمناً حقيقياً، وأن تستعيد ثقتها الأمنية من جديد.

ورغم أن السعودية قبلت بوساطة الصين في عام 2023 واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران فإن دول الخليج ظلت لفترة طويلة إحدى القوى الأساسية التي تدفع نحو المواجهة مع إيران

الصلح الاجتماعي في السقيلبية-القلعة... خطوة في الاتجاه الصحيح

بعد التوتر الذي شهدته منطقتا السقيلبية والقلعة جراء الأحداث الأخيرة، جرى يوم السبت 11 نيسان، وبعد سلسلة من المشاورات بين الأهالي، وبمبادرة منهم بالدرجة الأولى، الوصول إلى صك صلح رضائي، يستند إلى القيم التاريخية العميقة المشتركة بين المنطقتين، وإلى المصالح المشتركة في وأد الفتنة ومنع محاولات الاستثمار التي تهدف لضرب الناس ببعضهم البعض.

■ مراسل قاسيون

وقد أثمرت الجهود الحثيثة، الإيجابية والحكيمة لأهالي المنطقتين، وبالاستناد إلى العيش المشترك طويل الأمد، في تطويق «الحادثة» ومنع التصعيد، وفي المحافظة على السلم الأهلي في المنطقة، وبما يصب في حماية العلاقة التاريخية الأصيلة والأخوية بين الأهالي.

فيما يلي نص الصك الصلحي الذي تم التوصل إليه بعد سلسلة من الجلسات التي شاركت فيها اللجنة المكلفة بمتابعة الملف. وقد حرصت اللجنة خلال عملها على أن تكون بنود الاتفاق واضحة ومنسجمة مع الأصول القانونية، وبما يضمن حقوق الجميع ويحافظ على السلم الأهلي.

ومن النقاط التي تم تثبيتها خلال المناقشات:

– اعتماد توصيف الحالة كحادثة، تجنباً لأي خلاف على المصطلحات.

– التأكيد على عدم إسقاط الدعاوى إلا بعد جبر الضرر، بما يضمن معالجة الحقوق وفق الإجراءات القانونية.

يأتي هذا الصك في إطار تعزيز الروابط بين المدينتين وترسيخ قيم التفاهم والتعايش.

صك صلحي رضائي

إن الروابط التاريخية بين مدينتي قلعة المضيق والسقيلبية ليست مجرد علاقات عابرة بل هي امتداد متجذر لوحدة اجتماعية وإنسانية عميقة تشكلت من التعايش المشترك والتكامل اليومي، وهي أمتن من أن تتأثر بحوادث طارئة مهما بلغت حدتها.

وانطلاقا من هذه القيم المشتركة، وحرصا على تعزيز السلم الأهلي، وبحضور كل من وجهاء مدينة قلعة المضيق الكرام ووجهاء مدينة السقيلبية الكرام، وبعد الجلسات المتكررة، توصل الطرفان إلى صك صلحي رضائي لحل قضية الحادثة وما نتج عنها وفق البنود الآتية:

1. الاتفاق على تشكيل لجنة من قبل إدارة المنطقة بإشراف السيد المحافظ لمعاينة الأضرار الناتجة عن الحادثة الأخيرة لجبر الضرر المادي والمعنوي.

2. يتعهد الطرفان بضمان عدم تكرار هذه الحادثة أو ما يشابهها.

3. تسقط كافة الدعاوى القضائية المقامة بين الطرفين بسبب الحادثة الأخيرة بعد جبر الأضرار ويتعهدان بعدم إقامة ورفع أي دعوة تخص هذه الحادثة.

4– التأكيد على ضرورة احترام العادات والتقاليد والخصوصية لكل من المدينتين بما يعزز روح التعايش والتفاهم المتبادل.

■ حرر بتاريخ: يوم السبت الموافق 2026/4/11

بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية اجتماعه الدوري يوم السبت 11 نيسان 2026، في دمشق، بحضور أعضاء المجلس والمرشحين لعضويته، إضافة إلى أعضاء من الهيئة الاستشارية العليا، ومن المحكمة الحزبية.

بدأ الاجتماع بتقرير سياسي عن المرحلة بين الاجتماعين، قدمه رئيس الهيئة الاستشارية العليا، الرفيق قدري جميل، وتضمن أهم التطورات التي جرت بين اجتماعين، على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. وجرى التركيز على الحرب ضد إيران ونتائجها، وعلى الوضع السوري الداخلي وتطوراته المتسارعة، وعلى رأسها بدايات تصاعد الحركة الشعبية المطلبية مجددا، وضرورة ملاقاتها ومساعدتها والتعلم منها. وبعد نقاش التقرير، قرر المجلس نشره كاملاً.

بعد ذلك قدم الرفيق علاء عرفات، عضو هيئة رئاسة الحزب، تقريرا تنظيميا عن المرحلة السابقة، وعن الضرورات السياسية والتنظيمية للمرحلة القادمة، وعلى رأسها الحركة الشعبية المتصاعدة وكيفية ملاقاتها. وتضمن التقرير استعراضا للنشاطات المختلفة التي قامت بها هيئة الرئاسة، وتلك التي قام بها أمناء المجلس المركزي في المجالات الاقتصادية والعمالية والفكرية والإعلامية بين اجتماعين. كما ناقش الاجتماع عددا من القضايا التنظيمية الداخلية.

على هامش الاجتماع، جرى توزيع شهادات الناجحين في المدرسة الحزبية المركزية «المستوى الأول» لعام 2025.

■ المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

دمشق 11 نيسان 2026